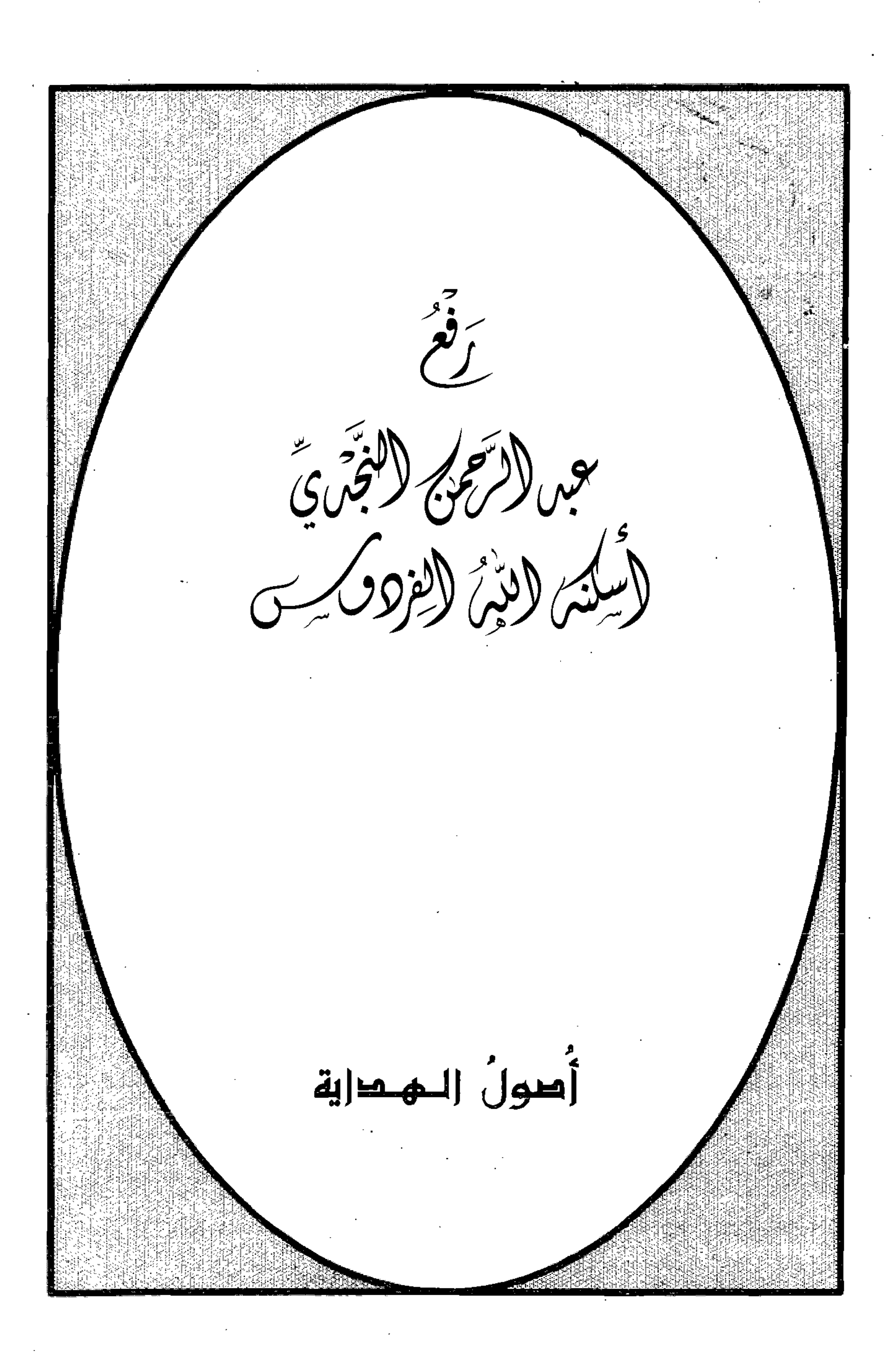
أصول الهداية

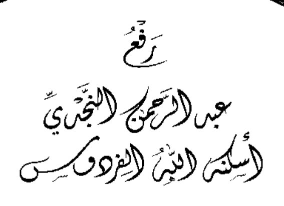
للعلّامة الشيخ
عبدالحميد بن باديس
المُتوفّى سنة (١٣٥٩ هـ) رحمه اللّهُ

ضبط نصّهُ وعلّق عليه
عليُّ بن حسنِ بنِ عليِّ بنِ عبدِالحميد
الحلبيُّ الأثريُّ

دارُ الريّان
الامارات العربيّة المُتّحدة



أُصولُ الهداية



الطَّبعة الأولى
١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م

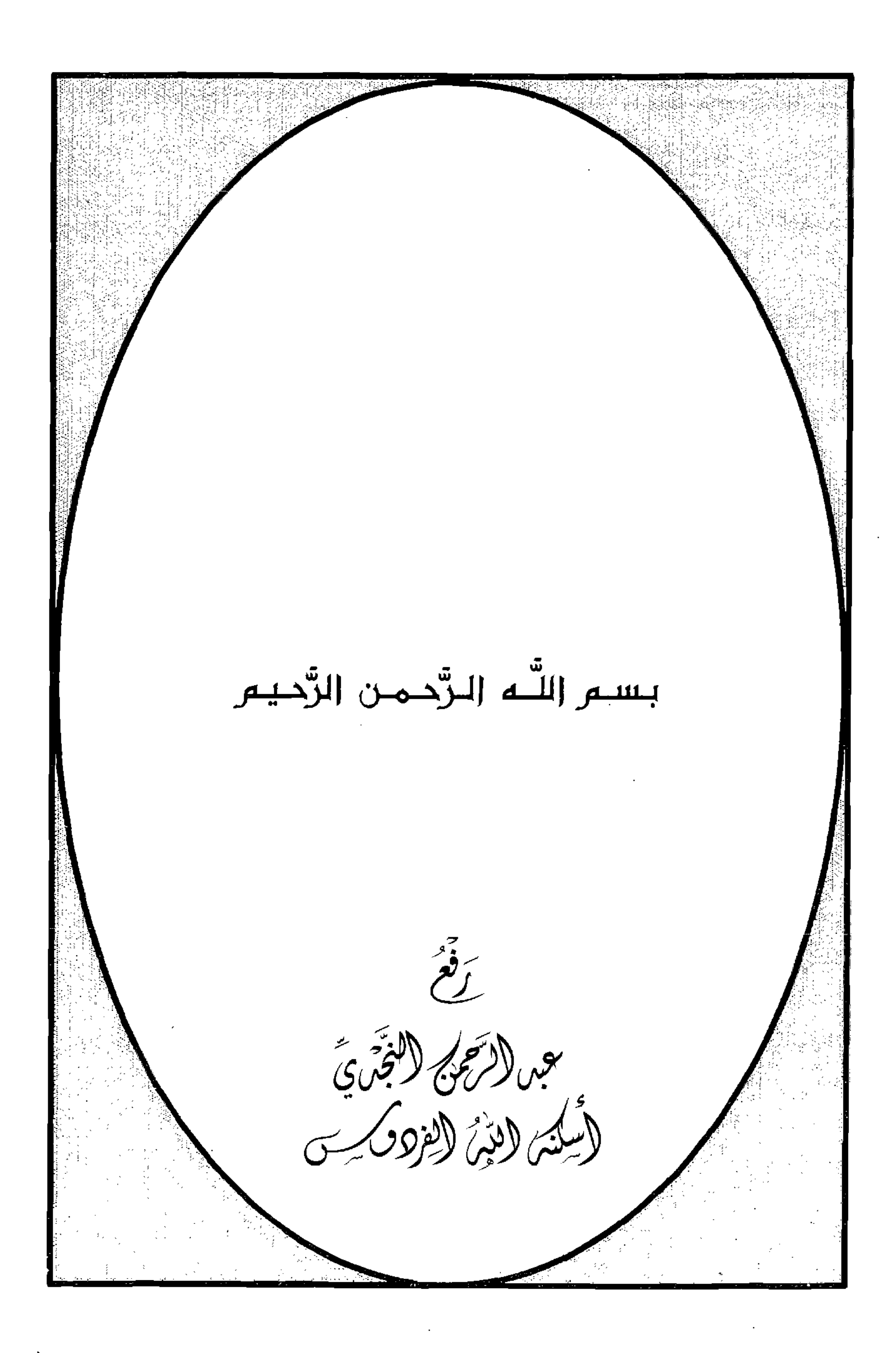
النَّاشر
دارُ الريَّان
الإمارات العَربيَّة المُتَّحدة
دبا - الفجيرة
ص.ب ١١٧٩٨

أُصولُ الهداية

للعلاّمة الشيخ
عبدالحميد بن باديس
المُتوفّى سنة (١٣٥٩ هـ) رحمه اللّهُ

ضبَطَ نصَّهُ وعَلَّقَ عَلَيه
عَليُّ بن حَسَنِ بنِ عَليِّ بنِ عَبدِالحَميد
الحَلَبيُّ الأَثَرِيُّ

دارُ الريّان
الإمارات العربيّة المُتّحدة



بسم الله الرّحمن الرّحيم
رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

تقديمُ

إنَّ الحمدَ للّه نَحمدُهُ ونَستَعينُهُ ونَستَغفرُهُ، ونَعوذُ باللّهِ مِن شرورِ أنفُسنا، ومِن سيِّئاتِ أعمالِنا، مَن يَهْدِهِ اللّهُ فلا مُضلَّ لهُ، ومَن يُضلِل فلا هادِيَ لهُ .

وأشهَدُ أنْ لا إلهَ إلّا اللّهُ وَحدَهُ لا شريكَ لهُ .

وأشهَدُ أنَّ مُحمَّداً عبدُهُ وَرسولُهُ .

أمّا بَعد :

فإنَّ التأمُّلَ الواعيَ لكتابِ اللّهِ سُبحانهُ، والتَدَبُّرَ العَميقَ لآياتِهِ وكلِماتِهِ : يُعطي العَبدَ نَظَراً نافِذاً يُشرِقُ به قلبُهُ، وَيَستَنيرُ به عقلُهُ ولُبُّهُ :

يَقولُ اللّهُ سبحانهُ وتعالى : ﴿ أَفَلا يَتَدَبَّرونَ القُرآنَ أمْ عَلى قُلوبٍ أَقْفالُها ﴾[1] .

وَيَقولُ عَزَّ شأنُهُ : ﴿ إنَّ هذا القُرآنَ يَهدي لِلَّتي هِيَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ المُؤمنين ﴾[2] .

وَيقولُ تبارَكَ اسمُهُ : ﴿ وَنُنَزِّلُ مِن القُرآنِ ما هُوَ شِفاءٌ وَرَحمَةٌ للمُؤمنين ﴾[3] .

---

(١) مُحمَّد : ٢٤ .

(٢) الإسراء : ٩ .

(٣) الإسراء : ٨٢ .

... وهكذا في آياتٍ كثيرةٍ تُظهِرُ عَظَمَةَ القُرآنِ، وتُبيِّنُ فَضْلَ تأمُّلِهِ وتَدَبُّرِهِ .

وكَثيرونَ هم العُلَماءُ الذين قامُوا بتفسيرِ القُرآن كاملاً، أو بتفسيرِ أجزاءٍ منه ! لكنَّ القَليلَ مِن هذا الكَثيرِ مَن أتقَنَ بيانَهُ، أو أحسنَ إتقانَهُ .

ومِن هؤلاءِ القِلَّةِ القَليلَةِ الشيخُ العَلاَّمَةُ الدَّاعيةُ المُجاهِدُ عبدالحَميد بن باديس رحمه اللَّه تَعالى .

وكتابُه هذا الذي نُقَدِّمُهُ للقُرَّاءِ الأفاضِلِ مُحَقَّقاً بَهيّاً ؛ يُفيدُ الطَّالبينَ، وَيَسُرُّ النَّاظِرين، وَيَنفَعُ الرَّاغبين : دليلٌ ساطعٌ على ذلك .

وأصلُ هذا الكتابِ الذي بينَ يَدَيك أخي القارىء، مقالاتٌ كَتَبها الشيخُ رحمه اللَّه في تَفسير ثمانَ عَشرةَ آيَةً مِن سورَة الإسراء « جَمعتْ أُصولَ الهدايةِ »[1]، وَقواعدَ « العقائد الحَقَّة، والحقائق العلميَّة، والأعمال المُستَقيمة، والكلماتِ الطَّيِّبة، والأخلاق الكريمة »[1].

والنَّاظِرُ في تَفسيرِهِ - رحمه اللَّه - لهذه الآيات يَرى قُدرَتَه التَّفسيريَّة العاليَة، وَتَفنُّنَهُ العلميَّ الكبيرَ :

- فتراهُ يُوردُ الأحاديثَ، وَيَتكلَّم في شيءٍ مِن أحكامِها المُتَعَلِّقةِ بها .
- وَتَراهُ يُورِدُ مباحثَ مِن علم النَّحوِ، أو البلاغَةِ .
- وَتَراهُ يُورِدُ القراءاتِ القُرآنيَّةَ .
- وَتَراهُ يَتكلَّمُ على المسائل الفقهيَّة .
- وَتَراهُ يَستَرسلُ في دقائق رقائق القلوب، وتَفصيلاتِ خبايا النُّفوس .

... وغير ذلك مِن مباحثَ مُهمَّة، تَدفَعُ عَن طلَّابي العلمِ كُلَّ غمَّة .

(١) « الدُّرَر الغالية في آداب الدَّعوة والدَّاعية » (ص ٢٩) لابن باديس - بتعليقي .

وَتبرُزُ قيمةُ هذا الكتابِ – وفي هذه الفَترَة الحَرِجَةِ مِن تاريخ الأُمَّة – في رَبط المُسلمين بكتابِ رَبِّهِم وسُنَّةِ نبيِّهِم ﷺ، بَدَلًا مِن الانشغالِ بِمسائلَ وَقضايا وأفكارٍ تُبعدهم عَن حَقيقةِ الصِّراعِ، وتَلْفِتُهُم عَن أُصلِ مَنهجِهم .

ولَقَد قُمتُ بالتَّعليقِ على هذا الكتابِ، وتَبويبِهِ، وَضَبطِ نَصِّهِ، وَتَخريجِ أَحاديثِهِ، وتَوضيحِ غَوامِضِهِ؛ مِمَّا يُقَرِّبُ – إن شاءَ اللَّهُ – فَوائدَهُ، وَيُدني للقُرَّاءِ مقاصِدَهُ .

فإن وُفِّقْتُ في ذلك؛ فهذا مِن تَمامِ مِنَّةِ اللَّهِ عَلَيَّ، وإن كان سِواهُ؛ فهذا مِن ضَعفي وتَقصيري .

واللَّهَ العَظيمَ أسأَلُ التَّوفيقَ والسَّدادَ، والهُدى والرَّشادَ، إنَّهُ سَميعٌ مُجيبٌ .

كَتَبَهُ

أبو الحارث الأثريّ

عَفا اللَّهُ عنه

بِمَنِّه

الزَّرقاء – الأُردن : لثلاثة أيّامٍ

بَقِينَ مِن شَهرِ شوَّال (١٤١٢ هـ) .

تَرجَمَةُ المُؤلِّف

- اسمُه : عَبدالحَميد بن مُحمَّد المُصطَفى بن مَكِّي بن باديس .
- وُلِدَ سَنَةَ (١٣٠٨ هـ) المُوافق (١٨٨٩ م) في قُسَنْطينَة مِن البلادِ الجَزائريَّة .
- وَقَد كانَ الوَلَدَ البِكْرَ لوالدَيهِ .
- وأُسرَتُهُ أُسرَةٌ مَشهورَةٌ بالعلمِ، والثَّراءِ والجاهِ .
- حَفِظَ ابنُ باديس القُرآنَ على الشيخ مُحمَّد المَدَاسي، وأَتَمَّ حِفظَهُ في الثَّالثَةَ عشرةَ مِن عُمره .
- وَقد وَجَّهَهُ أبوهُ (سنة ١٩٠٣ م) إلى طريقِ العلمِ والمَعرفةِ والثَّقافةِ، فاختارَ شيخاً له الشيخَ أحمد أبو حَمدان الوَنيسيّ، فَعَلَّمَهُ مبادىءَ العَربيَّةِ، والمَعارِفَ الإسلاميَّة .
- وَقَد سافَر ابنُ باديس سَنَةَ (١٩٠٨ م) إلى مَدينة تونُس ليَدرُسَ في جامع الزَّيتونة .
- وَقَد عُرِفَ في دراستِهِ بالجِدِّ والنَّشاطِ، وأَخَذَ عَن جَماعةٍ مِن أَكابر عُلماءِ الزَّيتونةِ؛ أمثال الشيخ مُحمَّد النَّخْلي القَيرَواني، والشيخ مُحمَّد الطَّاهر بن عاشور، والشيخ مُحمَّد الخَضِر حُسين - رحمهم اللَّهُ أجمَعين -
- وَقَد أَصدَرَ عِدَّة مَجلَّات وجرائد علميَّة إصلاحيَّة، مثل :

« المُنتَقِد »، و « الشّهاب »، و غيرهما .

وَقَد كانَ في كتاباتِه ومقالاتِه شديدَ الحَملةِ على كُلِّ مُخالفِي الدِّين، بَدْءً مِن أهلِ البِدَع، وأصحابِ الطُّرُق، وانتهاءً بالمُستَعمِرِ الفَرَنسيِّ الكافر، مع أعوانِه وعُبّادِهِ !

– حاوَلَت الحُكومَةُ الفَرَنسيَّةُ في الجزائر إغراءَه بالمَناصِب، وتَقريبَه منها؛ بتَولِيَتِهِ بعضَ رئاسة الأُمور الدِّينيَّة[1]، فَرَفض رَفضاً باتّاً، مِمّا تَسبَّب له بالإيذاءِ، والاضطهادِ، والابتِلاء .

– وتأسَّست في عَهدِهِ جمعيَّةُ العُلَماءِ الجزائرِيِّين سنة (١٩٣٢ م) وبِرئاستِه .

– وفي عهد رئاستِهِ لها أنشأت الجمعيَّةُ عَدداً كبيراً مِن المدارِس العلميَّة لتَعليم العُلوم الشرعيَّة، واللُّغة العَربيَّة .

– ترك مَجموعةً طيِّبةً مِن المُؤلفات، والرَّسائل، والمُقالات، جَمَعها الدكتور عَمّار الطّالبي في أربعة مُجلَّدات بِعنوان « آثار ابن باديس » .

– تُوفِّي رحمه اللّه مساء الثُّلاثاء ٨ ربيع أوَّل سنة ١٣٥٩ هـ، وَتَحرَّكت بلدُته بأكملها لتشييع جنازتِهِ .

– رثاهُ عَدَدٌ مِن العُلماءِ والشعراء، مِن ذلك قولُ مَن قال فيه :

يا قَبرُ طِبتَ وطابَ فيك عَبيرُ
هَل أنتَ بالضَّيفِ العَزيزِ خبيرُ
هذا ابنُ باديسَ الإمامُ المُرتَضى
عبدُالحَميدِ إلى حِماكَ يَصيرُ

---

(١) تأمَّل موقفَه ومَوقف بَعض (الدُّعاة) المُعاصرين !!

العالمُ الفَذُّ الذي لعلومِهِ
صُبَّت بأطرافِ البلادِ كبيرُ
بَعَثَ الجزائرَ بَعد طولِ سُباتها
فالشَّعبُ فيها بالحياةِ بَصيرُ

في أبياتٍ لَطيفَةٍ رائعةٍ[1].

---

(١) « الأعلام » (٣ / ٢٨٩) للزِّرِكْليِّ، و « أُنموذَج الأعمال الخَيرِيَّة » (٨٦) مُحمَّد مُنير الدِّمَشقي، و « السَّلَفيَّة في المُجتمعات المُعاصرة » (ص ١١٨) مُحمَّد فَتحي عُثمان، و « جمعيَّة العلماء المُسلمين الجزائريِّين » (ص ٥٨ - فما فَوق) مازنُ مُطبَّقاني .

وللدكتور مُحمَّد فَتحي عُثمان كتابٌ خاصٌّ في حياتِهِ، بعنوان : « عبدالحميد بن باديس رائد الحَرَكَة الإسلاميَّة في الجزائر المُعاصِرَة » .

مُقدّمة المُؤلّف

[الحَمدُ للَّه، والصَّلاةُ والسَّلامُ على رسولِ اللَّه، وعلى آلِهِ وصَحبِه ومَن والاه .

أمَّا بَعد :

فإنَّه] قد أُوتي رسولُ اللَّه ﷺ جوامعَ الكَلِم، واختُصر له الكلامُ اختصاراً[1] ؛ فالآيةُ من كتاب اللَّه، والأثرُ من حديثِ رسول اللَّه، تَجدُ فيه مِن أُصولِ الهداية، ودقيقِ العلم، ولطيفِ الإشارةِ في لفظٍ قليل، وكلامٍ بَيِّنٍ ما فيه الكفايةُ وفوقَ الكفايةِ لمن أُوتي العلمَ ومُنِحَ التَّوفيقَ .

يقولُ اللَّهُ تَعالى في كتابِهِ العَزيز :

﴿ لا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إلهاً آخَرَ فَتَقْعُدَ مَذْموماً مَخْذولاً * وَقَضى رَبُّكَ ألاّ تَعْبُدوا إلاّ إيّاهُ وَبِالوالِدَيْنِ إحْساناً إمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الكِبَرَ أحَدُهُما أو كِلاهُما فَلا تَقُل لَهُما أُفٍّ وَلا تَنْهَرْهُما وَقُلْ لَهُما قَوْلاً كَريماً * واخْفِضْ

---

(١) روى البخاري (٢٩٧٧)، ومُسلم (٥٢٣) عَن أبي هُرَيرة مَرفوعاً : « بُعِثْتُ بِجوامِعِ الكَلِم » .

وروى الدَّارقطني في « سُنَنه » (٤ / ١٤٤) عَن ابن عبَّاس مَرفوعاً : « أُعطيتُ جوامِعَ الكَلِم، واختُصِرَ لي الحديثُ اختِصاراً » .

وفي سَنده زكريَّا بن عَطيَّة، وهو مُنكر الحَديث .

لَهُما جَناحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُما كَما رَبَّياني صَغيراً * رَبُّكُم أعْلَمُ بِما نُفوسِكُم إنْ تَكونوا صالِحينَ فَإنَّهُ كانَ للأوّابينَ غَفوراً * وَآتِ ذا القُربى حَقَّهُ والمِسكينَ وَابْنَ السَّبيلِ وَلا تُبَذِّر تَبْذيراً * إنَّ المُبَذِّرينَ كانوا إخوانَ الشَّياطينِ وَكانَ الشَّيْطانُ لِرَبِّهِ كَفوراً * وَإمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُم ابْتِغاءَ رَحْمَةٍ مِن رَبِّكَ تَرجوها فَقُل لَهُم قَوْلاً مَيْسوراً * وَلا تَجْعَل يَدَكَ مَغْلولَةً إلى عُنُقِكَ وَلا تَبْسُطْها كُلَّ البَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلوماً مَحْسوراً * إنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزقَ لِمَن يَشاءُ وَيَقْدِرُ إنَّهُ كانَ بِعِبادِهِ خَبيراً بَصيراً * وَلا تَقْتُلوا أوْلادَكُم خَشيَةَ إمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُم وَإيّاكُم إنَّ قَتْلَهُم كانَ خِطْئاً كَبيراً * ولا تَقْرَبوا الزِّنى إنَّهُ كانَ فاحِشَةً وَساءَ سَبيلاً * وَلا تَقْتُلوا النَّفْسَ الَّتي حَرَّمَ اللَّهُ إلاّ بِالحَقِّ وَمَن قُتِلَ مَظْلوماً فَقَد جَعَلنا لِوَلِيِّهِ سُلطاناً فَلا يُسْرِف في القَتْلِ إنَّهُ كانَ مَنْصوراً * وَلا تَقْرَبوا مالَ اليَتيمِ إلاّ بِالَّتي هِيَ أحْسَنُ حَتّى يَبْلُغَ أشُدَّهُ وَأوفوا بِالعَهْدِ إنَّ العَهدَ كانَ مَسْؤولاً * وَأوْفوا الكَيْلَ إذا كِلْتُم وَزِنوا بِالقِسطاسِ المُسْتَقيمِ ذلكَ خَيرٌ وَأحْسَنُ تَأويلاً * وَلا تَقْفُ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إنَّ السَّمْعَ والبَصَرَ والفُؤادَ كُلُّ أولئِكَ كانَ عَنْهُ مَسْؤولاً * وَلا تَمْشِ في الأرضِ مَرَحاً إنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الأرْضَ وَلَن تَبْلُغَ الجِبالَ طولاً * كُلُّ ذلِكَ كانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكروهاً * ذلِكَ مِمَّا أوحَى إلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الحِكمَةِ ولا تَجْعَل مَعَ اللَّهِ إلهاً آخَرَ فَتُلقى في جَهَنَّم مَلوماً مَدْحوراً ﴾ .

فهذه ثمانَ عَشرةَ آيةً من سورةِ الإسراء[1] قد أتت في إيجازٍ وَوضوحٍ على أصولِ الهدايةِ الإسلاميَّة كُلِّها، وأحاطت بأسبابِ السَّعادةِ في الدَّارَين مِن جميعِ وُجوهِها .

---

(١) الآيات : ٢١ – ٣٩ .

وهي – فوقَ بلاغتِها التي عَرَفَ العربُ إعجازَها بسليقتِهم وأدركه علماءُ البيانِ بعلمهم ومِرانهم – قد جاءت مُعجزةً للخلقِ من أيِّ جنس كانوا، أو بأيِّ لُغةٍ نَطَقوا، بما جمعت من أصولِ الهداية التي تُدركها الفِطَرُ وتُسَلِّمُها العقولُ .

وإنَّك لستَ واجِداً مثلَها في مِقدارِها وأضعافِ مِقدارِها من كلام الخَلقِ بِجَمعِ ما جَمَعت من هُدىً وبيانٍ .

وهذا أحدُ وجوهِ إعجازِ القُرآن العامَّةِ التي تقومُ بها حُجَّتُهُ على النَّاسِ أجمعين .

مَوقِعُ هذه الآياتِ موقعَ البيانِ والتَّفصيلِ للسَّعيِ المَشكور المتقدِّم في قولِهِ تعالى: ﴿ **فَأُولَئِكَ كانَ سَعيُهُم مَشكوراً** ﴾ .

ووقوعُها بِلِصْقِ قولِهِ تعالى: ﴿ **وَلَلآخِرَةُ أَكبَرُ دَرَجاتٍ وَأَكبَرُ تَفْضيلاً** ﴾، إشارةٌ إلى أنَّ **التفاضُلَ في تلك الدَّرجاتِ مُرتبطٌ بالتفاضُلِ في السُّلوكِ والسَّعيِ المشكور**، المُستفادِ من هذه الآيات .

○ ○ ○ ○ ○

١ - التّوحيد العلمي والعملي

﴿ لا تَجْعَلْ مَعَ اللَّهِ إلهاً آخَرَ فَتَقعُدَ مَذموماً مَخذولاً ﴾

التَّوحيدُ العلميُّ :

هذا هو أساسُ الدِّين كلِّه، وهو الأصلُ الذي لا تكون النَّجاة ولا تُقبل الأعمال إلاّ به، وما أرسل اللَّهُ رسولاً إلا داعياً إليه، ومُذكِّراً بحُججه .

وقد كانت أفضلَ كلمة قالها الأنبياء عليهم الصَّلاة والسَّلام هي كلمةُ « لا إله إلاّ اللّه »، وهي كلمته الصَّريحة فيه .

ولا تَكادُ سورةٌ من سُورِ القُرآن تَخلو من ذكره والأمر به والنَّهي عن ضدِّه .

وأنت ترى أنَّ هذه الآيات الجامعة قد جُعلت بين آيتين صَريحتين فيه .

المُفردات :

(**لا تَجعل**) : الجَعلُ : يكون عمليّاً؛ كَـ: جعلتُ الماء مع اللبن في إناء واحد.

ويكون اعتقاديّاً؛ كَـ: جعلت مع صديقي صديقاً آخر .

والجعلُ في الآية من هذا الثَّاني .

(مَعَ اللَّهِ) : المعيَّةُ هنا أيضاً هي مَعيَّةٌ اعتقاديَّةٌ .

(إلهاً آخَرَ) : الإله هو المَعبود والعبادة نهاية الذلِّ والخضوع مع الشعور بالضَّعف والافتقار وإظهار الانقياد والامتثال ودوام التَّضرُّع والسُّؤال .

(فَتَقْعُدَ) : القعود ضدّ القيام، والعرب تُكَنِّي بالقيام عن الجدِّ في الأمر والعمل فيه، سواءٌ أكان العاملُ قائماً أو جالساً، فتقول: قام بحاجتي؛ إذا جَدَّ وعمل فيها، ولو كان لم يَمْشِ فيها خطوةً وإنَّما قضاها بكلمةٍ قالها، أو خطابٍ أرسله، وتُكَنِّي كذلك بالقُعودِ عن التَّرك للعَمَل وانحلالِ العَزيمة وبُطلان الهمَّة سواءٌ أكان الشخصُ واقفاً أو جالساً، فتقول: قعد زَيد عن نُصرَة قومه؛ إذا لم يَعمل في ذلك عملاً، ولم تكن له فيه همَّةٌ ولا عزيمةٌ، ولو كان قائماً يَمشي على رجليه .

فالقعودُ في الآية بمعنى المُكث، كنايةً عن بطلان العمل وخَيبة السَّعي وخَوَر القلب وفَراغ اليد من كلِّ خَير .

(مَذْمُوماً) : مَذكوراً بالقبيح مَوصوفاً به .

(مَخْذُولاً) : مَتروكاً بلا نَصير مع حاجتك إليه .

فنهى اللَّهُ الخلقَ كلهم عن أن يَعتقدوا معه شريكاً في ألوهيَّتهِ، فيعبدوه معه، ليعتقدوا أنَّه الإلهُ وحدَه فيعبدوه وحدَه .

وبيَّن لهم أنَّهم إنِ اعتقدوا معه شريكاً وعبدوه معه فإنَّ عبادتَهم تكون باطلةً، وعملهم يكون مردوداً عليهم، وأنَّهم يكونون مذمومين من خالقهم، ومن كُلِّ عَقلٍ سليم من الخَلْق، يكونون مخذولين لا ناصرَ لهم:

فأمَّا اللَّه؛ فإنَّه يتركُهم وما عبدوا معه .

وأمَّا معبوداتُهم؛ فإنَّها لا تنفعُهم لأنَّها عاجزةٌ مملوكةٌ مثلهم، فما لهم - قطعاً - من نصير .

الخطابُ وسِرُّه :

والخطابُ وإن كان موجَّهاً للنَّبيّ ﷺ فإنَّه عامٌّ للمكلَّفين .

وسرُّ مثل هذا الخطاب تنبيهُ الخلق إلى أنَّ شرائعَ اللَّه وتكاليفَه عامَّةٌ للرَّسول والمرسل إليهم، وإن كان **هو قد عُصِمَ من المُخالفةِ فلا يبقى بعد ذلك وجهٌ لدعوى مُدَّعٍ خروجَ فردٍ من أفراد الأمَّة المكلَّفين عن دائرة التَّكليف .**

﴿ وَقَضى رَبُّكَ ألَّا تَعبُدوا إلَّا إيَّاه ﴾ :

(**القضاء**) : يكونُ بمعنى الإرادة، وهذا هو القضاءُ الكونيُّ التَّقديريُّ الذي لا يتخلَّف مُتَعَلَّقُهُ، فما قضاه اللَّه لا بدَّ من كونه .

ويكون القضاءُ بمعنى الأمر والحُكم، وهذا هو القضاءُ الشرعيُّ الذي يمتثله المُوَفَّقون، ويخالفه المخذولون، والذي في الآيةِ من هذا الثَّاني .

(**رَبُّكَ**): الرَّب هو الخالق المدبِّر المُنْعِم المتفضِّل .

(**أنْ**): مصدريَّة، والتَّقديرُ: بـ ﴿ ألّا تعبدوا إلّا إيَّاه ﴾ أي: بعدم عبادتكم سواه، بأن تكون عبادتُكم مَقصورةً عليه .

فالعبادةُ بجميع أنواعها لا تكون إلّا له؛ فذلُّ القلبِ وخضوعُه، والشعورُ بِالضَّعفِ والافتقارِ والطَّاعةِ والانقيادِ والتَّضرُّعِ والسُّؤالِ، هذه كلُّها لا تكون إلّا للَّه .

تحذيرٌ :

فَمَن خضع قلبُه لِمَخْلوقٍ على أنَّه يملك ضُرَّه أو نفعَه؛ فقد عبده .

ومن ألقى قيادَه بيد مخلوقٍ يَتَّبِعُهُ فيما يأمره وينهاه غيرَ ملتفتٍ إلى أنَّه من

عنده، أو من عند اللَّه؛ فقد عبده .

وَمَن توجَّه لمخلوق فدعاه ليكشف عنه السُّوء أو يَدفع عنه الضرَّ؛ فقد عبده .

وَمَن شعر بضعفهِ وافتقاره أمامَ مخلوقٍ على أنَّه يملك إعطاءه أو مَنْعَهُ؛ فقد عبده .

فاللَّهُ تعالى يُعَلِّمُ الخَلْقَ كلَّهم في هذه الآية بأنَّه أمر أمراً عامًّا، وحَكم حكماً جازماً بأنَّ العبادة لا تكون إلاّ له .

وجيء باسم الرَّب في مقام الأمر بِقَصْرِ العبادة عليه تنبيهاً عل أنَّ الذي يستحقُّ العبادة هو من له الرُّبوبيَّة بالخلق والتَّدبير والمُلك والإنعام، وليس ذلك الإله، فلا يستحقُّ العبادةَ بأنواعها سواه، فهو تنبيهٌ بوحدانيَّة الرُّبوبيَّة التي مِن مقتضاها استحقاقُه وحده عبادةَ جميع مخلوقاته .

التَّوحيدُ العمليُّ :

وكما انتظمت هذه الجملةُ توحيدَ الرُّبوبيَّة، وتوحيدَ الألوهيَّة كذلك انتظمت مع الآية السَّابقة التَّوحيدَ العلميَّ والتَّوحيدَ العمليَّ :

فالأولى : نهيٌ عن أن تعتقد الألوهيَّة لسواه، وهو يتضمَّن النَّهي عن اعتقاد ربوبيَّة سواه، وهذا من باب العلم .

والثَّانية : أمرٌ بأن تكون عبادتُك مقصورةً عليه؛ لأنَّه هو ربُّك وحده، وهذا من باب العمل :

فَمَن وحَّد اللَّه جلَّ جلاله في ربوبيَّته وألوهيَّته علماً وعملاً ... فقد استكمل حظَّه من مقام هَذا الأساس العظيم .

وَمَن أخلَّ بشيء من ذلك كان ذلك نقصاً في دينه بقَدْرِ ما أخلَّ حتى

ينتهي الأمر إلى خَلْص[1] المُشركين .

نعوذ بالله من الشرك جليِّه وخفيِّه، إنَّه سميع عليم .

بيان واستدلال :

ألوان الذُّلّ :

يكون (الذُّلّ) بمعنى ضعف الحال، وهذا قد يكونُ لأهل التَّوحيد والإيمان كما في قوله تعالى : ﴿ **وَلَقَد نَصَرَكُم اللَّهُ بِبَدر وأنتُم أذِلَّة** ﴾[2] .

ويكون بمعنى اللِّين المَشُوب بالعطف، وهذا من صفات المؤمنين المَمْدوحة إذا وقعت في محلِّها كما في قوله : ﴿ **أذِلَّةٍ على المُؤمنينَ** ﴾[3] .

ويكون الذُّل بمعنى خُنوع القلب وخُضوعِه وانكساره للضَّعف والافتقار، وهذا هو الذي يكونُ من المؤمن الموحِّد لربِّه كما في حديث دُعاء القنوت: « وَنَخْنَعُ لَكَ »[4]؛ أي: نذلُّ ونخضع لك .

وهذا الخُنوعُ هو أساسُ العبادة القلبيَّة، فلذلك لا يكون إلاّ للّه .

وإنَّ من أسرار كلمة « **اللّه أكبر** » – التي يأتي بها المؤمنُ مرَّاتٍ كثيرةً في صلواته وغيرها من أحواله –، حِفْظَ القلب من الخُنوع للخلق باستشعار عظمة

(١) أي : شِركٌ خالِصٌ، كَشِرك المُشركين .

(٢) آل عمران : ١٢٣ .

(٣) الفتح : ٢٩ .

(٤) هذا لفظٌ تَحرَّفَ على المُصنِّف رحمه اللّه، وصوابُه : « نَخْلَعُ »، أو: « نَخْضَعُ » . فقد روى عبدُالرزَّاق (٤٩٦٩)، وابن أبي شيبَة (٢ / ٣١٤)، والبيهقي (٢ / ٢١٠ – ٢١١) ضمن قنوت عُمَر بن الخطَّاب : « اللَّهُمَّ إنَّا نَستَعينُكَ ونَستَغفِرُكَ وَنُؤمِنُ بِكَ، ونَخضَعُ لَكَ، ونَخلَعُ وَنَترُكُ مَن يَكفُرُكَ ... » .

الخالق التي يصغُر عندها كلُّ مخلوق، فلا يزال المؤمن لهذا قويَّ القلبِ، عزيزَ النَّفس باللَّه، لا ينتظرُ قوَّةَ ضعفه إلّا به، ولا سدَّ مَفَاقرِهِ إلّا منه .

وَلَقَلْبُ المؤمن الموحِّد أمامَ من يُحَبُّ في اللَّه ويُعَظَّمُ بتعظيم اللَّه خضوعُ أيضاً، ولكنَّه خضوعُ هيبةٍ وتوقيرٍ وإجلالٍ، لا خضوعُ ذلٍّ وخنوعٍ وضعفٍ وافتقار، إذ هذا - كما قدَّمنا - لا يكون إلّا للغنيِّ القويِّ العزيز القهَّار.

مظاهرُ الخُنوعِ :

من مظاهر هذا الخُنوعِ الذي لا يكونُ إلّا للَّه : **الطَّاعة والانقياد**، وهي أيضاً لا تكون إلّا له .

وقد قال تعالى: ﴿ **أفَرَأيتَ مَن اتَّخذَ إلهَهُ هَواهُ** ﴾[1]، أي: أطاعه واتَّبعه .

كما قال تعالى: ﴿ **وَاتَّبَعُوا أهْوَاءَهُمْ** ﴾[2].

فمن اتَّبع مخلوقاً وأطاعه فيما يأمره وينهاه، دون أن يكونَ في طاعتِه مُراعياً طاعة اللَّه فقد عبده، واتَّخذه ربّاً فيما أطاعه فيه .

وفي حديث عديٍّ بن حاتم الذي رواه الترمذيُّ وَغَيرُهُ، لمَّا جاء النَّبيَّ ﷺ، وسمعه يتلو قولَه تعالى: ﴿ **اتَّخَذوا أحبارَهمُ وَرُهبانَهُم أرباباً من دونِ اللَّه** ﴾[3]، فقال عديٌّ: يا رسول اللَّه، إنَّهم لم يكونوا يعبدونهم .

قال: « أليس كانوا إذا حرَّموا عليهم شيئاً حرَّموه، وإذا أحلُّوا لهم شيئاً أحلُّوه ؟ » قال، قلت: نعم .

---

(١) الجاثية : ٢٣ .

(٢) القمر : ٣ .

(٣) التوبة : ٣١ .

قال رسولُ اللَّه ﷺ : « فتلك عبادتُهم إيَّاهم »[1] !

فالمؤمنُ الموحِّد لا تكونُ طاعتُه إلاّ للَّه، أو لمن طاعته طاعةٌ للَّه .

الدُّعاءُ ومنزلتُه :

ومن مظاهر ذلك الخُنوع : الدُّعاء والسُّؤال والتَّضرُّع والجُؤار[2] إليه :

قال تعالى : ﴿ **وما بِكُمْ مِن نِعمَة فَمِنَ اللَّه * ثمَّ إذا مسَّكُم الضرُّ فإليه تَجْأَرُونَ** ﴾[3] .

وقال تعالى : ﴿ **أمَّن يُجيبُ المُضطَرَّ إذا دَعاه** ﴾[4] .

وقال تعالى : ﴿ **إذ تَستَغيثونَ ربَّكُم** ﴾[5] .

وفي القُرآن آياتٌ كثيرةٌ بهذا المعنى .

وقال ﷺ – من حديث ابن عبَّاس رضي اللَّه عنهما عند الترمذيِّ –: « إذا سألتَ فاسألِ اللَّه »[6]، وفي أحاديثَ كثيرةٍ .

فلا يدعو المؤمنُ الموحِّدُ غيرَ اللَّه، ولا أحداً مع اللَّه؛ إذ الدُّعاءُ عبادةٌ، كما في حديث النُّعمان بن بشير رضي اللَّه عنه يرفعه :

---

(١) رواه الترمذي (٣٠٩٥)، وابن جَرير (١٠ / ٨٠)، البيهقي .
وفي سندهِ كلامٌ؛ فانظر تَعليقي على رسالة « مِفتاح الجنَّة لا إله إلاّ اللَّه » (ص ٥٢) للعلاَّمة المَعصوميِّ .

(٢) هو التضرُّع بالدُّعاءِ .

(٣) النَّحل : ٥٣ .

(٤) النَّحل : ٦٢ .

(٥) الأنفال : ٩ .

(٦) رواه أحمد (١ / ٢٩٣)، والترمذي (٢٥١٦)، وابن السُّنِّي (٤٢٥)، بسندٍ حسَنٍ .

« الدُّعاءُ هو العبادة »[1] ، رواه أحمدُ وأصحابُ « السُّنَنِ » الأربعة .
وكما في حديث أنس رضي اللَّه عنه يَرفعُهُ :
« الدُّعاءُ مُخُّ العبادة »، رواه الترمذي[2] .
وكلُّ عبادة لا تكون إلاّ للَّه، فالدُّعاء لا يكون إلاّ للَّه .
وإنَّما كان لِلدُّعاءِ من العبادة هذه المنزلةُ لأنَّ حقيقة العبادة هي التذلُّلُ والخُضوعُ ، وهو حاصلٌ في الدُّعاء غايةَ الحصول ، وظاهرٌ فيه أشدَّ الظُّهور .
ألهَمنا اللَّهُ رُشْدَنا ، وأعاذنا من شُرورِ أنفُسِنا ، إنَّه سميعٌ قريبٌ مجيبٌ.

○○○○○

---

(١) رواه أحمد (٤ / ٢٦٧ و ٢٧١ ، ٢٧٦)، وأبو داود (١٤٧٩)، والترمذي (٣٣٧٢)، وابن ماجه (٣٨٢٨)، والنسائي في « الكُبرى »(٩ / ٣٠ – تُحفة)، والطيالسي (١٢٥٢)، وابن المُبارَك (١٢٩٨)، والحاكم (١ / ٤٩٠)، وغيرهم .
وجوَّد إسناده الحافظُ ابنُ حجَر في « الفتح » (١ / ٤٩) .
وانظر « الفتوحات الربَّانيَّة » (٧ / ١٩١) لابن علاّن .
(٢) (برقم : ٣٣٧١) .
وفيه ضَعف ابن لَهيعَة، وتَدليسُ الوَليد بن مُسلم !
وصدَّره المُنذري في « التَّرغيب » (٢ / ٤٨٢) بِـ : « رُوي »؛ إشارةً إلى ضَعفِهِ .

٢ - برُّ الوالدين

﴿ وَقَضى رَبُّكَ ألاَّ تَعْبُدوا إلاّ إيَّاهُ وَبِالوالِدَيْنِ إحْساناً إمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الكِبَرَ أحَدُهُما أو كِلاهُما فَلا تَقُل لَهُما أفٍّ وَلا تَنْهَرهُما وَقُلْ لَهُما قَوْلاً كَريماً * واخْفِضْ لَهُما جَناحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُما كَما رَبَّياني صَغيراً ﴾ .

تمهيد :

لطائف في سبب الرّبط والاحسان :

اللَّهُ هو الخالقُ، والوالدان - بوضع اللَّه - هما السَّببُ المُباشِرُ في التَّخليق.

واللَّه هو المبتدىء بالنِّعم عن غير عَمَلٍ سابق، وهما يبتَدئان بالإحسان عن غير إحسان تقدَّم .

واللَّه يرحمُ ويلطف، وهو الغنيُّ عن مخلوقاته، وهم الفقراء إليه، وهما يَكْنُفان[1] بالرَّحمةِ واللطفِ الولدَ، وهما في غنى عنه، وهو في افتقار إليهما .

واللَّه يوالي إحسانَه ولا يطلبُ الجزاء، وهما يبالغان في الإحسانِ دون

(١) أي : يَحوطان و يَصونان .

تحصيل الجزاء ..

فلهذه الحالةِ التي خَصَّهُما اللّه بها، وأعانهما بالفطرة عليها، **قَرَنَ ذِكْرَهما بذكره**؛ فلما أمر بعبادته أمر بالإحسان إليهما في هذه الآية، وفي قوله تعالى: ﴿ **واعبُدوا اللَّهَ وَلا تُشرِكوا بِهِ شيئاً وَبِالوالِدَينِ إحساناً** ﴾[1].

ولـمَّا أمر بشُكرِهِ أمر بشُكرهما فقال تعالى:

﴿ **أَنِ اَشكُر لي وَلِوالِدَيك إِلَيَّ المَصير** ﴾[2].

وفي هذا الجمع في القضاء والحُكم بالإحسان والأمر بالشُّكر لهما مع اللَّه تعالى أبلغُ التَّأكيد وأعظم التَّرغيب .

ثم زاد هذا الحُكْمَ وهذا الأمرَ تقريراً بلفظ التَّوصية بهما في قوله تعالى: ﴿ **وَوَصَّينا الإنسانَ بِوالِدَيهِ حُسناً** ﴾[3]، ليحفظَ حُكم اللّه وأمره فيهما، ولا يَضيعَ شيءٌ من حقوقهما، **فكان حقًّا بهذه الوصاية، أمانةً خاصَّة، ووديعةً من اللّه عظيمةً عند ولدهما**، وكفى بهذا داعياً إلى العناية بهذه الأمانةِ وحفظِها وصيانتها .

وكما جاء هذا الجمعُ في باب الأمر في القُرآن؛ كذلك جاء في الجمع بينهما في باب النَّهي وَكِبَرِ المعصية في السُّنَّة :

ففي « الصَّحيح »[4] عن أبي بَكْرة رضي اللّه عنه:

قال رسول اللَّه ﷺ: « أَلا أُخبركُم بأكبر الكبائر ؟ قلنا : بلى يا رسول اللَّه . قال : الإشراك باللَّه وعُقوق الوالدين » .

---

(١) النِّساء : ٣٦ .

(٢) لُقمان : ١٤ .

(٣) العَنكبوت : ٨ .

(٤) رواه البخاري (١٠ / ٤٠٥)، ومُسلم (١ / ٩١) .

الإحسانُ :

وتقديرُ نظمِ الآيةِ هكذا :

(وقَضَى ربُّك أنْ لا تَعبُدوا إلاّ إيّاه، وبأن تُحسنوا للوالدين إحساناً)

فحذف (أن تُحْسِنوا) لوجود ما يدلُّ عليه وهو (إحساناً)، وفي تنكيرِهِ إفادةٌ للتَّعظيم، فهو إحسانٌ عظيمٌ في القول والفعل والحال، وتقول : أحسنتَ إليه، و: أحسنتَ به، وأحسنتَ به أبلغُ، لتضمُّن (أحسنتَ) معنى لَطُفت، ولما في الباء من معنى اللُّصوق، ولهذا عُدِّي في الآية بالباءِ ليفيدَ الأمرَ باللُّطف في الإحسان والمبالغة في تمام اتِّصالهِ بهما، فلا يَرَيانِ ولا يسمعانِ ولا يجدانِ من وَلَدهما إلاّ إحساناً، ولا يشعران في قلوبهما منه إلاّ بالإحسان .

لطيفةٌ أخرى :

وَمِن الإحسان ما يكونُ ابتداء وفضلاً، ومنه ما يكون جزاءً وشكراً، فعليه أن يعلم أنَّ كلَّ إحسانه هو شكرٌ لهما على سابق أحسانهما، الذي لا يُمكنه أن يكافئه لثبوت فضيلةِ سَبْقِهِ .

وفي تعليق الحُكم – وهو الأمر بالإحسان – **بلفظ الوالدين المُشتقّ من الولادة، إيذانٌ بعلّيّتها في الحكم**، فيستحقّان الإحسانَ بالوالديةِ، سواءٌ أكانا مُؤمنَين أم كافرَيْن، بارَّيْن أو فاجرَيْن، مُحسِنَيْن إليه أو مُسيئَيْن .

وقد جاء هذا صَريحاً في قوله تعالى :

﴿ وَإنْ جاهَداكَ لِتُشرِكَ بي ما لَيسَ لَكَ بهِ عِلْمٌ فلا تُطِعهُما وَصاحِبهُما في الدُّنيا مَعروفاً ﴾[1]، فأمر بمصاحبتهما بالمعروف على كُفرهما .

(١) العَنكبوت : ٨ .

وفي « الصَّحيح »[1] عن أسماء بنت أبي بكر الصِّدِّيق – رضي اللَّه عنهما – قالت: « قَدِمَتْ عليَّ أُمِّي وهي مُشركةٌ في عهد رسول اللَّه ﷺ، فاستفتيتُ رسول اللَّه ﷺ، قلت: قَدِمَتْ عليَّ أمِّي وهي راغبةٌ (أي: في العطاء والإحسان) أَفَأَصِلُ أُمِّي ؟ قال: « نَعَم، صِلي أُمَّك » .

إكرامُ الأُمِّ :

وهذا الإِحسانُ الواجبُ لهما، جانِبُ الأمِّ آكَدُ فيه من جانب الأب، وحظُّها فيه أوفر من حظِّه، ويشير إلى هذا تَخصيصُها بذكر أتعابها في قوله تعالى :

﴿ وَوَصَّينا الإنسانَ بِوالِدَيهِ حَمَلَتهُ أُمُّهُ وَهْناً على وَهْنٍ وَفِصالُهُ في عامَين ﴾[2].

وفي الآية الأخرى :

﴿ وَوَصَّينا الإنسانَ بِوالِدَيهِ حُسناً * حَمَلَتهُ أُمُّهُ كُرهاً وَوَضَعَتهُ كُرهاً * وَحَمْلُهُ وَفِصالُهُ ثَلاثونَ شهراً ﴾[3]، فذكر ما تعانيه من ألَم الحَمْل، ومشقَّة الوَضع، ومُقاساة الرَّضاع والتَّربية .

وجاء التَّصريحُ بهذا في الحديث الصَّحيح[4] : فقد جاءَ رجلٌ إلى رَسول اللَّه ﷺ فقال: مَنْ أحقُّ النَّاس بحُسن صحابتي ؟ قال: أمُّك، قال: ثمَّ من ؟ قال: أمُّك .

---

(١) رواه البخاري (٢٦٢٠)، ومُسلم (١٠٠٤) .

(٢) لُقمان : ١٤ .

(٣) الأحقاف : ١٥ .

(٤) رواه البخاري (١٣ / ٤ – ٦)، ومُسلم (٢٥٣٨)، عَن أبي هُرَيرة .

قال: ثمَّ من ؟ قال: أبوك » .

فذكر الأب في الثَّالث، وفي طريق آخر للحديث، ذكره في الرَّابعة .

ولقد كان لها هذا بما ذُكر من مَزيد تَعَبها، وضَعف جانبها، وَرِقَّةِ عاطفتها، وشدَّة حاجتها، فكان هذا التَّرجيحُ لِجانِبها من عَدْلِ الحكيم العليم ومحاسن الشَّرع الكريم .

ومن الإحسانِ إليهما طاعتُهُما في الأمر والنَّهي، ومِن عُقوقهما مخالَفَتُهُما فيهما .

متى تَحِلُّ مُخالَفتُهُما ؟

وإنَّما تحلُّ له مخالفتُهما إذا مَنَعاه من واجب عَيني، أو أَمَراهُ بمعصية، لما في « الصَّحيح »[1] من قوله ﷺ: « لا طاعةَ لمخلوقٍ في معصية اللَّه، إنَّما الطَّاعة في المعروف ».

وعند الحاكم وأحمد[2]: « لا طاعةَ لمخلوقٍ في معصية الخالق » .

ومن الدَّليل على رُجحان جانبهما على الواجب الكِفائيِّ :

ما ثبت في « الصَّحيح »[3] من حديث الرَّجل الذي أتى النَّبيَّ ﷺ يستأذنُه في الجهاد، فقال: « أحيٌّ والداك ؟ » قال: نعم، قال: « فَفيهما فجاهد » .

---

(١) رواه البخاري (٨ / ٤٧)، ومُسلم (١٨٤٠)، عَن عليّ بن أبي طالب .

(٢) انظر تَفصيل طرقهِ وألفاظهِ ورواياتهِ في « سِلسلَةِ الأحاديث الصَّحيحة » (١٧٩) و (١٨٠) و (١٨١) لشيخنا الألباني .

(٣) رواه البخاري (٦ / ٩٧)، ومُسلم (٢٥٤٩)، عَن عبداللَّه بن عَمرو بن العاص .

ومن الطَّريق الثَّاني[1]، قال عبدالله بن عَمْرو رضي اللَّه عنه: أقبل رجلٌ إلى النَّبيّ ﷺ فقال: أُبايعُك على الهجرة والجهاد ابتغاءَ الأجرِ من اللَّه، قال: « فهل من والديك أحدٌ حيٌّ ؟ » قال: نعم، بل كلاهما، قال: « فتبغي الأجرَ من اللَّه؟ » قال: نعم، قال: « فارجع إلى والديك فأحسِنْ صُحبتهما ».

هذا لأنَّ القيامَ عليهما فرضٌ عينيٌّ، والجهاد كان عليه فرضَ كفاية، ولو تعيَّن عليه ولم يكونا عن كفاية قدَّم القيامَ عليهما وكفايتَهما عليه.

ومن حُقوقهما عليه: أن لا يَخْرُج إلى ما فيه خوفٌ ومخاطرةٌ في النَّفس إلّا بإذنهما، بدليل ما جاء في « سنن أبي داود »[2]:

« أنَّ رجلًا من أهل اليمن هاجر إلى رسول اللَّه ﷺ، فقال: « هل لك أَحدٌ باليمن ؟ ».

قال: أبواي.

قال: « أَذِنا لك ؟ » قال: لا.

قال: « فارْجع إليهما فاستئذنهما، فإن أَذِنا لك فجاهد، وإلّا فبرَّهما ».

أمَّا إذا أراد تعاطيَ مالا خَطَرَ فيه ولا فَجيعةَ من شئون الحياة ووجوه التَّصرُّفات، فليس عليه أن يستأذِنَهما، وليس لهما مَنعُهُ، ولكن إذا مَنَعاه من شيء امتنعَ لوجوب برِّهما، وطاعتُهما - في غير المعصية - مِن برِّهما.

---

(١) هي روايةٌ لِمُسلم في الحديث الثَّاني.
وانظر « جامع الأُصول » (١ / ٤٠٢).

(٢) (برقم: ٢٥٣٠) وسندُهُ ضَعيفٌ: فيه درَّاجُ بن أبي السَّمح، وهو ضَعيفٌ.
ورواه ابن حِبَّان (٤٢٢)، والحاكم (٢ / ١٠٣)، والبيهقي (٩ / ٢٦)، وأحمد (٣ / ٧٥)، بالإسناد نفسه.
ويشهد له ويقوِّيه حديثُ ابن عَمرٍو السَّابقُ، فهو به حسنٌ.

تفضيلُ الاحسان إليهما في القول والعمل وتأكيده في حالة الكبر:

﴿ إمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الكِبَرَ أَحَدُهُما أو كِلاهُما فَلا تَقُل لَهُما أُفٍّ وَلا تَنْهَرهُما وَقُلْ لَهُما قَوْلاً كَريماً * واخْفِضْ لَهُما جَناحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُما كَما رَبَّياني صَغيراً ﴾ .

حالةُ الكِبَرِ :

الأمرُ بالإحسانِ إليهما عامٌّ في جميع الأحوال، وخُصِّصَتْ حالةُ بلوغ أَحَدِهما أو كِليهما الكِبَرَ بالذِّكر؛ لأنَّها حالةُ الضَّعف وشدَّة الحاجة، ومظنَّةُ المَلَل والضَّجر منها، وضيقِ الصَّدر من تصرُّفاتهما، فهما في هذه الحالة قد عادا في نهايتهما إلى ما كان وَلَدُهُما عليه في بدايته، **وليس عنده من فطرةِ المحبَّة مثلُ ما عندهما**، فكان بأشدِّ الحاجة إلى التَّذكير بما عليه من تمام العناية بهما، ومزيد الرِّعاية لهما، وشدَّة التَّوقِّي والتَّحفُّظ من كلِّ ما يمسُّ بسوءٍ جانِبَهُما في هاتِه الحال على الخُصوص، وإن كان ذلك واجباً عليه في كلِّ حال على العموم .

وطولُ بقائهما عنده في كَنَفِهِ وثقل مؤونتهما عليه، وما يكون من ضروريَّات الكِبَرِ والمرض مِمَّا يستقذرُهُ في بيته، كلُّ هذا قد يؤدِّيه إلى الضَّجر والتبرُّم، فيقول ما يدلُّ على ضجره وتبرُّمه .

فَنُهِيَ عن التَّفوُّه بأقلِّ كلمة تدلُّ على ذلك وهي كلمةُ (أفٍّ) بقوله تعالى: ﴿ **ولا تَقُل لَهُما أفٍّ** ﴾؛ فأَحْرى وأَوْلى ما فوقَها .

وهذا أمرٌ بتحمُّل كلِّ ذلك منهما، ونَهْيٌ عن التضجُّر منهما .

وَمِن ضرورةِ مُباينتها لولدهما في السنِّ وفي النَّشأة أنَّهما كثيراً ما يُخالفانِه في آرائه وأفكاره، وقد يتناولان ما لا يُحِبُّ أن تصلَ يداهما إليه، وقد يسألانه للمعرفة أو للحاجة، وكلُّ هذا قد يؤدِّيه إلى نَهْرِهما، أي: زجرهما بصياحٍ وإغلاظٍ، أو إظهارٍ للغَضَب في الصَّوت واللفظ، فَنَهَى عن هذا بقوله تعالى: ﴿ **ولا تَنْهَرْهُما** ﴾ .

وفي هذا أَمْرٌ له بالتَّلطُّف معهما في الطَّلب والعَرْضِ، والدَّلالة على وجه الصَّواب في الأمر وأبوابِ الفعل والتَّرك، وَبِحُسْنِ التَّلقِّي بكلِّ ما يسألانِ ويطلُبانِ، ونَهيٌ عن أيِّ إغلاظٍ في اللفظ والصَّوتِ وحالة الكلام .

أَدَبُ القولِ :

ولـمَّا نهاه عن القول القبيح المُؤْذي ... أَمَرَهُ بالقول الليِّن السَّهل الحَسَن **في لفظه وفي معناه، وفي قصده وفي منشئهِ**، السَّالم من كلِّ عيبٍ ومكروه بقوله تعالى: ﴿ **وقُل لَهُما قَولاً كَريماً** ﴾، وفي هذا أمرٌ بأن يخاطِبَهُما بجميل القول، وَيُؤْنِسَهُما بِطَيِّب الحديث، **ونهي عن أن يُؤْذِيَهُما في قول، أو يُوحِشَهُما بطول السُّكوت**، فليس له أن يتركَهُما وشأنَهما، بَل عليه مجالستُهُما ومحادَثَتُهما، وجلبُ الأُنسِ إليهما، وإدخالُ السُّرور عليهما .

ثم إنَّ **القولَ إنَّما هو عنوانُ ما في الضَّمير**، ولا يكونُ كريماً شريفاً إلَّا إذا كان عنواناً صادقاً، حَسُنَ مظهرُهُ ومخبرُهُ، وَعَذُبَ جناه، وطابَ مغرسُه، وما ثمارُه إلَّا معانيهِ، وما مغرسُه إلَّا القلبُ الذي صَدَرَ عنه .

فيفيد هذا أنَّ على الولد أن يكونَ معهما باللُّطفِ والعَطفِ من صميم قلبه، كما يُعرب لهما بلسانه، فيكونُ مُحسناً لهما حينئذٍ في ظاهرِهِ وباطنِهِ، وذلك هو تمامُ البرِّ الذي أُمِرَ به .

﴿ وَاخْفِضْ لَهُمَا جَناحَ الذُّلِّ مِنَ الرَّحمةِ ﴾ .

أَدَبُ الفعلِ :

مضى فيما تقدَّم أدبُ القول، وهذا أدبُ الفعل، وبيانُ الحال التي يكون عليها: **فالوالدانِ عند وَلَدِهِما في كَنَفِه كالفراخ الضّعيفةِ المحتاجةِ للقوتِ والدِّفءِ والرَّاحةِ**، وولدهما يقوم لهما بالسَّعي، كما يسعى الطَّائرُ لفراخه، ويُحيطهما بحنوِّه وعطفهِ كما يحيطُ الطَّائرُ فراخَه، فشبَّه الولَد في سعيه وحُنُوِّه وعطفه على والديه بالطَّائر في ذلك كلِّه على فراخهِ، وحَذَفَ المُشبَّه به، وأُشير إليه بلازمهِ وهو خَفْضُ الجناحِ، لأنَّ الطَّائرَ هو ذو الجناحِ، وإنَّما يخفضُ جناحه حُنُوّاً وعطفاً وحياطة لفراخه ... فيكونُ في الكلام استعارةً بالكناية[1] .

وأُضيف الجناحُ إلى الذُّلِّ – وهو الهَوْنُ واللِّينُ – إضافةَ موصوفٍ إلى صفة: أي: اخفض لهما جناحَك الذَّليل، وهذا ليفيدَ هَونَه وانكسارَه عند حياطتها ... **حتى يشعرَ بأنَّهما مخدومانِ باستحقاقٍ، لا مُتَفَضَّلٌ عليهما بالإحسان** .

صورةٌ بليغةٌ :

وفي ذكر هذه الصُّورة التي تُشاهَدُ من الطَّير تذكيرٌ بليغٌ مرقِّقٌ للقلب موجبٌ للرَّحمة، وتنبيهٌ للولد على حالته التي كان عليها معهما في صغره؛ ليكون ذلك أبعثَ له على العَمَل وَعَدَمِ رؤية عمله أمامَ ما قدَّما إليه .

و (مِن) في قوله تعالى: ﴿ **مِنَ الرَّحمةِ** ﴾ للتعليل، متعلِّقة بِـ (اخْفِض) ، فتفيد مع متعلَّقها الأمرَ بأن يكونَ ذلك الخفضُ ناشئاً عن

(١) إذ حذَفَ المُشبَّه به، ورَمَزَ له بشيءٍ من لوازِمهِ .

الرَّحمة الثَّابتة في النَّفس، لا عن مُجرَّد استعمالٍ ظاهرٍ، كما كانا يكنفانهِ ويعطفان عليه عن رحمةٍ قلبيَّةٍ صادقةٍ، فيكون هذا مُفيداً ومُؤكِّداً لما قدَّمناه من لُزوم أن يتطابقَ على الإحسان إليهما الظَّاهرُ والباطنُ، ليتمَّ البُرور .

﴿ **وقُلْ رَبِّ ارحَمهُما كما رَبَّياني صَغيراً** ﴾ .

بِرُّهُما بالدُّعاء :

مهما اجتهد الولدُ في الإحسان إلى أبويه فإنَّه لا يُجازي سابقَ إحسانهما بأن يتوجَّه بسؤال الرَّحمة لهما من اللَّه تعالى، وهي النِّعمةُ الشاملةُ لخير الدُّنيا والآخرةِ إظهاراً لشدَّة رحمتِه لهما، ورغبةً في وصول الخير العظيم من المولى الكريم إليهما، واعترافاً بعجزه عن مجازاتهما، يدعو لهما هكذا في حياتهما، وبعد مماتهما .

أمَّا في حياتهما فيدعو لهما بالرَّحمة سواءٌ كانا مسلمَيْن أم كافرَيْن .

ورحمةُ الكافرين بهدايتهما إلى الإسلام .

وأمَّا بعد الموت فلا يسألِ الرَّحمةَ لهما إلَّا إذا ماتا مسلمَيْن، لقوله تعالى: ﴿ **ما كانَ للنَّبيِّ والَّذين آمَنوا أن يَستَغفِروا للمُشرِكينَ وَلَو كانوا أُولي قُربى مِن بَعدِ ما تَبَيَّنَ لَهُم أَنَّهُم أصحابُ الجَحيم** ﴾[1].

(والكاف) في قوله تعالى: ﴿ **كما رَبَّياني صَغيراً** ﴾ للتَّعليل، أي: ربِّ ارحمهما لتربيتهما لي، وجزاءً على إحسانهما إليَّ في حالة الصِّغر؛ حالة الضَّعفِ والافتقار .

وفي هذا الاعترافُ بالجميل، وإعلانٌ لسابقِ إحسانهما العظيم، وتوسُّلٌ إلى اللَّه تعالى في قَبولِ دعائه لهما بما قدَّما من عَمَل؛ لأنَّه وَعَدَ أنَّه يجزي

---

(١) التَّوبة : ١١٣ .

العاملين، وقد كانت تربيتُها لولدهما مِن أجلِّ مظاهر الرَّحمة، وهو قد أخبر تعالى على لسان رسولِه [ﷺ] : « أنَّه يرحَمُ الرَّاحمين »[1]، **ولا أرحمَ - بعده تعالى - من الوالدين** .

خاتمة :

مِنْ برِّ الوالدين :

١ - أن نتحفَّظ من كل ما يَجْلِبُ لهما سوءاً من غيرنا، فإنَّ فاعلَ السَّبب فاعلٌ للمُسبَّب، وَمِن هذا أن لا نَسُبَّ النَّاس حتى لا يَسبُّوا وَالِدينا، لأنَّا إذا سَبَبْنا النَّاسَ فسبُّوهما كنَّا قد سَببناهما، وسبُّهما من أكبر الكبائر:

في « الصَّحيح »[2] عن عبداللَّه بن عَمرو رضي اللَّه عنه، قال: قال رسول اللَّه ﷺ : « إنَّ مِنْ أكبر الكبائر أن يلعنَ الرَّجلُ والديه ! قيل: يا رسول اللَّه: وكيف يلعنُ الرَّجلُ والديه ؟ قال: يسبُّ أبا الرَّجل، فيسبُّ أباه،

---

(١) كما في قوله ﷺ : « الرَّاحمون يَرحمُهُم الرَّحمن، ارحَموا مَن في الأرضِ يَرحَمْكُم مَن في السَّماء » .

رواه أبو داود (٤٩٤١)، والترمذي (١٩٨٩)، وأحمد (٢ / ١٦)، والحُمَيدي (٦٩١)، والحاكم (٤ / ١٥٩)، والبخاري في « الكُنى » (ص ٦٤)، وابن أبي شيبَة (٨ / ٥٢٦)، وعُثمان بن سعيد في « الرَّد على الجَهميَّة » (ص ٢٣)، عَن عبداللَّه بن عَمرو .

وهو حديثٌ صحيحٌ، يُنظر له « سلسلة الأحاديث الصَّحيحة » (٩٢٥) و « الأُمنية بِتخريج الحديث المسلسل بالأوَّليَّة » (٧٣٥٩) .

(٢) رواه البخاري (٣ / ٣٣٨)، ومُسلم (٩٠) .

ويسبُّ أمَّه، فيسبُّ أمَّه .

بِرُّهما بعد مَوتهما :

٢ - وَمِن برّهما حِفْظُهما بعد مَوتهما بالدُّعاء والاستغفار، وإنفاذُ عَهدهما، وإكرامُ صَديقهما وَصِلَةُ رَحِمِهما؛ فقد روى ابنُ ماجه وأبو داود وابن حبّان في « صَحيحه »[1]، عن أبي أَسِيد مالك بن ربيعة السَّاعِدي البَدْري رضي اللَّه عنه، قال :

« بينما نحن جلوسٌ عند رسول اللَّه ﷺ إذ جاء رجلٌ من بني سَلَمَة، فقال: يا رسول اللَّه ! هل بقي مِن بِرّ أبوَيَّ شيء، أبرُّهما به بعد موتهما ؟ قال: « نعم، الصَّلاةُ عليهما، والاستغفار لهما، وإنفاذُ عهدهما من بعدِهما، وصلةُ الرَّحم التي لا تُوْصَل إلاّ بهما، وإكرامُ صَديقهما » .

وفي إكرام صديقِهما جاء في « الصَّحيح »[2] عن عبداللَّه بن عمر رضي اللَّه عنه: أنَّ رجلاً من الأعراب لقيه بطريق مكَّة، فسلَّم عليه عبداللَّه، وحمله على حمار كان يركَبُه، وأعطاه عِمامةً كانت على رأسه، قال ابنُ دينار: فقلنا له: أصلحَكَ اللَّهُ إنَّهم الأعرابُ، وإنَّهم يَرْضَوْنَ باليسير، فقال عبدُاللَّه: إنَّ أبا هذا كان وُدّاً لِعُمر بن الخطَّاب، وإنِّي سمعتُ رسولَ اللَّه ﷺ يقول:

« **إنَّ أبَرَّ البِرِّ صلةُ الولد أهلَ وُدِّ أبيه** ».

هذا، وإنَّ مَن راضَ نفسَه على هذه الأخلاق الكريمة والمعاملة الحسنة

---

(١) رواه ابنُ ماجه (٣٦٦٤)، وأبو داود (٥١٤٢)، وابنُ حبّان (٤١٨)، والحاكم (٤ / ١٥٤)، والبيهقي (٤ / ٢٨)، من طريق علي بن عُبيد السَّاعِدي، عَن أبي أَسيد.
وعليٌّ هذا مَجهولٌ، لم يروِ عنه سوى ابنه !

(٢) رواه مُسلم (٢٥٥٢).

والأقوال الطيِّبة التي أُمر بها مع والديهِ - يحصُلُ له من الارتياض عليها كمالٌ أخلاقيٌّ مع النَّاس أجمعين، وكان ذلك من ثَمَراتِ امتِثالِ أمرِ اللَّه وطاعة الوالدَيْنِ .

واللَّه يوفِّقنا ويهدينا سواء السَّبيل، إنَّه المَولى الكريم ربُّ العالمين .

○ ○ ○ ○ ○

٣ - صلاحُ النُّفوس وإصلاحُها

﴿ رَبُّكُم أعلَمُ بِما في نُفوسِكُم، إن تَكونوا صالحينَ فإنَّهُ كانَ للأوَّابينَ غَفوراً ﴾ .

الشرح والمعنى :

صلاحُ الشيء: هو كونُه على حالةِ اعتدالٍ في ذاته وصفاته، بحيث تصدُرُ عنه أو به أعمالُه المرادةُ منه على وجه الكمال .

وفسادُ الشيءِ هو كونُه على حالة اختلالٍ في ذاته أو صفاته، بحيث تصدُرُ عنه أو به تلك الأعمالُ عل وجه النُّقصان .

مثالُ الصَّلاحِ والفسادِ :

اعْتَبِرْ هذا في البَدَن، فإنَّ له حالتين: حالةَ صحّةٍ، وحالةَ مرضٍ :

والأولى : هي حالةُ صحَّتِهِ باعتدالِ مزاجه، فتقوم أعضاؤه بوظائفها ويَنهضُ هو بأعماله .

والثَّانية : هي حالةُ فسادِهِ باختلال مزاجه، فتتعطَّل أعضاؤه، أو تضعفُ كلها أو بعضها عن القيام بوظائفها، ويقعدُ هو أو يثقل عن أعماله .

هذا الذي نجدُهُ في البدن هو نفسُه نجدُه في النَّفس: فلها صحَّةٌ، ولها

مرضٌ، حالةُ صلاحٍ وحالةُ فسادٍ .

الإصلاحُ والإفساد :

(**والإصلاحُ**) هو إرجاعُ الشيء إلى حالة اعتدالِهِ، بإزاء ما طَرَأَ عليه من فساد .

(**والإفسادُ**) هو إخراجُ الشيء عن حالة اعتدالِهِ بإحداثِ اختلال فيه .

إصلاحُ البَدَن والنَّفس :

فإصلاحُ البَدَن بمُعالجتِه بالحِمْيَةِ والدَّواء، وإصلاحُ النَّفس بمُعالجتها بالتَّوبة الصَّادقة .

وإفسادُ البَدَن بِتَناوُلِ ما يَحدُثُ به الضَّررُ، وإفسادُ النَّفس بمُقارفةِ المعاصي والذُّنوب .

وهكذا تعتبر النُّفوسُ بالأبدان في باب الصَّلاح والفساد، في كثير من الأحوال، غير أنَّ الاعتناءَ بالنُّفوس أهمُّ وألزمُ؛ لأنَّ خَطَرَها أكبرُ وأعظمُ .

العناية الشرعيَّة بالنَّفس :

إنَّ المكلَّف المُخاطَب من الإنسان هو نفسُه، وما البَدَن إلاَّ آلةً لها ومَظْهَرَ تصرُّفاتها، وإنَّ صلاحَ الإنسان وفسادَه إنَّما يُقاسانِ بصلاح نفسه وفسادها، وإنَّما رقيُّه وانحطاطُه باعتبار رُقيِّ نفسه وانحطاطها، وما فلاحُه إلاّ بزكائها، وما خيبتُه إلاّ بخُبثها، قال تعالى: ﴿ **قَد أفلَحَ مَن زكَّاها وَقد خَابَ مَنْ دَسَّاها** ﴾[1] .

---

(١) الشمس : ١٠ - ١١ .

وفي « الصَّحيح »[1] : « أَلا وإنَّ في الجسد مُضغَةً إذا صَلَحَت صلَح الجسدُ كلُّه، وإذا فسدت فسدَ الجسدُ كلُّه، أَلا وهي القلبُ » .

ما هو القلبُ ؟

وليس المقصودُ مادَّتَه وصُورتَه، وإنَّما المقصودُ النَّفسُ الإنسانيَّةُ المُرتبطة به .

وللنَّفس ارتباطٌ بالبدن كلِّه، ولكنّ القلبَ عضوٌ رئيسيٌّ في البدن، ومبعثُ دورتِهِ الدمويَّة، وعلى قيامِه بوظيفته تتوقَّفُ صُلوحيَّة البدن، لارتباط النَّفس به، فكان حقيقاً لأن يُعَبَّر به عن النَّفس على طريق المجاز .

وصلاحُ القلب - بمعنى النَّفس - بالعقائدِ الحقَّةِ، والأخلاقِ الفاضلةِ، وإنَّما يكونان بصحَّة العِلم، وصحَّةِ الإرادَةِ، فإذا صَلَحَت النَّفسُ هذا الصَّلاحَ : صَلَحَ البَدَنُ كلُّه، بِجَرَيانِ الأعضاءِ كلِّها في الأعمال المستقيمة، وإذا فسدت النَّفسُ من ناحية العَقْد، أو ناحية الخُلُق، أو ناحية العلم، أو ناحية الإرادة ... فَسَدَ البدنُ، وجرت أعمالُ الجوارح على غير وجه السَّداد .

مقصودُ الأديان :

فصلاحُ النَّفس هو صلاحُ الفرد، وصلاحُ الفرد هو صلاحُ المجموع، والعناية الشرعيَّة متوجِّهة كلُّها إلى إصلاح النُّفوس: إمَّا مباشرةً وإمَّا بواسطةٍ .

فما من شيءٍ مِمَّا شرعه اللّهُ تعالى لعباده من الحقّ والخير والعدل والإحسان إلّا وهو راجعٌ عليها بالصَّلاح .

وما من شيء نهى اللّهُ تعالى عنه من الباطل والشرّ والظُّلم والسُّوء إلّا

(١) رواه البخاري (رقم : ٥٢)، ومُسلم (١٥٩٩)، عَن النُّعمان بن بشير .

وهو عائدٌ عليها بالفساد .

فتكميلُ النَّفس الإنسانيَّة هو أعظمُ المقصود من إنزالِ الكُتُب، وإرسال الرُّسُلِ، وشَرعِ الشرائع .

وهذه الآياتُ الثَّمان عشرة قد جمعت من أُصول الهداية ما تبلغُ به النُّفوسُ - إذا تمسَّكَتْ به - غايةَ الكمال .

وجهُ الارتباط :

قد أمر اللَّهُ تعالى في الآيات المتقدِّمة بعبادتِهِ والإخلاص له .

وأمر ببرِّ الوالدين، والإحسان إليهما في الظَّاهر والباطن .

كما أمر بغير ذلك في الآيات اللاحقةِ .

وَوَضَعَ هذه الآيةَ أثناء ذلك - وهي متعلِّقةٌ بالنَّفس وصلاحها - لِيُنَبِّهَ الخَلْقَ على أصل الصَّلاح الذي منه يكون، ومنشئِهِ الذي منه يبتدئ، فإذا صلحت النَّفسُ قامت بالتَّكاليف التي تضمَّنَتها هذه الآياتُ الجامعةُ لأصول الهداية، وهذا هو وجهُ ارتباط هذه الآية بما قبلَها وما بعدَها، الذي يكون قبل التدبُّر خفيّاً .

ونظيرُ هذه الآية في موقعها ودلالتها على ما بها يَسهُلُ القيامُ بأعباء التَّكاليف قوله تعالى: ﴿ **حافِظوا على الصَّلوات والصَّلاةِ الوُسطى وَقُوموا للَّه قانِتين** ﴾[1] .

فقد جاءت أثناءَ آيات أحكام الزَّوجيَّة آمِرةً بالمحافظة على الصَّلوات، تنبيهاً للعباد على أنَّ المُحافظةَ عليها وعلى وجهها، تُسهِّل القيامَ بأعباء تكاليف تلك الآيات، لأنَّها تُزكِّي النَّفس بما فيها من ذِكرٍ وخُشوعٍ وحُضورٍ وانقِطاعٍ إلى

(١) البقرة : ٢٣٨ .

اللَّه تعالى، وتوجُّهٍ إليهِ، ومناجاةٍ له .

وهذا كلُّه تَعرُجُ به النَّفس في دَرَجاتِ الكمال .

اللَّذَّة في الطَّاعة :

والنُّفوسُ الزَّكيَّةُ الكاملةُ تجد في طاعة خالقها لذَّةً وأنساً تهونُ معهما أعباءُ التَّكليف .

ثمَّ إنَّ العباد بنقص الخِلْقَةِ وغَلَبةِ الطَّبع مُعرَّضونَ للتَّقصير في ظاهِرِهم وباطِنِهم في صُوَر أعمالهم ودخائل أنفُسِهم – وخصوصاً في باب الإخلاص – فَذُكِّروا بعلم ربِّهم بما في نُفوسِهِم في قوله تعالى: ﴿ **رَبُّكُم أعلَمُ بِما في نُفوسِكُم** ﴾، لِيُبالغوا في المُراقبة فَيُتقِنوا أعمالَهم في صُورها ويُخلصوا بها له، وهذه المُراقبةُ هي الإحسانُ الذي هو عبادتُك اللَّه كأنَّك تراه[1] .

وَذَكَرَ اسمَ (الربّ) لأنَّه المناسبُ لإثبات صفة العلم، فهو الربُّ الذي خلقَ النُّفوسَ وصوَّرها ودبَّرها، ولا يكونُ ذلك إلاّ بعلمِه بها في جميع تفاصيلها .

وكيف يخفى عليه شيءٌ وهو خَلَقَها ؟ ﴿ **ألا يَعلَم مَن خَلَقَ وَهُوَ اللطيفُ الخَبير** ﴾[2] .

والصَّالحون في قوله تعالى: ﴿ **إن تَكونوا صالِحين** ﴾؛ هم الذين صلحت أنفسُهم فصلحت أقوالهُم وأفعالهُم وأحوالهُم .

---

(١) كما في حديثِ جبريلَ المَشهور؛ وقد رواه البخاري (١ / ١٠٦)، ومُسلم (٩)، عَن أبي هُرَيرَة .

(٢) المُلك : ١٤ .

ميزان الصَّلاح :

وصلاحُ النَّفس – وهو صفةٌ لها – خفيٌّ كخفائها؛ وكما أنَّنا نستدلُّ على وجود النَّفس وارتباطها بالبَدَن بظهور أعمالها في البدن، كذلك نستدلُّ على اتِّصافها بالصَّلاح وضدِّه بما نشاهدُه من أعمالها:

فَمَن شاهَدْنا منه الأعمالَ الصَّالحةَ – وهي الجاريةُ على سَنَنِ الشرع، وآثار النَّبيّ ﷺ – حَكَمنا بصلاح نفسه، وأنَّه من الصَّالحين .

وَمَن شاهَدْنا منه خلافَ ذلك حَكَمنا بفساد نفسه، وأنَّه ليس منهم .

ولا طريقَ لنا في معرفةِ صلاح النُّفوس وفسادِها إلاّ بهذا الطَّريق، وقد دلَّنا اللَّه تعالى عليه في قوله تعالى:

﴿ مِن أهلِ الكِتابِ أمَّةٌ قائِمَةٌ يتلونَ آياتِ اللَّه آناءَ اللَّيلِ وهمُ يَسجُدون يُؤمنونَ باللَّهِ واليَومِ الآخِرِ ويأمُرونَ بالمَعروف، ويَنهَونَ عن المُنكر وَيُسارعونَ في الخَيرات وأولَئكَ من الصَّالحين ﴾[1] :

فَذَكَرَ الأعمالَ، ثم حكم لأهلها بأنَّهم من الصَّالحين، فأفادنا: أنَّ الأعمالَ هي دلائلُ الصَّلاح، وأنَّ الصَّلاحَ لا يَكون إلاّ بها، ولا يستحقُّه إلاّ أهلُها .

تفاوتُ الصَّلاح :

ثم إنَّ العبادَ يتفاوتون في دَرَجات الصَّلاح على حَسَب تفاوُتِهم في الأعمال .

ويكونُ لنا أن نَقْضي بتفاوتهم في الظَّاهر بِحَسَبِ ما نُشاهد، ولكن ليس

---

(١) آل عمران : ١١٣ – ١١٤ .

لنا **أن نَقْضي بين أهل الأعمال الصَّالحة في تَفاوُتِهم عند اللَّه في الباطن؛** فَنَدَّعي أنَّ هذا أعلى درجةً في صلاحِه عند اللَّه تعالى من هذا، **لأنَّ الأعمالَ قسمان: أعمالُ الجوارح، وأعمالُ القلوب،** وهذه أصلُ الجوارح.

وقد قال النَّبيّ ﷺ: « التَّقوى ههُنا »[1]، ويشير إلى صدره ثلاثَ مرَّات، فمنازلُ الصَّالحين عند ربِّهم لا يعلمُها إلاّ اللَّه.

(والأوَّابون) في قولِهِ تعالى: ﴿ **فإنَّه كان للأوَّابينَ غَفوراً** ﴾، همُ الكثيرو الرُّجوعِ إلى اللَّه تعالى.

والأوبةُ في كلام العَرَب هي الرُّجوع، قال عُبَيدٌ[2]:

وكلُّ ذي غَيبةٍ يؤوبُ   وغائبُ المَوتِ لا يَؤوبُ

التَّوبة وشروطُها :

والتَّوبة، هي الرُّجوعُ عن الذَّنب ولا يكونُ إلاّ بالإقلاعِ عنه.

وَاعْتَبَرَ فيها الشرعُ النَّدمَ على ما فات، والعزمَ على عدم العَوْد، وتدارُكَ ما يُمكن تداركه، **فيظهر أنَّ الأوبَة أعمُّ من التَّوبة،** فتشملُ مَن رَجع إلى ربِّه تائباً من ذنبه، ومَن رَجَعَ إليه يسألهُ ويتضرَّع إليه أن يرزقَه التَّوبَة من الذُّنوب.

فائدةٌ :

فنستفيدُ من الآيةِ الكريمةِ: سَعَةَ بابِ الرُّجوع إلى اللَّه تعالى، **فإنْ** تاب

---

(١) رواه مُسلم (٢٥٦٣)، عَن أبي هُرَيرَة، وأصلُهُ في البخاري (٩ / ١٧) أيضاً.

(٢) وهو عُبَيد بن الأبرَص، مِن شعَراءِ الجاهليَّة وحُكمائها، تُوفِّي نحو سنة (٢٥) قبل الهجرة.

انظر « خزانة الأدب » (١ / ٣٢٣) و « الأغاني » (١٩ / ٨٤).

العبدُ، فذاك هو الواجبُ عليه، والمُخلِّصُ له - بفضل اللَّه - من ذنبهِ، وإن لم يَتُبْ فَلْيُدِمِ الرُّجوعَ إلى اللَّه تعالى بالسُّؤال والتَّضرُّع، والتَّعرُّض لمظانِّ الإجابةِ، وخُصوصاً في سجود الصَّلاة، فقمينٌ - إن شاء اللَّه تعالى - أن يُستجاب له[1].

شرُّ العُصاة :

وشرُّ العصاة هو الذي ينهمكُ في المعصيةِ، مُصِرّاً عليها، غيرَ مُشمئزٍّ منها، ولا سائلٍ من ربِّه - بصدقٍ وعزمٍ - التَّوبةَ منها، ويبقى مُعرضاً عنه ربُّه كما أعرض هو عنه، ويُصِرُّ على الذَّنب حتى يموتَ قلبُه، ونعوذُ باللَّه من مَوتِ القلب فهو الدَّاءُ العُضالُ الذي لا دواء له .

دواء النُّفوس في التَّوبة :

وجاء لفظ ﴿ الأوَّابين ﴾ جمعاً لأوَّاب، وهو فعَّالٌ من أمثلةِ المبالغةِ، فدلَّ على كثرةِ رجوعهم إلى اللَّه، وأفاد هذا طريقةَ إصلاحِ النُّفوس بدوام علاجها بالرُّجوع إلى اللَّه: ذلك أنَّ النُّفوسَ - بما رُكِّبَ فيها من شهوة، وبما فُطرت عليه من غفلةٍ، وبما عَرَضَت له من شؤون الحياة، وبما سُلِّط عليها من قُرناء السُّوء من شياطين الإنس والجنّ - لا تزالُ - إلاّ مَنْ عَصَمَ اللَّهُ - في مُقارفَةِ الذَّنب، ومُواقعةِ معصيةٍ؛ صغيرةً أو كبيرةً، من حيثُ تدري ومن حيثُ لا تدري، وكلُّ ذلك فسادٌ يطرأ عليها، فيجبُ إصلاحُها بإزالةِ نقصه، وإبعادِ ضررهِ عنها، وهذا الإصلاحُ لا يكون إلاّ بالتَّوبة والرُّجوع إلى اللَّه تعالى .

ولمَّا كان طروءُ الفساد مُتكرِّراً فالإصلاحُ بما ذُكر يكون دائماً متكرِّراً.

---

(١) وفي ذلك حديثٌ رواه مُسلمٌ في « صحيحه » (٤٨٢) عَن أبي هُرَيرَة .

والمُداومةُ على المبادرة إلى **إصلاحِ النَّفس** من فسادِها، والقيامُ في ذلك، والجَدُّ فيه، والتَّصميمُ عليه، هو من جهاد النَّفس الذي **هو أعظمُ الجهادِ**[1].

ومِن معنى هذه الآية قولُه تعالى: ﴿ **إنَّ اللَّه يُحبُّ التَّوَّابين ويُحبُّ المُتَطَهِّرينَ** ﴾[2]، وهم الذين كلَّما أذنبوا تابوا، والتَّوبةُ طهارةٌ للنَّفس من دَرَن المعاصي.

(**والغَفور**) في قوله تعالى: ﴿ **إنَّه كانَ للأوَّابينَ غفوراً** ﴾، هو الكثيرُ المغفرةِ، لأنَّه على وزن فَعُول، وهو من أمثلةِ المبالغة الدَّالَّةِ على الكثرة.

والمغفرةُ سَتْرُهُ للذَّنب وعدمُ مؤاخذتِه به.

ولمَّا ذَكَرَ من وصفِ الصَّالحين كثرةَ رُجوعِهم إليه، ذَكَرَ من أسمائه الحُسنى ما يدلُّ على كثرةِ مغفرتِه ليقعَ التَّناسُبُ في الكثرة من الجانبين، ومغفرتُه أكبر، ولِيَعْلَمَ أنَّ كثرةَ الرُّجوع إليه يقابلُه كثرةُ المغفرةِ منه، فلا يفتأُ العبدُ راجعاً راجياً للمغفرةِ، ولا تُقعِده كثرةُ ما يُذنب عن تجديدِ الرُّجوع، ولا يُضعِف رجاءَه في نيل مغفرة الغَفُور كثرةُ الرُّجوع.

نكتةٌ نحويَّةٌ:

وقد أُكِّد الكلامُ بِـ (إنَّ) لتقويةِ الرَّجاء في المغفرة.

وجيء بلفظة (كان)، لِتُفيدَ أنَّ ذلك هو شأنُه مع خلقِه من سابقٍ،

---

(١) روى أحمد في « مسنده » (٦ / ٢١) عَن فَضالة بن عُبَيد أنَّ رسول اللَّه ﷺ قال: « المُجاهد مَن جاهَدَ نَفسَهُ في طاعَةِ اللَّه ».
وسنده صحيحٌ.

(٢) البقرة: ٢٢٢

وهذا مِمَّا يقوِّي الرَّجاءَ في اللاّحق؛ فقد كان عبادُه يُذنبون ويتوبون إليه، ويغفرُ لهم، ولا يزالون كذلك، ولا يزالُ تبارك وتعالى لهم غفوراً .

تَطَلُّبُ التَّوبةِ مهما عَظُمَت الذُّنوب :

وإنَّما احْتِيج إلى هذا التَّأكيد كلِّه في تقويةِ رجاء المُذنب في المغفرة، لِيُبادِرَ الرُّجوعَ على كلِّ حال، لأنَّ العبدَ مأخوذٌ بأمرين يُضعِفان رجاءَه في المغفرة:

أحدُهما : كثرةُ ذنوبِهِ التي يُشاهِدُها، فتحجبُها كثرتُها عن رؤية مغفرة اللَّه تعالى، التي هي أكبرُ وأكثرُ .

والآخرُ : رؤيته لطبعهِ البشريِّ؛ وطبع بني آدم من المنعِ عند كثرةِ السُّؤال، كما قال شاعرُهم – أي: البَشَر، لأنَّ الشاعرَ العربيَّ عبَّر عن طبع بشريٍّ –:

سَأَلنا فَأَعْطَيْتُمْ، وَعُدنا فَعُدْتُم وَمَن أَكْثَرَ التَّسْآلَ يوماً سَيُحْرَمُ

فيقودُ القياسُ – وهو من طِباعِ البشر أيضاً – الفاسد : إلى ترك الرُّجوع والسُّؤال، من الرَّبِّ الكريمِ العظيم النَّوال .

فهذان الأمران يُقعدانِه عن الرُّجوع والتَّوبة، فيستمرّ في حَمَأَة المعصية، وذلك هو الهلاكُ المبين، فكان حالُهُ مقتضياً لأن يؤكِّد حصولَ المغفرة عند رجوعه بتلك المؤكدات .

ونكتةٌ بلاغيَّةٌ :

وقد كان مُقتضى الظاهر في تركيبِ الآية أن يقال: (أنْ تكونوا صالحينَ فإنَّه كان لكُم غفوراً)؛ لأنَّ المقامَ للإضمار، لكنَّه عَدَلَ عن الضَّمير إلى

الظاهر فقيل: ﴿ **فإنَّهُ كانَ للأوَّابين غفوراً** ﴾ لينصَّ على **شرط المغفرة** وهو الأوبةُ والرُّجوعُ .

وَعُلم من ذلك أن الصَّالحَ عندما تَقَعُ منه الذُّنوبُ مُطالَبٌ – كغيره – بالأوبةِ، لتحصيلِ المغفرة، **لأنَّ فرضَ الأوبةِ إلى اللّه من المعاصي عامٌّ على الجميع** .

وقد اشتملت الآيةُ – مِن فِعْلِ الشرط؛ وهو ﴿ **إن تَكونُوا صَالِحينَ** ﴾، وَجَوابِ الشرط؛ وهو ﴿ **فإنَّه كانَ للأوَّابين غَفوراً** ﴾ – على الحالَتَين اللازمتَيْن للإنسانِ لتكميلِ نفسه، وهما **الصَّلاحُ** المستفادُ من الأوَّل، **والإصلاحُ** بالأوبة المستفاد من الثَّاني .

وما دام الإنسانُ مُجاهداً في تزكيةِ نفسه بهذين الأصلين فإنَّه بالِغٌ أملاً ورجاءً – بإذن اللّه – دَرَجَةَ الكمال .

ثبَّتنا اللّهُ والمسلمين عليهما، وَحَشرَنا في زُمرة الكاملين المُكَمَّلين، إنَّه المولى الغفورُ الكريمُ .

○○○○○

٤ - إيتاءُ الحُقوق لأربابها

﴿ وَآتِ ذا القُربى حَقَّهُ والمِسكينَ وَابنَ السَّبيلِ وَلا تُبَذِّر تَبذيراً * إنَّ المُبَذِّرينَ كانوا إخْوانَ الشَّياطينِ وَكانَ الشَّيطانُ لِرَبِّهِ كَفوراً * وإمَّا تُعرِضَنَّ عَنهُم ابتِغاءَ رَحْمَةٍ مِن رَبِّكَ تَرجوها فَقُلْ لَهُم قَولاً مَيسوراً * وَلا تَجعَل يَدَكَ مَغلولَةً إلى عُنُقِكَ وَلا تَبسُطها كُلَّ البَسط فَتَقعُدَ مَلوماً مَحْسوراً * إنَّ رَبَّكَ يَبسُطُ الرِّزقَ لِمَن يَشاءُ وَيَقدِر إنَّهُ كانَ بِعِبادِهِ خَبيراً بَصيراً ﴾ .

تمهيد :

الإنسانُ مَدنيٌّ بالطَّبع :

النَّاسُ كلُّهم في حاجةٍ مُشتركةٍ إلى بعضهم، وما من أحدٍ إلاّ وله حُقوقٌ على غيره، ولغيره حقوقٌ عليه .

ولهذه الحاجةِ المشتركةِ والحقوقِ الممتزجةِ كان الاجتماعُ والتَّعاونُ ضَروريين لحياة المجتمع البشريِّ، واطِّراد نظامه .

وقيامُ كلِّ واحدٍ من أفراد المجتمع بما عليه من حقوقٍ نحوَ غيرِه هو الذي يسدُّ تلك الحاجةَ المشتركةَ بين النَّاس، وعندما يؤدِّي كلُّ واحدٍ حقَّ غيره فليست خدمتُه له وحدَه، بل هي خدمةٌ للمجتمع كلّه، وبالأحرى، هي خدمةٌ له هو في نفسِه، لأنَّه جزءٌ من المجتمع، وما يصيبُ

الكُلَّ يعودُ على جزئه .

المجتمع السَّعيد :

فإذا تواردتْ أفرادُ المجتمعِ على هذه التَّأدية سَعِدَت وسَعِدَ مجتمُعها بِنَيْلِهِ حاجيَّاتِ الحياة، ولوازمَ البقاء، والتَّقدُّمَ في العمران .

أمَّا إذا توانى الأفرادُ في القيام بالحقوق، وقصَّروا في تأديتها إلى بعضهم، فإنَّ الحاجةَ المشتركَة من العلمِ، والثَّقافةِ، وحفظِ الصحَّةِ، والأخلاقِ، وأنواعِ الصِّناعة، تتعطَّلُ؛ وبتعطُّلها يختلُّ نظامُ الاجتماع، ويعودُ إلى الانحلال والتَّقهقر، وينحطُّ بأفرادِهِ إلى أسفل الدَّرَكات .

وجهُ الارتباط :

فلهذا بعدما أمر اللَّهُ تعالى بإيتاء حقِّه - وهو توحيدُهُ في عبادتِه - أمر بإيتاء حُقوقِ العبادِ؛ القريبِ منهم والبعيدِ :

١ - حقُّ القريب :

﴿ وَآتِ ذا القُربى حَقَّهُ ﴾ :

ابتدأ بحقِّ القُربى لوجوه :

الأوَّل : أنَّه هو مُقتضى طبيعة التَّرتيب .

الثَّاني : تأكيدُ حقّ القريب .

الثَّالث : إنَّ من حكمةِ التَّربيةِ أن يبدأَ من الأوامر بما تُعين فطرةَ النُّفوس الإنسانيَّة على قَبُولِهِ ببداهة الفكرة، أو بشُعورِ العاطفة، وكلتا هاتين يُحبِّب للنَّفس إيتاءَ حقّ القريبِ بابتدائهِ في الأمر، ليكونَ تقبُّلُها له أسهلَ، ومبادرتُها

للامتثال أسرعَ .

فإذا سَخَتِ النُّفوسُ بإيتاء حَقِّ القَريب، ومُرِّنَت عليه، اعتادت الإيتاءَ وصار من مَلَكاتها، فَسَهُل عليها إيتاءُ كل حقٍّ، ولو كان لأبعدِ النَّاس .

وشيءٌ آخرُ؛ وهو أنَّ الأقاربَ قد تكون بينهم المنافساتُ والمنازعاتُ لِقُرْبِ المنازل، أو تصادُمِ المنافع، أو التَّشاحِّ على المواريث ما لا يكونُ بين الأباعد، فيقطعوا حقَّ القَرابةِ ويهدموا بناءَ الأسرةِ، ويعودُ ذلك عليهم أوَّلاً بالوَبال، ويرجعُ ثانياً على مُجتمعهم - والمجتمعُ مؤلَّفٌ من الأُسَر - بالتَّضعضُع، فكان هذا من جُملة ما يقتضي الابتداءَ بحقِّهم إلى المُقتضيات المتقدِّمة الأخرى .

المُفردات :

وقولُه تعالى : ﴿ ذا القُربى ﴾، عامٌّ يشمَلُ الأصلَ - وهو الأَبَوانِ - وما يتَّصلُ بالمرء من ناحيتهما من أصولهما وفصولهما، ويشملُ الفَصْلَ - وهو الأبناءُ والبناتُ - وما يتَّصلُ به منهما من فصول .

غير أنَّ الوالدين لمزيدِ العنايةِ بهما خُصِّصا بالذِّكر في الآيات المتقدِّمة، وإن كانا داخِلَيْن في هذا العُموم .

(والحقُّ) في قوله تعالى: ﴿ حَقَّهُ ﴾ هو الثَّابتُ له شرعاً، المُبَيَّنُ في آياتٍ من الكتاب من صِلَةِ رَحِمٍ، ونصيبِ إرثٍ، ونَفَقَةِ فَرْضٍ، ونَدْبٍ، وإحسانٍ بالقول والعمل، ومُؤاساةٍ عن محبَّةٍ وعطفٍ .

○○○○○

٢ - حقّ المسكين :

﴿ وَآتِ ذا القُربى حَقَّهُ والمِسْكينَ ﴾ .

المِسْكينُ والفقيرُ :

قد ذُكر في آية الزَّكاةِ الفقيرُ والمسكينُ، والحقُّ أنَّهما متغايران[1] ؛ والرَّاجحُ أنَّ الفقيرَ مَن له بُلْغَةٌ لا تكفيهِ، والمسكينُ من لا شيءَ له، فهو أشدُّ حالاً من الفقيرِ؛ ولذا لمَّا أُريد هنا ذِكْرُ أحدِهما اقتُصِرَ عليه تنبيهاً بالأعلى في الفَقْر على الأدنى، فالمرادُ أهلُ الفقرِ والحاجةِ كلُّهم .

وحقُّ المساكين ما ثَبتَ لهم من الزَّكاة، وكذلك ما تدعو إليه الحاجةُ من تعليمهم، وإيوائهم، وتجهيز موتاهم، مِمَّا تقومُ به الجمعيَّاتُ الخيريَّةُ في هذا العصر ...

فكلُّ هذا مِمَّا تُصرفُ إليه الزَّكاة، ويجبُ القيامُ به عند عدم الزَّكاة أو فنائها، أو قُصورِها عنه .

ويجبُ القيامُ به واجباً مُوزَّعاً على كلِّ واحدٍ ما استطاع، فإذا لم يَقُم به المجتمعُ عاد الإثمُ على جميع الأفراد كُلٌّ بِقَدْرِ ما قصَّر فيما استطاع ... ثمَّ ما إلى هذا من عموم الصَّدقة والإحسان .

٣ - حقّ ابن السَّبيل :

﴿ وَآتِ ذا القُربى حَقَّهُ والمِسكينَ وابنَ السَّبيل ﴾ :

---

(١) انظر « الفروق » (ص ١٤٥) لأبي هلالٍ العَسكريّ .

(السَّبيل): هي الطَّريقُ، وابنُها هو المسافر؛ لأنَّه منها أتى كما أتى الابنُ من أمِّه .

(وحَقُّه) : هو الثَّابتُ له في الزَّكاة، فيأْخُذُ منها إذا قُطع به ولم يكن معه ما يُبَلِّغُهُ ولو كان غنيّاً في بلده .

وعلى جماعةِ المسلمين تبليغُهُ إذا لم تكن ثَمَّ زكاةٌ، ومن حقِّه ضيافتُهُ حَسَبَ السُّنَّةِ[1] وإرشادُه ودلالتُه على ما يريد معرفتَه من طريقهِ أو مرافقِها .

الآيةُ جامعةٌ :

وَبِذِكْرِ ابن السَّبيل والمسكين مع ذي القُربى ... جمعت الآيةُ القريبَ والبعيدَ من ذوي الحُقوقِ .

وَبِذِكْرِ ابنِ السَّبيل والمسكين، جمعت ذا الحاجةِ الثَّابتةِ، وهو المسكينُ، والحاجةِ العارضةِ وهو ابنُ السَّبيل، وقُدِّم الأوَّلُ لأصالة حاجته .

وفي ذِكرهما أيضاً جمعٌ ما بين القريبِ الدَّار، والبعيدِ الدَّار والمُسافر .

كلُّ هذا لِيُعْلَمَ أنَّ ذا الحقِّ يُعطى حقَّه على كُلِّ حال، وبقطع النَّظر عن أيِّ اعتبار .

وسُمِّي هؤلاء الثَّلاثةُ بأسمائهم المذكورة؛ لأنَّها تُرَقِّق عليهم القلوبَ، من القُربة، والمسكنةِ، وغُربة الطَّريق .

وسُمِّي ما ينالونه (حقّاً) ... لِيَشعُرَ المكلَّفُ بتأكُّدهِ، ويحذرَ المُعطي من المنِّ به، فلا ينكسرَ قلبُ آخِذِهِ ! !

---

(١) كما في قوله ﷺ : « مَن كان يُؤمن باللّهِ واليوم الآخر فَليُكرِم ضَيفه، جائزتُه يومٌ ولَيلةٌ، والضِّيافةُ ثلاثةُ أيّام، فما كان بعد ذلك فهو صَدَقَةٌ » .

رواه البخاري (٦١٣٥)، ومُسلم (٤٨) (١٤) عَن أبي شُرَيح .

٥ - الإنفاق في غير وجه شرعي

﴿ ولا تُبذِّر تَبذيراً ﴾ :

المالُ قِوَامُ الأعمالِ، وأداةُ الإحسان، وبه يُمكن القيامُ بالحقوق: فصاحبُه هو مالكُه، ولكنّ الحقوقَ فيه تشاركُه، ولا يقومُ له بوجوهِ الحقّ إلاّ إذا أمسكَه عن وجوه الباطل، ثم لا يقومُ له بجميع تلك الوجوهِ إلاّ إذا أحسنَ التَّدبيرَ في التَّفريق، وأصابَ الحِكمةَ في التَّوزيع .

فلذا بعدما أمر اللَّهُ تعالى بإعطائِه الحقوقَ لأربابها ... نهى عن تبذير المال الذي هو أصلُها، وبه يُمكن إعطاؤها .

(والتَّبذيرُ) : هو التَّفريقُ للمال في غير وجهٍ شرعيٍّ، أو في وجهٍ شرعيٍّ دونَ تقدير، فيضرُّ بوجه آخر :

فالإنفاقُ في المنهيّات تبذيرٌ وإن كان قليلاً .

والإنفاقُ في المطلوبات ليس بتبذيرٍ ولو كان كثيراً، إلاّ إذا أنفقَ في مطلوبٍ دون تقدير فأضرَّ بمطلوبٍ آخر: كمن أعطى قريباً، وأضاعَ قريباً آخر، أو أنفق في وجوه البرِّ وَتَرَكَ أهلَه يتضوَّرون بالجوع، وقد نبَّه النَّبيُّ ﷺ على هذا بقوله: « وابدَأ بِمَن تَعول »[1].

(١) رواه النسائي (٥ / ٦١)، والدَّارقطني (٣ / ٤٤)، وابن حبَّان (٣٣٤١). =

والإنفاق في المُباحات إذا لم يُضيِّع مطلوباً، ولم يُؤَدِّ إلى ضياعِ رأس المال، بحيثُ كان يُنفق في المباح من فائدتِه ليس بتبذير، فإذا توسَّع في المُباحات وقَعَدَ عن المطلوبات، أو أدّاه إلى إفناء مالِهِ فهو تبذيرٌ مَذمومٌ .

وأفادت النَّكِرَةُ – وهي قولُه : ﴿ تَبذيراً ﴾ – بوقوعِه بعد العموم .

فهو نهيٌ عن كلِّ نوعٍ من أنواعِ التَّبذير: القليل منه والكثير، حتى لا يستخِفَّ بالقليل؛ لأنَّ مَن تساهَلَ في القليل وصَلَت به العادةُ إلى الكثير[1].

○○○○○

إخوانُ الشياطين :

﴿ إنَّ المُبَذِّرينَ كانُوا إخوانَ الشّياطينِ وكانَ الشّيطان لربِّه كَفُوراً ﴾ .

إنَّ الشيطانَ يعملُ، وأعمالُهُ كلُّها في الضَّلال والإضلال، فقد ضيَّع أعمالَه في الباطل، وقد كان يُمكنه أن يجعلَها في الخير، وهو جادٌّ في ذلك ضَارٍ[2] عليه لرسوخِه في نفسه، والمُبذِّر يضيِّع أموالَهُ في الباطل، وقد كان يُمكنه أن يجعلَها في الخير، وقد أخذت عادةُ التَّبذير بخناقِه واستولت عليه؛ فهو أخو الشيطانِ لمُشاركتِه له في وَصفِه، كمُشاركة الأَخِ لأخيه، وهو أخوهُ بامتثاله لأمرِهِ، وصُحْبَتِهِ له في الحالِ وفي المآلِ،وفي سوءِ العاقبةِ في العاجِلِ والآجِلِ.

= والطَّبراني (٨١٧٥)، عَن طارقٍ المُحاربيّ، بسندٍ صحيحٍ .

وفي الباب عَن عدّة من الصَّحابة .

(١) وهذه فائدةٌ مُهمَّةٌ تردُّ على مَن يُهَوِّنونَ أمرَ البِدَع، ويَستَهينون بشأنِ المُنكرين لها ! وانظر كتابي « علم أُصول البِدَع » (ص ٢٤٧) نشر دار الرَّاية – الرِّياض .

(٢) أي مُعتادٌ عليه .

سلاحٌ ذو حدَّين :

المالُ، كما هو أداةٌ لكلِّ خير، كذلك هو أداةٌ لكل شر: فالمبذِّرُ المفرِّقُ لماله في وجوه الباطل؛ بالغٌ - لا محالةَ - بماله إلى شرٍّ كثير وفسادٍ كبير؛ ولذلك وُصف بأنَّه أخُ الشيطانِ الذي هو أصلُ الشرّ والفساد .

وَوَصَفَ اللَّهُ تعالى الشيطانَ بقوله: ﴿ **وكانَ الشَّيطانُ لِربِّه كَفُوراً** ﴾؛ لأنَّه أنعَمَ عليه بنعمة، فَبَدلاً من أن يستعملَها في طاعته في الخير قَصَرَها على المعصيةِ والشرِّ .

وَذِكْرُ هذا في وَصفِ الشيطان بعد ما تقدَّم يُفيد أنَّه مِن وَصْفِ المبذِّر أيضاً: فالمبذِّرُ أخو الشيطان، والشيطانُ كان لربِّه كفوراً .

فالمبذِّرُ كان لربِّه كفوراً، ذلك لأنَّ اللَّه تعالى أَنعَمَ عليه بالمالِ الذي هو أداةٌ لكلّ خيرٍ، وعونٌ عظيمٌ على الطَّاعة، فَجَعَلَهُ أداةً في الشرِّ، واستعانَ به على المعصية .

ومكَّنه اللَّهُ بالمال من نعمةِ القُدرةِ على القيام بالحُقوقِ فضيَّعها وقام بالشُّرور والمفاسد؛ وهذا من أقبحِ الكُفرِ لنعمة ربِّه الذي كان به مُضارعاً للشيطانِ مُعرِضاً عن أخيهِ، والعياذُ باللَّه .

○○○○○

٦ - حسن المقال عند العجز عن النوال

﴿ وَإِمَّا تُعرِضَنَّ عَنهُم ابتِغاءَ رَحمَةٍ مِن رَبِّكَ تَرجوها فَقُل لَهُم قَولاً مَيسوراً ﴾ .

للمرء حالتان :

حالةُ وَجدٍ، وحالة عِوَزٍ .

فلمَّا علَّمَنا اللَّه تعالى ما نصنعُ في حالة الوَجدِ من الإيتاءِ لذوي القُربى واليتامى والمساكين - عَلَّمَنا ما نصنعُ في حالة العِوَزِ من الردِّ الجميل، والقول اللَّيِّنِ الحَسَنِ .

مفردات :

وقولُه تعالى: ﴿ **تُعرِضَنَّ** ﴾ من الإعراضِ؛ وهو الانصرافُ عن الشيء، وهو كنايةٌ عن عدم العطاء؛ لأنَّ مَن يأبى أن يُعطي يُعرِضُ بوجهه؛ ولو إعراضاً قليلاً .

ولـمَّا كان الإعراضُ كنايةً عن عدم العطاء، فإنَّه يشملُ عدمَ العطاءِ عند السُّؤال، الذي قد يكون معه الإعراضُ بالفعل ولو قليلاً، ويشملُ عدمَ العطاء لمن هو أهلٌ لأن يُعطى مع عَدَم وجود السُّؤال .

وقولُه تعالى: ﴿ ابتِغاءَ رَحمَةٍ مِن رَبِّكَ تَرجوها ﴾ :

(الابتغاءُ): هو الطَّلَبُ باجتهادٍ، وذلك بالأخذِ في الأسباب، والاعتمادِ على مُسبِّبها وهو اللَّه تعالى ...

(ورحمةُ الرَّب) هنا: رزقُه[1].

(ورجاؤها): هو انتظارُها مع الأَخذِ في أسبابها بالقلب والعمل .

وابتغاءُ رحمة الرَّب ورجاؤها كنايةٌ عن حالة العِوَزِ والإعسارِ؛ لأنَّ شأن المُعْوِزِ المؤمنِ أن يكونَ كذلك .

وقولُه تعالى: ﴿ فَقُل لَهُم قَولاً مَيسوراً ﴾، تقولُ: يسَّرتُ له القولَ، إذا ليَّنْتَه له، فالقَولُ الميسورُ هو القَولُ المُلَيَّن .

وحاصلُ المعنى :

إنْ أعرضتَ عنهم فلا تُعْطِهِم لأنَّك لم تجدْ ما تُعطيهم – وهي الحالةُ التي تكونُ فيها تطلبُ رحمةً من ربِّك راجياً رزقَه – فَقُل لهم قولاً ليِّناً سهلاً، فَتُواسيهم بالقول عند عدم السُّؤال، ولا تَتْرُكهم في ساحة الإهمال، وتردُّهم الردَّ الجميلَ عند السُّؤال، **فتقول لهم: يرزق اللَّه**، ونحوه من ليِّن الكلام .

وفي الآية تعليمٌ وتربيةٌ للمُعسر من ناحيتين :

الأولى : مُعامَلتُه لذوي القُربى واليتامى والمساكين عند السُّؤال وعَدَمِه، وعُرف من الآية أنَّه مطالبٌ بحُسن المقال بَدَلاً مِمَّا عجز عنه من السُّؤال .

والثَّانيةُ : أَدَبُهُ هو في نفسِه والحالةِ التي ينبغي له أن يكونَ عليها: فإنَّ

---

(١) انظر « معالم التَّنزيل » (٣ / ٤٩٢)، و« تَفسير ابن كثير » (٣ / ٦١)، و« تَفسير الطَّبري » (١٥ / ٧٥) .

حالةَ العسر حالةُ شدَّةٍ وبلاءٍ يحتاجُ المكلَّف أشدَّ الحاجة أن يعرفَ دواءه فيها لسيرتِه العمليَّة، وحالتِه النَّفسيَّة، فأعطته هذه الآيةُ الكريمةُ الدَّواءَ لها .

فأمَّا في سيرتِه العمليَّة فعليه أن يكونَ ساعياً في الأسباب حَسَبَ جُهدِه، وذلك هو ما يُفيده قولُه: ﴿ **ابتِغاءَ رَحمَةٍ مِن رَبِّكَ** ﴾ .

وأن يكونَ مطمئنَّ القلبِ باللَّه، مُعتمداً عليه، قويَّ الثِّقة فيه، وذلك ما يُفيدُه قوله: ﴿ **ترجوها** ﴾ .

وقد ذكَرَ رحمةَ الربِّ - جلَّ جلالُه - لوجوهٍ :

الأوَّل : تقويةُ رجائِه، فإنَّه يعلمُ سعةَ رحمة اللَّه وغَمْرَه بها في كُلِّ حين. وَمَن ذا الذي لم يجدْ نَفَحاتِ الرَّحماتِ في أكثر الأوقاتِ في أحرج السَّاعات ؟

الثَّاني : بَعْثُهُ على الصَّبر والتَّسليم وَعَدَمِ الضَّجَرِ والسَّأَم من الطَّلب والانتظار؛ فإنَّها رحمةُ الرَّب، ومِن مقتضى ربوبيَّته تدبيرُهُ للخَلْق بحكمتِه .

فما جاء منه - كيف جاء وفي أيِّ وقتٍ جاء: أبطأ أم تأخَّر - هو مقبولٌ منه محمودٌ منَّا عليه .

الثَّالث : بعثُ عاطفةِ الرَّحمةِ على غيره، فإنَّ مَن كان يرجو رحمةَ ربِّه جديرٌ بأن يكونَ رحيماً بعباده .

ورحمتُهُ بعباد اللَّه تُعين على القيام بما أمر به من حُسن المقال عند العُسر، وجميلِ النَّوال عند اليُسر؛ وتكونُ سبباً له في رحمةِ اللَّه إيَّاه، والرَّاحِمونَ يرحمُهُم الرَّحمن، وإنَّما يرحمُ اللَّه من عبادِهِ الرُّحماءَ .

٧ - العدلُ في الإنفاق

﴿ وَإِمَّا تُعْرِضَنَّ عَنْهُم ابْتِغاءَ رَحْمَةٍ مِن رَبِّكَ تَرجوها فَقُل لَهُم قَوْلاً مَيْسوراً * وَلا تَجْعَل يَدَكَ مَغْلولَةً إلى عُنُقِكَ وَلا تَبْسُطْها كُلَّ البَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلوماً مَحْسوراً ﴾ .

لمَّا أَمَرَنا اللَّهُ تعالى بالإنفاق، علَّمَنا كيف نُنْفِقُ، وبيَّن لنا أدبَ الإنفاق في هذه الكلماتِ .

تمثيلُ البخيل :

إذ شُبِّهَتْ حالةُ وهيئةُ البخيلِ الذي لا يكادُ يَرشَحُ بشيء، ولا يقدرُ لبخله على إخراج شيءٍ من ماله : بحالةِ وهيئةِ الذي جَعَلَ يدَه مغلولةً مجموعةً بِغُلٍّ إلى عُنُقِهِ: فذاك لا تتوجَّهُ نفسُه للبذل، ولا تمتدُّ يدُه للعطاء، وهذا لا تمتدُّ يدُه للتصرُّف .

وَنَقَل الكلامَ المُرَكَّبَ الدَّالَّ على المُشبَّه به، فاستُعمِل في المشبَّه على طريقِ الاستعارة التَّمثيليَّة لتقبيحِ حالة البخيل .

والمعنى :

لا تبخَل بالنَّفقةِ في حقوقِ اللَّه، ولا تُمْسِك إمساكَ المغلولةِ يدُه الذي

لا يقدرُ على الأخذِ بها والإعطاءِ .

تمثيلُ هيئةِ المُسرِفِ :

وشُبِّهت حالةُ المُسرِفِ الذي لا يُبقي على شيء، بحالةِ الشَّخْص الباسط لكفيَّه فلا يُمْسكان عليه من شيء: فذاك يملكُ المالَ، ولكنَّه بِسَرَفِهِ لا يبقى له منه شيءٌ، وهذا قد يمرُّ الشيءُ على يده، ولكنَّه لا يبقى فيها شيءٌ .

ونَقْلُ المركَّبِ الدَّالِّ على المشبَّه به إلى المشبَّه، استعارةٌ تمثيليَّةٌ أيضاً .

المعنى :

ولا تُخْرِج جميعَ ما تملكُ مع حاجتك إليه، ولا تُنفق جميعَ مالك .

وبهذا يُعْلَمُ أنَّ ﴿ كُلَّ البَسْطِ ﴾ المنهيَّ عنه هنا غيرُ التَّبذير المنهيِّ عنه في الآية المتقدِّمة: ذاك توزيعُ المال وتبديدُه في غير وجوهِه، وهذا التَّجاوزُ في الإنفاق المطلوبِ، والتَّوسُّعُ في الإنفاقِ المأذونِ حتى يبقى بلا شيء .

نهى تعالى بهذه الآيةِ عن طَرَفَي الإفراطِ والتَّفريط، وهما الإسرافُ .

فالمأمورُ به: هو العدلُ والوَسَطُ، فعلى ذي المال أن يأخُذَ في إنفاقه بهذا الميزان، ليكونَ إنفاقُه محموداً: فلا يُمسك عمَّا يستطيع، ولا يتجاوز إلى ما لا يستطيعُ، أو إلى ما يُوقِعُهُ في عُسر وضَرَر .

وكان النَّهيُ عن البَسْط لأنَّه هو الذي فيه إسرافٌ .

وأمَّا أصلُ البَسطِ الذي هو توسُّعُهُ بحكمةٍ، فغيرُ منهيٍّ عنه لأنَّه لا ضررَ فيه .

وحذَّر تعالى من سوءِ عاقبةِ الإسرافِ والتَّقتيرِ بقوله: ﴿ **فَتَقْعُدَ مَلوماً مَحسوراً** ﴾ ، فالبخيلُ المُمْسِكُ ملومٌ من اللَّه تعالى .

ومِن العِباد – إذا – مَن لم تَلُمهُ نفسُه الخبيثةُ لموت قلبه، على أنَّه سيلومُ هو نفسَه بعد الموت، والمسرفُ مَلومٌ من الجميع، ومن نفسِه بعد ضَياع ما في يده!

(والمحسورُ): المُتعبُ المُضني، الذي انكشفت عنه القوَّةُ، ولم تَبقَ به قدرةٌ على شيء، تقولُ العربُ: حَسَرْتَ البعيرَ، أي: أنْضَيتَه وأتعبتَه بالسَّير، حتى لم تَبقَ به قدرةٌ عليه.

وَالجَمَلُ لا يقطعُ الطَّريقَ ويصلُ إلى الغاية إلاّ إذا حافَظَ صاحبُه على ما فيه من قوَّة؛ فسار به سيراً وَسَطاً، أمَّا إذا أجهدَه واستنزفَ قوَّتَه، فإنَّه يسقطُ كليلاً محسوراً: فلا قَطَع طريقَه، ولا وَصَلَ منزلةَ، ولا أبقى جملَه!

فكذلك الإنسانُ في طريقِ هذه الحياة محتاجٌ إلى قوَّة المال، فإذا أنفقه بحكمةٍ نَفَعَ به وانتفع، وبلغ غايةَ حياتِه هادئاً راضياً، وإذا بَسَطَ يدَه فيه كُلَّ البسطِ أتى عليه فانقطع النَّفعُ والانتفاعُ، ولم يبلغ غايةَ حياتِه إلاّ بأتعابٍ ومشاقَّ.

وعُلم من هذا أنَّ قولَه: ﴿ مَلوماً ﴾ يرجعُ للمُقْتِر والمُسرف، وقولَه: ﴿ مَحسوراً ﴾ يرجعُ للمُسرف فقط، ولكنْ لمَّا كانَ المحسورُ هو الذي ذهبت قوَّتهُ فلا قُدرةَ له على شيء، فقد نقول: إنَّ البخيلَ أيضاً مبغوضٌ من النَّاس مخذولٌ منهم، فلا يجدُ في مُلِمَّاته مُعيناً، ولا في نوائبِه مُعَزِّياً، فهو أيضاً ضعيفُ الجانبِ لا قُوَّةَ له، فالمُسرفُ ضيَّع المالَ، والبخيلُ ضيَّع الإخوانَ، فكلاهما مكسورُ الظهر، عديمُ الظهير.

○ ○ ○ ○ ○

المُخاطَب بالاعتدال :

والمُخاطَبُ بهذا الخطاب :

إمَّا مُفْرَدٌ غَيرُ معيَّن؛ فيشملُ جميع المُكلَّفين غيرَ النَّبي ﷺ لأنَّه كان يأخذُ لعيالِه قوتَ سَنَتِهِم حينَ أفاءَ اللَّهُ عليه (النَّضير، وَفَدَك، وَخَيبَر)[1]، ثم يصرفُ ما بقي في الحاجاتِ حتى يأتيَ أثناء الحول، وليس عنده شيءٌ، ولا كان مَلوماً محسوراً، بل كان على ذلك صبَّاراً شكوراً مشكوراً .

وإمَّا هو النَّبيُّ ﷺ والمُراد أُمَّته: وعادةُ العربِ أن تخاطبَ سيِّد القوم، تريدُ القوم، وتُعبِّر بالمتبوع عن أتباعه، ونظيرُ هذه الآيةِ في ذلك: ﴿ **فإن كُنتَ في شَكٍّ مِمَّا أنزَلنا إليكَ** ﴾[2]، ﴿ **لَئِن أشرَكتَ لَيَحبَطَنَّ عَمَلُك** ﴾[3].

فالنَّبيُّ ﷺ غيرُ داخلٍ في هذا الخطابِ بإجماع .

وقد تقدَّم قولُه تعالى: ﴿ إمَّا يَبلُغَنَّ عندكَ الكِبَرَ ﴾.يعني الوالدين، وكان والداه عليهما الرَّحمة[4] قد تُوُفِّيا، فلم يدخلا في الخطابِ قطعاً، فكذلك هنا .

---

(١) انظر « تفسير ابن كثير » (٤ / ٥٢٣)، و« الدُّرّ المَنثور » (٨ / ١٠٠ - ١٠٢) .

(٢) يونُس : ٩٤ .

(٣) الزُّمر : ٦٥ .

(٤) مسألةُ والدي الرَّسول ﷺ مِن حيث النَّجاةُ وعَدمُها مسألةٌ فيها خلافٌ بين العُلماء، مع أنَّ فيها أحاديث صحيحة في « صحيح مُسلم »، تُثبت عدم النَّجاة، وبالمُقابلِ، فإنَّ فيها أحاديثَ موضوعةً وشديدةَ الضَّعفِ في النَّجاة !!

وانظر تَعليقي على رسالة « الفارق بين المُصنِّف والسَّارق » (ص ٥٤) للسُّيوطي .

المُخاطَب في رأي ابن العربي :

قال الإمامُ ابنُ العربي[1] في تعليل عَدَم دخولِه ﷺ في هذا الخِطاب، لما هو عليه من الخِلال، والجَلال، وَشَرَف المنزلة، وقُوَّة النَّفس على الوظائف، وعظيم العزم على المقاصد :

« فأمَّا سائرُ النَّاس: فالخطابُ عليهم واردٌ، والأمرُ والنَّهيُ - كما تقدَّم - إليهم متوجِّهٌ، إلاّ أفراداً أُخرجوا من ذلك بكمال صفاتهم، وعظيم أنفُسِهم، منهم أبو بكرٍ الصدِّيق؛ خرج عن جميع ما يملكُ للنَّبي ﷺ فقبلَه منه اللَّه سبحانه[2]، وأشارَ على أبي لُبابةَ، وكَعْبٍ[3] بالثُّلث من جميع مالِهم؛ لِنَقصِهم عن هذه المرتبة في أحوالهم .

وأعيانُ الصَّحابة كانوا على هذا، فأجراهم النَّبي ﷺ وائتمروا بأمر اللَّه، واصطَبَروا على بلائه، ولم تتعلَّقِ قلوبُهم بدنيا، ولا ارتبطت أبدانُهم بمال منها، وذلك لِثِقَتِهِم بموعودِ اللَّه في الرِّزق، وعُزوفِ أنفسهِم عن التَّعلُّق بغضارة[4] الدُّنيا .

وقد كان من أشياخي مَن ارتقى إلى هذه المنزلةِ: فما ادَّخر قطُّ شيئاً لغدٍ، ولا نَظَرَ بمؤخِّر عينه إلى أحدٍ، ولا رَبَطَ على الدُّنيا بيَدٍ » .

---

(١) في « أحكام القُرآن » (٣ / ١٢٠٥) له .

(٢) حديثٌ صحيحٌ، انظر له : « تَخريج الأربعين السُّلميَّة » (رقم : ٤) للسَّخاوي، وتَعليقي عليه .

(٣) رواه أحمد (٣ / ٤٥٢ - ٤٥٣ و ٥٠٢)، وابن حبَّان (٣٣٧١)، والبيهقي (٤ / ١٨١)، بإسنادٍ فيه راوٍ لم يوثِّقه إلّا ابن حبَّان .

(٤) هي النِّعمةُ والسَّعةُ .

أقسامُ النَّاسِ في الحُظوظِ :

فههنا ثلاثةُ أصنافٍ من الخَلْق :

الأعمُّ الأكثرُ؛ وهم أهلُ الحظوظ البشريَّة .

والقليلُ؛ وهم الذين ضَعُفَت فيهم حظوظُهم .

والأقلُّ الأندرُ؛ وهم الذين زالَت منهم تلك الحظوظُ .

وقد أفادتنا السُّنَّةُ العلميَّةُ المتقدِّمةُ في كلام الإمام ابن العربي : أنَّ لأهل الصِّنف الثَّاني أن يَخرُجوا عن كثيرٍ من أموالهم على مقدارِ ما بقي من حُظوظهم .

وأنَّ لأهل الصِّنف الثَّالثِ أن يخْرُجوا منها كلِّها .

وأمَّا الصِّنفُ الأوَّل فلا يَخرُجون عن الوسط الذي بيَّنَتْهُ الآيةُ .

عمومُ الآية :

وقد جاءت الآيةُ الكريمةُ على مقتضى حال الأعمِّ الأكثر؛ لأنَّها قاعدةٌ عامَّةٌ في سياسة الإنفاق، وشأنُ القواعدِ العامَّةِ أن يُعتبر فيها جانبُ الأعمّ الغالب، ولا يُلتفت للنَّادر .

وقد وُكِّلَ للنَّبي ﷺ بيانُه، فجاء مبيَّناً فيما تقدَّم من سُنَنِه .

وتقرَّرت القاعدةُ واستِثْناؤها من الكتاب والسُّنَّة، وهما مصدرُ التَّشريع .

○○○○○

حكمةُ الغنى والفقر :

تفاوُتُ الأرزاق، من حكمة الخَلَّاق :

﴿ إنَّ رَبَّكَ يَبْسُطُ الرِّزقَ لِمَنْ يَشاءُ وَيَقْدِرُ إنَّهُ كانَ بِعِبادِهِ خَبيراً بَصيراً ﴾ .

لمَّا أرشَدَنا تعالى إلى السُّلوكِ الأقوم في العمل في باب الإنفاق، أرشَدَنا إلى العَقد الصَّحيح في مسألة تفاوُتِ الأرزاق، وفي ذلك تمامُ الهداية إلى الاستقامة في الظاهر والباطن .

وإنَّ أحوالَ العباد في الغنى والفقر، والسَّعَةِ والضِّيق، وتعاقُبَها عليهم بسرعة وبمَهَل وتفاوُتِهم فيها - لما يخفى ولما يظهرُ من العِلَل - لأَمرٌ عَجَبٌ عجابٌ، يُحَيِّر الألباب !!

فَعَلَّمنا اللَّهُ تعالى في هذه الآية أنَّ الرَّبَّ - وهو الذي يُرَبِّي المربوبَ في أحواله وأطوارهِ، بمقتضى الصَّلاح والصَّواب - هو الذي يبسطُ ويوسِّعُ على من يشاءُ إلاّ ما هو حقٌّ، وعدلٌ، وصوابٌ، وإنْ خَفِيَ علينا وَجْهُهُ .

(ويَقدِر): أي : يُضيِّق على من يشاءُ، وكلُّ أحدٍ هو حقيقٌ بالحال الذي هو فيه، وأنَّه كان بعبادهِ خَبيراً مطَّلعاً على دَواخِلِ أمورهم، وبواطن أَسرارِهم من أنفسهم، ومِمَّا يرتبطُ بهم ومن سوابقِهِم ومصائرهِم بصيراً، منكشفةً له جميعُ أمورهم .

وكما أنَّه بآيةِ الإنفاقِ ينتظمُ أمرُ العباد في معاشهم، كذلك بالإيمان بهذه العقيدةِ تزولُ حيرتُهم، وتطمئنُّ قلوبُهم فيما يرونه من أحوالِ الرِّزق في أنفسِهم، وفي غيرِهم .

واللَّه يُبَصِّر القلوبَ، ويقوِّم الأعمال، إنَّه سميعٌ مجيبٌ .

٨ - حفظ النُّفوس

بـ حفظ النَّسل وحفظ الفرج وعدم العُدوان :

﴿ وَلا تَقْتُلوا أَوْلادَكُم خَشيَةَ إمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُم وَإيَّاكُم إنَّ قَتْلَهُم كانَ خِطْئاً كَبيراً * ولا تَقْرَبوا الزِّنى إنَّهُ كانَ فاحِشَةً وَساءَ سَبيلاً * وَلا تَقْتُلوا النَّفْسَ الَّتي حَرَّمَ اللَّهُ إلاّ بِالحَقِّ وَمَن قُتِلَ مَظْلوماً فَقَد جَعَلنا لِوَلِيِّهِ سُلطاناً فَلا يُسْرِف في القَتْلِ إنَّهُ كانَ مَنْصوراً ﴾ .

الأرواحُ الإنسانيّــة :

تمهيدٌ :

إنَّ الأرواحَ الإنسانيّةَ كريمةُ الجوهر؛ لأنّها من عالم النُّور؛ فقد خُلقت من نَفْخِ المَلَك، كما في حديث ابن مسعودٍ رضي اللَّه عنه الثَّابت في « الصَّحيح »[1] :

« إنَّ أحدكم يُجْمَعُ خَلْقُهُ في بطن أمّه أربعين يوماً نُطْفَةً، ثم يكون عَلَقَةً مثل ذلك، ثم يُرْسَلُ إليه المَلَكُ، فينفخُ فيه الرُّوحَ ... » .

(١) رواه البخاري (٦٥٩٤)، ومُسلم (٢٦٤٣) .

والملائكةُ - كما في « الصَّحيح »[1] - خُلقوا من النُّور، وأنَّها كريمةُ الخِلْقَةِ أيضاً لأنَّها فُطرت على الكمال .

ولذا أضافها اللَّهُ تعالى إلى نفسه في مَعْرِض الامتنان، في قوله تعالى: ﴿ **ثمَّ سَوَّاهُ وَنَفَخَ فيه مِن روحِهِ** ﴾[2] .

دَعْ ما يطرأُ عليها بعد اتِّصالها بالبَدَن من تزكيةٍ تَرْقى بها في معارجِ الكمال، أو تَدْسِيَةٍ تنحطُّ بها إلى أسفلِ سافلين .

وبعد ارتباطِها بالبَدَن، يتكوَّنُ منها المخلوقُ العظيمُ العجيبُ المسمَّى بالإنسان **الذي جعله اللَّهُ تعالى خليفةً في الأرض لِيَعْمُرَها، ويستثمرَها وَيَعْبُرَها إلى دار الكمالِ الحقّ، والحياةِ الدَّائمةِ الأبديَّةِ** .

هذه النُّفوسُ البشريَّةُ جاءت الشرائعُ السماويَّةُ كلُّها بإيجاب حِفْظِها، فكان حِفظُها أصلاً قطعيًّاً، وكليَّةً عامَّةً في الدِّين، وجاءت هذه الآياتُ في تقرير هذا الحفظ من وجوهٍ ثلاثةٍ سنتكلَّمُ عليها واحداً واحداً :

١ - حفظ النَّسل :

﴿ **وَلا تَقْتُلوا أَوْلادَكُم خَشيَةَ إمْلاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُهُم وَإيَّاكُم إنَّ قَتْلَهُم كانَ خِطئاً كَبيراً** ﴾ .

الموءودة في الجاهليَّة :

العَربُ في زمان البِعثَةِ هم المُخاطَبون قبل النَّاس بالقرآن، وهم المأمورون أوَّلَ النَّاس - لعموم الرِّسالة - بالبلاغ، وعلى اهتدائهم كان يتوقَّفُ

(١) رواه مُسلم (٢٩٩٦) عَن عائشة .

(٢) السَّجدة : ٩ .

اهتداءُ غيرهم؛ فَمِن الحكمةِ توجُّه القصد إلى تطهيرهم من مفاسدِهم .

وقد كانوا في الجاهليَّة منهم مَن يقتُلُ البناتِ خشيةَ الفقر، ليوفِّرَ ما يُنفق عليهم لينفقَ على نفسِه وبيتِه وبنيهِ، ويرى النَّفقةَ عليهنَّ ضائعةً؛ لأنَّه لا ينتظرُ منهنَّ سَعياً للكَسبِ ولا نُصرةً على العدوّ، وهذه هي الموءودةُ المذكورةُ في قولهِ تعالى: ﴿ **وَإِذا المَوءودَةُ سُئِلَت بِأيِّ ذَنبٍ قُتِلَت** ﴾[1] .

فُضَلاءُ أَحْيَوا الموءودةَ :

على أنَّه قد كان مِن ساداتِهم مَن يُحيي الموءودةَ فيشتريها من عند أبيها، ويُنجيها من القتل: كزيد بن نُفيَل القرشي[2] ؛ أبي سعيد بن زيد، أحدِ المبشرين بالجنَّة رضي اللَّهُ عنهم، وصَعصعة بن ناجِيَةَ التَّيْمي الصَّحابي[3] جدِّ الفَرَزْدَقِ الشاعرِ المشهور .

وقد كان قتلُ البنات شائعاً فيهم مُستفيضاً في قبائلَ معدودةٍ .

ومنهم – كما في « لسان العرب » – من كان يئدُ البنينَ عند المجاعة، فجاء النَّهيُ عن القتلِ في الآية متعلِّقاً بلفظ الوَلَد شاملاً للبنات والبنين، ومعه السَّببُ الذي كان يحملُهم على القتل، وهو خشيةُ الإملاقِ، أي: خوفُ الفقر والإقْتار .

(والمُمْلِق): هو الذي خرج مالُه من يدِه فلم يَبْقَ بها شيءٌ، ومن مادَّته: (المَلَقة) وهي الصَّفاةُ الملساءُ، فَنُهوا عن هذا القتل الفظيع مع ذكر سببه، لتصوير حالتِهم بوجهٍ تامٍّ، وليتخلَّصَ من ذكر السَّبب إلى إبطالهِ وردِّهِ .

---

(١) التَّكوير : ٨ – ٩ .

(٢) انظر « الإصابة » (٣ / ٣١) .

(٣) انظر « الإصابة » (٣ / ٢٤٥) .

٢ - معالجة هذه الرّذيلة بإبطال سببها، وعظيم قُبحها، وسوء عاقبتها :

أبطل اللَّهُ تعالى خوفَهم من الفقر بقوله: ﴿ **نَحنُ نرزُقُهم وَإيّاكُم** ﴾؛ فأخبر أنَّ رزقَ الجميعِ عليه، وأنَّه متكفِّلٌ برزق خلقِه بما يسَّر لهم من أسبابٍ جليَّةٍ أو خفيَّةٍ، لا فرقَ في ذلك بين الذَّكر والأنثى، الكبير والصَّغير .

كما أنَّه تعالى هو الذي يبسطُ الرِّزقَ لمن يشاءُ ويقدرُ، كما في الآيةِ السَّابقةِ، فهما مُرتبطانِ بهذه المناسبة .

ومن ضلالِهم: أنَّهم نَظَروا إلى قوَّة الكبيرِ فحسبوه مَرْزوقاً من نفسه، فهداهم بقوله: ﴿ **وَإيّاكُم** ﴾ إلى أنَّ الكبارَ مرزوقون من اللَّه بتقديرِهِ وتيسيرِهِ .

ولمَّا كان لا فرقَ بين الكبيرِ والصَّغيرِ في الحاجة إلى لُطف اللَّه، وضمان الرِّزق من اللَّه، فلا وجهَ لخوفِ الفقرِ من وجود الأولادِ وكثرتِهم، لأنَّه ما من واحدٍ منهم إلاّ وَرزقُهُ مضمونٌ من خالقِه جلَّ جلاله .

وبيَّن تعالى فظاعةَ هذا القتلِ بقوله: ﴿ **أولادكُم** ﴾، بإضافة الأولاد إليهم، فإنَّ الأولادَ أفلاذُ الأكبادِ، وقطعةٌ من لحم المرء ودمِهِ، ونسخةٌ من ذاته، فمحبَّتُهم فطرةٌ، والعطفُ التَّامُّ عليهم خِلقةٌ، فكيف يكونُ قُبحُ وفظاعةُ فِعلِ مَن بَلَغَ بهم القتلَ !؟

وأيُّ خيرٍ يُرجى من قاتلِ ولدِه لغيره من النَّاس، بعد ما جَنَى أفظَع الجناياتِ على أَلصقِ النَّاس به ؟؟!

وبيَّن تعالى سوءَ العاقبةِ لهذا القتل بقوله: ﴿ **إنَّ قَتلَهُم كانَ خِطئاً كَبيراً** ﴾؛ أي: إثماً كبيراً لما فيه من قتل النَّفس، وقَطع النَّسل، وهلاك الجنس، وخراب العِمْران، وسوء الظَّن باللَّه، وعَدَم خشيتهِ، وعَدَم الشَّفقةِ

على خلقه .

يُقال : خطىء يَخْطَأُ خِطْئاً ، إذا قَصَدَ الفِعْلَ القبيح ففعلَه ، وأخطأ يُخطئ خَطَئاً ، إذا قَصَدَ شيئاً فأصابَ غَيرَه .

ومن مثل وعيدِ الآيةِ ما ثبت في « الصَّحيح »[1] عن ابن مسعود رضي اللَّه عنه : « أنَّ النَّبي ﷺ سُئل : أيُّ الذَّنبِ أعظمُ ؟ قال : أن تجعلَ للَّه ندّاً وهو خالقُك ، قال : ثُمَّ أيٌّ ؟ قال : أن تقتلَ ولدَك خشيةَ أن يَطْعَمَ مَعَك » .

عمومُ حكم الآية وترغيبُها :

العبرةُ بعموم اللفظ لا بخُصوص السَّبب ، والحُكم يَعُمُّ بعموم اللفظ ؛ كما أنَّ ذِكْرَ سببِ القتلِ في الآية لا يَقتَضي التَّخصيصَ ، لأنَّه ذُكر لتصوير الحال الذي كانوا عليه ، فالقتلُ حرامٌ لأيِّ سبب كان .

فعلُ الجاهليَّة باقٍ :

وهذا الفعلُ الذي كان في الجاهليَّة على الوجه المتقدِّم – وهو فعلٌ مُؤدٍّ إلى قطع النَّسل وخَرابِ العمران – لا تَسلَمُ منه الأممُ الأُخرى في مختلف الأزمنة والبلدان :

إمَّا بالقتل بعد الولادة .

وإمَّا بإفساد الحَمْل بعد التَّخليقِ ، وهو حرامٌ باتِّفاق .

وقد يكونُ الامتناعَ من التزوُّج .

أو بعد الإنزال في الفرج وهو العَزْلُ .

والآيةُ كما نَهَت عن القتل ، قد رغَّبت في النَّسل بذكر ضَمان الرِّزق .

---

(١) رواه البخاري (٨ / ٤٩٢) ، ومُسلم (١ / ٩١) .

فعلى المُؤمن أن يسعى لذلك من طريقِه المشروع، وأن يتلقّى ما يُعطيهِ اللَّهُ من نَسلٍ؛ ابنٍ أو بنتٍ، بفَرَحٍ، لنعمةِ اللَّه وثقةٍ برزق اللَّه، وإيمانٍ بوعدِهِ .

٣ – حفظُ الفرج :

﴿ ولا تَقْرَبوا الزِّنى إنَّهُ كانَ فاحِشةً وَساءَ سَبيلاً ﴾ .

الزِّنى كالقتل :

في الزِّنا إراقةٌ للنُّطفةِ، وسفحٌ لها في غير مَحِلِّها، فلو كان منها ولدٌ لكان مقطوعَ النَّسب، مقطوعَ الصِّلة، ساقطَ الحقّ، فمن تسبَّب في وجودِه على هذه الحالة فكأنَّه قتلَه، ولهذا بعد ما نهى قتلَ الأولاد، نَهى عن الزِّنى الذي هو كقتلِهم، لأنَّه سببٌ لوجودِهم غيرُ مشروع .

قال الجوهري[١] : (قَرُبْتُهُ أقرُبُه قُرباناً، أي: دنوتُ منه) .

فقوله تعالى: ﴿ ولا تَقرَبوا الزِّنى ﴾، في النَّهي أبلغُ وآكدُ مِن (ولا تَزنوا)؛ لأنَّه بمعنى: ولا تدنوا من الزِّنا، وأفاد هذا تَحريمَ الزِّنا، وتحريمَ الدنوِّ منه، لا بالقلب ولا بالجوارح .

فقد جاء في « الصَّحيح »[٢] : « كُتب على ابن آدمَ نصيبُه من الزِّنا فهو مدركٌ ذلك لا محالةَ، العينان زناهما النَّظر، والأُذُنان زناهما الاستماعُ، واللِّسان زناه الكلامُ، واليدان زناهما البَطْش، والرِّجلُ زناها الخُطى، والقلب يهوى ويتمنَّى، ويُصدِّق ذلك الفرجُ أو يكذِّبه » .

فزنا هذه الجوارحِ دنوٌّ من الزِّنا الحقيقي، ومؤدٍّ إليه .

---

(١) « الصِّحاح » (ص ٥٢٦ – مختارة) .

(٢) رواه البخاري (٦٢٤٣)، ومُسلم (٢٦٥٧)، عَن ابن عبَّاس .

حِمَى الشرعِ :

وقد حَمَى الشرعُ الشريفُ العبادَ من هذه الفاحشة بما فَرَضَ من الحجابِ الشرعيِّ، وهو ستر الحُرَّةِ ما عدا وَجْهَها وكفيَّها[1]، وجمعُ ثيابها عند الخروج بالتجلبُبِ، وبما حرَّم من تطيُّبِ المرأة، وقعقعةِ حليِّها عند الخروج، وخلوتها بالأجنَبيّ، واختلاط النِّساء والرِّجال .

فتضافَرَ النَّهيُ والتَّشريعُ على إبعاد الخَلْق عن هذه الرَّذيلةِ .

والمسلمُ المسلمُ، من تحرَّى مقتضى هذا النَّهيِ، وهذا التَّشريعِ في التَّرك والابتعاد .

الفِطَر تُدرك الحَسَنَ والقَبيحَ :

معالجةُ هذه الرَّذيلةِ بتقبيحِها وسوءِ عاقبتها :

بيَّن تعالى قُبْحَها بقوله: ﴿ إِنَّه كانَ فاحِشةً ﴾ .

والفاحشةُ هي الرَّذيلةُ التي تجاوزت الحدَّ في القُبحِ .

وعِظَمُ قُبحِ الزِّنا مركوزٌ في العقول من أصل الفطرةِ كان ولم يزل كذلك مَعروفاً .

وَمِن رحمةِ اللَّه تعالى بِخَلقِه أنْ ركَّزَ في فِطَرِهم إدراكَ أُصول القبائح والمحاسن، لِيسهُلَ انقيادُهم للشرع عندما تدعوهم الرُّسلُ إلى فعلِ المحاسن وتركِ القبائح، وتأتيهم بما هو معروفٌ في الحَسَن أو القبيح لهم، فتُبَيِّنُ لهم حُكمَ اللَّه فيه، وما لهم من الثَّوابِ أو العقابِ عليه .

---

(١) وفي المَسألة خلافٌ قديمٌ، يَجدُرُ بِنساءِ هذا العَصرِ - وكُلّ عَصرٍ - أن يَخرُجنَ منه بما هو أتق لهُنَّ وأبق وأنق، ألا وهو السَّترُ الكاملُ التامُّ .

أَثَرُ الزِّنا وعاقبتُه :

وبيَّن تعالى سوءَ عاقبةِ الزِّنا بقوله: ﴿ وسَاءَ سَبيلاً ﴾ أي: بئسَ طريقاً طريقُه، طريقٌ مُؤَدٍّ إلى شرورٍ ومفاسدَ كثيرةٍ في الدُّنيا، وعذابٍ عظيمٍ في الأخرى :

فهو طريقٌ إلى هلاكِ الأبدان، وفسادِ الأعراض، وضياعِ الأموال، وخرابِ البيوت، وانقطاعِ الأنساب، وفسادِ المُجتمع وانقراضِه .
زيادةً على ما فيه من معنى القتلِ للنُّفوس الذي تقدَّم في صَدْر الكلام .

الوقايةُ منه :

فعلى المُؤمنِ إذا وسوسَ له الشيطانُ بهذه الرَّذيلةِ أن يتعوَّذَ باللَّه منه، ويستحضرَ قُبحَها والمفاسدَ التي تَجُرُّ إليها، والإثمَ الكبيرَ الذي يَعقُبُها، وقبل ذلك كله حرمةَ النَّهي الشرعي عنها، فيكون ذلك له - بإذن اللَّه - وقايةً منها .

○ ○ ○ ○ ○

٩ - عدم العدوان

﴿ وَلا تَقْتُلوا النَّفْسَ الَّتي حَرَّمَ اللَّهُ إلاّ بِالحَقِّ وَمَن قُتِلَ مَظْلوماً فَقَد جَعَلنا لِوَلِيِّهِ سُلطاناً فَلا يُسْرِف في القَتْلِ إنَّهُ كانَ مَنْصوراً ﴾ .

جاء أسلوبُ هذه الآياتِ تدرُّجاً من الخاصِّ إلى العامِّ: فقتلُ الأولادِ قتلٌ للنفس التي حرَّم اللَّهُ، والزِّنا كالقتل للنَّفس كما قدَّمناه .

وجيء هنا بالنَّهي الصَّريح عن قتل النَّفس، وأُكِّد مقتضى النَّهيِ بوصف النَّفس بقولِهِ: ﴿ التي حَرَّمَ اللّه ﴾ .

(والتَّحريمُ) هو المنعُ، فحرَّم اللَّهُ، معناه: مَنَعَ اللَّهُ، والتَّقديرُ: حرَّم اللَّهُ قتلَها، فَحُذف لدلالةِ ﴿ لا تَقتُلوا ﴾ عليه، فالمنهيُّ عنه هو القتلُ، والمحرَّمُ هو القتلُ، فتأكَّد المنعُ بالنَّهي والتَّحريم .

وفي إسناد التَّحريم إلى اللَّه بعثٌ للنُّفوس على الخشيةِ من الإقدام على المُخالفةِ، وتنبيهٌ لها على ما يكفُّها عن الإقدام، وهو استشعارُ عَظَمَةِ اللَّه .

القتلُ المحرَّم :

وبيَّن تعالى بقولِهِ: ﴿ إلاّ بالحَقّ ﴾ أنَّ القتلَ المُحرَّم لهو القتلُ الباطلُ، وأنَّ القتلَ بالحقّ ليس بمنهيٍّ عنه، وبيَّن الحقَّ في الحديثِ

الصَّحيح[1] بقوله ﷺ:

« لا يحلُّ دمُ امرىءٍ مسلم إلّا بإحدى ثلاث: الثَّيِّب الزَّاني، والنَّفس بالنَّفس، والتَّارك لدينه، المفارق للجماعة » .

[أو] في غير هذه الثَّلاث مِمَّا جاء في بياناتٍ أُخرى عن بعض الأئمَّةِ، ويرجعُ إلى إحدى هذه الثَّلاث، أو يُقال بتقدُّم هذا الحَصْرِ في الوُرودِ عليها، **وهذا القتلُ الحقُّ لا يتولّاه أفرادُ النَّاس في بَعضِهم، وإنَّما يتولّاهُ الإمامُ الذي إليه القيامُ بتنفيذِ الأحكامِ وفَصلِ الحُقوقِ**[2].

الردُّ عن العُدوان بشرع القصاص :

القتلُ وسَفكُ الدَّم عملٌ قديمٌ في البشر، فلهم – على الجملة – ضراوةٌ عليه وإلْفٌ به، **وأعظمُ ما يَكُفُّ الشخصَ عن نفسِ أخيه خوفُه على نفسه** .

فلذلك شرع اللَّهُ تعالى القِصاصَ بين النُّفوس، وبيَّن تعالى ذلك بقوله: ﴿ وَمَن قُتِلَ مَظلوماً فقَد جَعَلنا لِوَلِيِّهِ سُلطاناً ﴾ .

(المظلومُ): مَن قُتِلَ عَمْداً عُدواناً .

(والولي): هو القريبُ .

(والسُّلطان): هو التسلُّطُ .

---

(١) رواه البخاري (١٢ / ١٧٦)، ومُسلم (١٦٧٦)، عَن ابن مَسعود .

(٢) وهذه قاعدَةٌ مُهمَّةٌ فيها الإشارةُ إلى شيءٍ من خُصوصيَّات الحاكم المُسلم، كإقامة الحدود، ومثلها تماماً البَيعَةُ .

وانظر رسالتي « البَيعَة بين السُّنَّة والبِدعَة » في طبعتها المَزيدَة الثَّانية .

والمعنى :

وَمَن قُتل عمداً عُدواناً، فقد جعلنا لقريبهِ تسلُّطاً بتمكينِه من القصاص .

لا يحفظُ النُّفوسَ إلاّ العدلُ :

النَّفس بالنَّفس :

كفاءُ النَّفس نَفْسٌ، فلا يُقتل إلاّ القاتلُ بما قَتَلَ دون غيره، ودون تمثيلٍ به، وبيَّن تعالى هذا بقوله: ﴿ **فلا يُسْرِفْ فِي القَتلِ** ﴾، أي: لا يَتَجاوزِ القِصاصَ المشروع؛ لأنَّ الإسرافَ ظلمٌ، ومثيرٌ للحفائظِ؛ فيتسلسلُ الشرُّ .

تسكينُ نفس الموتور :

المَوْتورُ هو مَن قُتِلَ قريبُه، وَلِفَقْدِ القريبِ لَوعةٌ؛ ربما تَذهَبُ بالنَّفس إلى شرٍّ غايةٍ، فَذُكِّر بقولِهِ تعالى: ﴿ **إنَّهُ كانَ مَنصُوراً** ﴾، فإنَّ قريبَ المقتولِ قد نصره اللَّهُ إذ جعل له حقَّ القِصاص، فإذا لم يُستوف له في الدُّنيا استُوفي له في الآخرةِ .

والمؤمنُ بيقينِه لا يُرى يومَ القيامة إلاّ قريباً، وكفى باللَّه حسيباً .

○ ○ ○ ○ ○

١ - حفظ الأموال باحترام الملكيّة

﴿ وَلا تَقْرَبوا مالَ اليَتيم إلاّ بِالَّتي هِيَ أَحْسَنُ حَتّى يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفوا بِالعَهدِ إنَّ العَهدَ كانَ مَسْئولاً * وَأَوْفوا الكَيْلَ إذا كِلْتُم وَزِنوا بِالقِسْطاسِ المُسْتَقيم ذلكَ خَيرٌ وَأَحْسَنُ تَأْويلاً ﴾ .

مالُ الشَّخص : هو ما كان مُلكاً له :

المفردات والتَّراكيب :

(واليتيمُ) : هو من عَدَمَ أباه، من اليُتْم بمعنى الانفراد، ومنه الدُّرَّةُ اليتيمة، وَمَن عدم أباه فقد عدم ناصِرَهُ، فإذا بلغ النِّكاحَ فقد بلغ القُوَّةَ، فاستغنى عن النَّاصرِ، فلا يُقال له: يتيمٌ، في اللغةِ[1] .

واعتبر الشرعُ الشريفُ وجودَ قوَّةِ العقل فمنع استغلالَه، ودفع مالَه إليه بعد البُلوغ حتى يُؤنسَ منه الرُّشدُ .

(بالَّتي هي أحسنُ) :الفِعْلَةُ والخَصْلَةُ التي هي أنفعُ .

والبلوغُ إلى الشيء : الوصولُ والانتهاءُ إليه .

---

(١) ومثله في الشرع، لذا فإنَّ النَّبيَّ ﷺ قال : « لا يُتمَ بَعدَ احتِلام »، وهو حديثٌ صحيحٌ، تَرى تَخريجه في « إرواءِ الغَليل » (١٢٤٤) لشيخنا العلاَّمة الألبانيّ حفظه اللَّه .

(والأَشُدُّ) : جمعُ شِدَّة، كـ: أَنْعُم، جمعُ نِعْمة، فالأَشُدُّ هو القُوى، وبلوغُ الأَشُدِّ هو بلوغُ القُوى، والوصولُ إلى الحالة التي تحصُلُ فيها القُوى للإنسان، القوى البدنيّة، والقوى العقليّة، ولا يُقال في الشخص: قد بلغ أشُدَّهُ إلّا إذا حصل على قواه من الجِهَتَين :

فأمّا القُوى البدنيّةُ فعلامةُ حصولِها هو البلوغُ .

وأمّا القوى العقليّةُ فعلامةُ حصولِها هو الرُّشد الذي يظهرُ في التصرُّف .

وقد جمع العلامتينِ قولُه تعالى :

﴿ وابتَلُوا اليَتامى حتّى إذا بَلَغوا النِّكاحَ فَإنْ آنستُم مِنهُم رُشداً فَادْفَعُوا إليهم أموالَهم ﴾[1] .

فابتداءُ الأَشُدِّ من البلوغ إذا كان معه رُشدٌ، ولا يزالُ يتدرَّجُ حتى يُستكملَ في الأربعين، كما قال تعالى :

﴿ حتّى إذا بَلَغَ أشُدَّهُ وبَلَغَ أربَعينَ سَنَةً ﴾[2]، فالأربعونَ هي سِنُّ الاستكمالِ، والاستواءِ، والتَّمامِ في القُوى، وهي السنُّ التي بعث اللَّهُ فيها النَّبيَّ ﷺ للعالَمين بشيراً ونذيراً .

ولا يزالُ الإنسانُ في قُوَّته - ما لم تَعْرِض الطواريءُ - إلى خمسين، ثم يأخذُ في التَّراجع .

وجهُ الارتباط :

مالُ المرءِ كقطعةٍ من بدنِهِ، ويدافعُ عنه كما يدافعُ عن نفسه، وبه قِوامُ أعماله في حياته .

---

(١) النِّساء : ٦ .

(٢) الأحقاف : ١٥ .

فالأموالُ مقرونةٌ بالنُّفوس في الاعتبار؛ فَقُرنت في النَّظم آيةُ حفظِ الأموال بآيات النُّفوس، كما قَرَن بينهما النَّبيُّ ﷺ في قوله :

« فإنَّ دماءَكم، وأموالَكم، وأعراضَكم عليكم حرامٌ »[1].

مالُ اليتيم :

نهى تعالى عن قُربانِ مال اليتيم إلاّ بالوجه الذي هو أنفعُ، فلا بُدَّ لكافل اليتيم من النَّظر والتَّحرِّي عند التَّصرُّف في ماله: حتى يعرفَ ما هو ضارٌّ وما هو نافعٌ، وما هو لا ضارٌّ ولا نافعٌ، وما هو أنفعُ؛ فلا يتصرَّف إلاّ بما هو نافعٌ، فإذا تعارضَ وجهانِ نافعانِ تحرَّى أنفعَهما لليتيم .

وفي هذا النَّهي - بطريق الأحرى - تحريمُ أخذِ مالِ اليتيمِ بالباطل، والتَّعدِّي عليه ظلماً .

ومِثلُ اليتيم في وَجْهَي النَّهي المُتَقَدِّمين غيرُهُ؛ فكلُّ ذي ولايةٍ أو أمانةٍ على مالِ غيرِهِ يجبُ عليه أَن يتحرَّى التَّحرِّيَ المذكورَ .

كما يحرُمُ على كلِّ أحد أن يتعدَّى على مالِ غيره .

وإنَّما خُصَّ اليتيمُ بالذِّكر، لأنَّه ضعيفٌ لا ناصرَ له، والنُّفوسُ أشدُّ طَمَعاً في مال الضَّعيف؛ فالعنايةُ به أوكدُ، والعقوبةُ عليه أشدُّ .

ومن تأدَّبَ بأدبِ الآيةِ في مال الضَّعيف كاليتيمِ، كان حقيقاً أن يتأدَّب بأدبها في مالِ غيره .

مِن بلاغة القُرآن :

ومن بلاغةِ إيجاز القرآن في بيانِه أنَّه يذكُرُ الشيءَ لِيَدلَّ به على تأثيرِه، أو

---

(١) رواه البخاري (٦٧)، ومُسلم (١٦٩٧)، عَن أبي بَكْرَةَ .

الذي هو أحرى بالحُكم منه، أو لكونِ امتثال الحُكمِ الشرعيِّ فيه داعياً إلى امتثالهِ في غيره بالمساواة، أو في الأخرويَّة .

وأجاز تعالى لوليِّ اليتيم أن يتصرَّفَ في مالهِ بالاستثناءِ في قوله: ﴿ إلاّ بالَّتي هي أحسَنُ ﴾، فيجوزُ له تنميتُهُ لليتيمِ بوجوهِ التِّجارةِ[1] .

الولايةُ والاستقلالُ :

الولايةُ على اليتيم واستقلالهُ حالتان، كلتاهما حقٌّ وخيرٌ، إذا كانت كلُّ واحدةٍ منهما في وقتها المُناسبِ لها، وكُلُّ واحدة منهما تكونُ ظلماً وشرّاً إذا كانت في غيرِ وقتها المُناسبِ لها، فلذا بيَّن تعالى الحالتين ووقتَها بما قبل ﴿ حتّى ﴾ وما بعدَها؛ فوقتُ عدم بلوغ الأشُدِّ هو وقتُ الولاية .

حكمُ الولاية :

فمن الفروضِ الكِفائيَّةِ على الأمَّة أن يكون أيتامُها مكفولين غيرَ مُهْمَلين، ووقتُ بلوغ الأشُدّ – ببلوغ الحُلُم والرُّشد – هو وقتُ استقلال مَنْ كان يتيماً ووقتُ دفع ماله إليه، فلا يجوزُ حينئذٍ الاستيلاءُ على مالِه والسَّيطرةُ عليه .

○○○○○

---

(١) وقد روى البيهقي (٤ / ١٠٧) – وَصَحَّحهُ – ، والدَّارقطني (٢ ، ١١٠)، عَن عُمَر رضي اللّه عنه قولَهُ : « ابتَغوا بأموالِ اليَتامى، لا تَأكُلُها الصَّدَقة » .

وقَد رُوِيَ نَحوُ ذلك مَرفوعاً، لكنَّه لا يَصحُّ، فانظر « إرواء الغَليل » (٧٨٨) لشيخنا الألباني .

١١ - الوفاءُ بالعهد

﴿ وَأَوفُوا بِالعَهدِ إنَّ العَهدَ كانَ مَسئُولاً ﴾ .

المفرداتُ واللُّغة :

(أوفى بعهدِهِ): إذا أتى بما التزمَ تامًّا وفيًّا، والعهدُ من عَهِدَ إليه بالشيء؛ إذا أعلمَه به، قال تعالى: ﴿ عَهِدْنا إلى آدَمَ مِن قَبلُ فَنَسِيَ ﴾[(١)]، أي: أعلمناه .

فالعهدُ هو الإعلامُ بالالتزام، أو الإعلامُ بما يُلتزم :

فَمِن الأوَّلِ: عاهدتُ زيداً على كذا، أي: أعلمتُه بالتزامي له، وتعاهَدَ القومُ على الموت، أي: أعلم بعضُهم بعضاً بالتزامِه[(٢)].

ومن الثَّاني: عهدُ اللَّهِ إلى العبادِ؛ أي: إعلامُهم بما عليهم أن يلتزموه .

وقال عبداللَّه بن عُمر رضي اللَّه عنه: « الدِّينارُ بالدِّينار، والدِّرهمُ بالدِّرهم، لا فضلَ بينهما، هذا عهدُ نبيِّنا إلينا، وعهدُنا إليكم »[(٣)]، أي:

(١) طه : ١١٥ .

(٢) وفي رسالتي «البيعَة بين السُّنَّة والبِدعَة»(ص٣٨)، لطيفةٌ مهمَّةٌ متعلِّقَةٌ بِمَسألةِ العَهدِ.

(٣) رواه مالك في « المُوطَّأ » (٢ / ٦٣٣) .

وانظر له « التَّمهيد » (٢ / ٢٤٢) لابن عبدالبرّ .

إعلامُه لنا وإعلامُنا لكم بما يُلتزم .

(والمسؤولُ) مِن: سَأَلَ، وسأَل بمعنى طلب: إمَّا طلبَ عِلماً، وإمَّا طلبَ شيئاً، فإن كانت الأُولى تُعَدِّي الفعلَ إلى المفعول الثَّاني بـ (عن)، تقول: سألتُه عن كذا فأجابني، وإن كانت الثَّانيةَ تُعَدِّي الفعلَ إليه بنفسِه، تقول: سألتُه ثوباً فأعطانيه .

فقولهُ تعالى: ﴿ إنَّ العهدَ كانَ مَسؤولاً ﴾:

إذا كان من الأُولى فالأصلُ (مسؤولاً عنه) فَحُذف إيجازاً لظُهور المرادِ، وإذا كان من الثَّاني فلا حَذْفَ، والمعنى حينئذٍ: (مطلوبٌ) أي: مطلوبٌ الوفاءُ به .

ضرورةُ الوفاءِ بالعهدِ :

الوفاءُ بالعهد شرطٌ ضروريٌّ لحصول السَّعادتين :

عهدُ اللّه تعالى لعبادِه هو ما شَرَعَهُ لهم من دينِه، فوفاؤهم بعهدِه قيامٌ بأعباء ذلك الدِّين الكريم، وانتظامُ شؤونهم في هذه الحياة – أفراداً وجماعاتٍ وأمماً – مُتَوَقِّفٌ على الوفاء من بعضهم لبعضٍ بما بينَهم من عُهود؛ فالوفاءُ ضروريٌّ لنجاة العبادِ مع خالقِهم؛ ولسلامتِهم من الشُّرورِ والفوضى والفِتَن، وضروريٌّ – إذن – لتحصيلِ سعادةِ الدُّنيا وسعادةِ الآخرةِ .

ولمكانةِ هذا الأصلِ وضرورتِهِ تكرَّر في الكتابِ والسُّنَّة الأمرُ به على وجهٍ عامٍّ بين الأفرادِ والأُمَم، بلا فرقٍ بين الأجناس والمِلَل، وجاء هنا في آية الوصاية باليتيم – وهي آيةُ حفظِ الأموالِ باحترامِ المُلكيَّة – لوجهين :

الأوَّل : أنَّ الكافلَ لليتيم قد أعلن بكفالتِه – بلسان حاله – أنَّه ملتزمٌ

لحفظِه في بدنِه ومالِه، فهذا عهدٌ منه يُطالَبُ بالوفاء به، ويُسأَلُ عن ذلك الوفاء .

الثَّاني : أنَّ الآيةَ في حفظ الأموال وعدم التَّعدِّي على مُلك أحد .

والنَّاسُ يتعاملون بحُكم الضَّرورة، ويَبْنُون تعامُلَهم على تبادُلِ الثِّقةِ والعُهودِ المبذولة من بعضِهم لبعضٍ بلسانِ المقال أو بلسان الحال، فأُمروا بالوفاء بالعهدِ الذي هو أساسٌ للتَّعامل، وفي ذلك سلامةُ مالِ كُلِّ أحدٍ من التَّعدِّي عليه .

ولا يُنافي هذا عمومُ اللفظ الذي يقتضي الأمرَ بالوفاء عامًّا، لأنَّه باقٍ على عمومِه، وإنَّما يدخُلُ فيه هذانِ الوجهانِ المذكورانِ في ارتباطِ النَّظْم دخولاً أوَّليّاً .

ومِن بديعِ إيجاز القرآن في نَظْم الآيات أن يُؤتى باللفظ مُفيداً للعام، ومُقوِّياً للخاص .

التَّرغيبُ في الوفاء ، والتَّرهيبُ من الخيانة :

معنى السُّؤال عن العهد :

﴿ إنَّ العهدَ كانَ مَسؤولاً ﴾ .

إذا كان (مسؤول) بمعنى مطلوب، أي: مطلوبٌ الوفاء به، فإنَّه مطلوبٌ في الفطرةِ، وفي الشريعةِ؛ فالعبادُ فُطروا على استحسان الوفاء، وُمطالبةِ بعضهم بعضاً به، والشرعُ طالَبَهُم بالوفاء وشَرَعَه لهم، ووعدهم الثَّوابَ عليه؛ ففي قوله: ﴿ إنَّ العَهدَ كانَ مَسؤولاً ﴾ ترغيبٌ لهم في الوفاء بحُسنهِ ومشروعيَّتهِ وحُسن الجزاء عليه، ويتضمَّنُ هذا التَّرغيبُ التَّخويفَ من

ترك المطلوب .

وإذا كان (مسؤولٌ) بمعنى: مسؤول عنه، فإنَّ المعنى: أنَّ اللَّه تعالى يسألُ العبادَ يومِ القيامة عن عُهودِهم: هل أَوْفَوا بها لِيُجازِيَهم على الوفاء بحُسن الجزاء، وعلى الخيانةِ بالعذابِ والإهانةِ ؟ فَيُنْصَبُ لكلِّ غادر لواءٌ يومَ القيامةِ، ويُقال: « هذه غَدْرَةُ فلان »، كما جاء في « الصَّحيح »[1] .

ففي الآيةِ على هذا - أيضاً - ترغيبٌ وترهيبٌ .

○○○○○

(١) رواه البخاري (٣١٨٦)، ومُسلم (١٧٣٦)، عَن ابن مَسعود .
وفي الباب عَن ابن عُمَر : أخرجه البخاري (٦٩٦٦)، ومُسلم (١٧٣٥) .

١٢ - إيفاء الحقوق عند التَّعامل

﴿ وَأَوْفوا الكَيْلَ إذا كِلْتُم وَزِنوا بِالقِسْطاسِ المُسْتَقيم ذلكَ خَيرٌ وَأحْسَنُ تَأْويلاً ﴾ .

المفرداتُ واللغةُ :

(إيفاءُ الكَيْل) : إتمامُه .

(والقِسْطاس) : هو الآلَةُ التي يحصلُ بها الإيفاءُ من المِكْيال والميزانِ على تعدُّد أنواعها .

(والمستقيم) : الصَّحيحُ الذي لا عَيْبَ فيه مِمَّا يجعلُه غيرَ صالحٍ للوفاء بالعدل؛ ككسرهِ أو اعوجاجهِ أو أيِّ خَلَلٍ في تركيبه .

(والخيرُ) : النَّافع .

(والتَّأويل) : مصدرُ (أوَّل) بمعنى (رجع) مِن: آلَ يؤولُ أَوْلاً، بمعنى : رجع ، وهو هنا بمعنى المَرْجع ، والمآلُ، أي: العاقبةُ .

وجهُ الارتباطِ :

الأمرُ بإيفاء الكيلِ من موضوعِ ما قبلَه : في الأمر بحفظِ الأموال، واحترامِ المُلكيَّة .

والمَكِيلاتُ والموزوناتُ موردٌ عظيمٌ للتعامُلِ، ومُعَرَّضةٌ تعريضاً كبيراً للبَخْس، والتَّطفيف، وأَخْذ أموال النَّاس بالزِّيادة، أو التَّنقيص : إمَّا بفعل الشخص، وإمَّا بفسادِ الآلة، فأَمَرَ تعالى بإيفاءِ الكَيْل بقوله: ﴿ إذا كِلْتُم ﴾، على سبيلِ التَّأكيد حتى لا يتأخَّر الوفاءُ عن الكيل، بأن يُكَمَّلَ ما نقص، أو يُرَدَّ ما زاد، فإن الذي يفصلُ الحقَّ، ويُطَيِّب النُّفوسَ هو الوفاءُ وقتَ الكيل .

التَّرغيبُ في إيفاء الكيل :

﴿ ذلك خيرٌ وأحسنُ تَأويلاً ﴾ :

رغَّب اللَّه تعالى في الإيفاء بوجهين :

الأوَّل: أنَّه ﴿ **خير** ﴾، فَيُفيدُ العدلَ والحقَّ، وأَكْلَ الحلال، وراحةَ البال .

وفيه حصولُ الثِّقةِ التي هي رأسُ مالِ التَّاجر .

وفيه حِفْظُ نظامِ التَّعامُلِ الذي هو ضروريٌّ للحياةِ، وهذه كلُّها وجوهُ نفع وخير .

الثَّاني: أنَّه ﴿ **أحسنُ** ﴾ عاقبةً :

عاجلاً في نفس الشخصِ، وأخلاقِه وفي عِرْضِه، وسُمْعتِه، وفي سلامتِه من المُطالَباتِ، والمُنازعاتِ .

وآجلاً بحُسن جزائهِ عند اللَّه بما أعدَّ للمُوَفِّينَ من الأجرِ العظيمِ .

تركيبٌ على هذا التَّرغيب :

هذانِ الوجهانِ اللَّذانِ رغَّب اللَّهُ تعالى بهما في الوفاءِ : ينبغي للعاقلِ أن يجعلَهما نُصْبَ عينيهِ في كل ما يتناولُه ويعملُه؛ فيقتصرُ على ما هو خيرٌ

ينفعهُ في الحالِ، وحُسن العاقبة بنفعهِ وعدم ضَرَره في المآل .

واللَّهُ يوفِّقنا إلى خيرِ الأقوالِ والأعمال، إنَّه الكريمُ الواسعُ النَّوال .

○ ○ ○ ○ ○

١٣ - العلمُ والأخلاقُ

﴿ وَلا تَقْفُ ما لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إنَّ السَّمْعَ والبَصَرَ والفُؤادَ كُلُّ أولئِكَ كانَ عَنْهُ مَسْئولاً ﴾ .

المناسبة :

العلمُ الصَّحيحُ، والخُلُقُ المتينُ، هما الأصلانِ اللذانِ ينبني عليهما كمالُ الإنسان، وبهما يضطلعُ بأعباءِ ما تضمَّنَتْهُ الآياتُ المتقدِّمةُ من أصولِ التَّكليف؛ فهما أعظمُ مِمَّا تَقَدَّمَهُما من حيثُ توقّفُهُ عليهما، فجيء بهما بعدَه، ليكونَ الأسلوبُ من باب الترقِّي من الأدنى إلى الأعلى .

ولمَّا كان العلمُ أساسَ الأخلاق قُدِّمت آيتُه على آيتِها تقديمَ الأصل على الفرع .

آيةُ العلم :

المفرداتُ والتَّراكيبُ :

(القَفْوُ) : اتِّباعُ الأثر، تقولُ : قفوتُه أقفوهُ، إذا : اتَّبعتَ أَثَره، والمتَّبعُ لأثرِ شخصٍ مُوالٍ في سيره لناحيةِ قفاه؛ فهو يتبعُهُ دونَ علمٍ بوجهةِ ذهابِه، ولا نهايةِ سيرِهِ .

فالقَفْوُ : اتِّباعٌ عن غير علم، فهو أخصُّ من مُطْلَق الاتِّباع، ولذلك اخْتيرت مادَّتهُ هنا .

ولكونِه اتِّباعاً بغير علمٍ، جاء في كلام العرب بمعنى قولِ الباطل :

قال جريرٌ[1] :

وطال حِذَاري غُربةَ البَيْنِ والنَّوى وأُحدوثةً من كاشِحٍ يَتَقوَّفُ[2]

(والعلمُ) : إدراكٌ جازمٌ مطابقٌ للواقع عن بيِّنةٍ، سواءٌ أكانت تلك البيِّنةُ حِسّاً ومشاهدةً، أو كانت بُرهاناً عقليّاً؛ كدلالةِ الأثرِ على المُؤَثِّر، والصَّنعةِ على الصَّانع .

فإذا لم تبلغ البيِّنةُ بالإدراك رتبةَ الجزم فهو ظنٌّ، هذا هو الأصلُ .

ويُطْلَقُ العلمُ أيضاً على ما يكادُ يقاربُ الجزمَ، ويَضعُفُ فيه احتمالُ النَّقيض جدَّاً، كما قال تعالى عن إخوةِ يوسف عليه السَّلام :

﴿ وَمَا شَهِدنا إلاّ بِما عَلِمنا وما كُنَّا لِلغَيبِ حافِظين ﴾[3] ، فسمَّى القرآنُ إدراكَهم - لمَّا شهدوا - علماً؛ لإنَّه أدراكٌ كاد يبلغُ الجزمَ لانبنائِه على ظاهر الحال، وإن كان ثَمَّ احتمالُ خلافِه في الباطن؛ لأنَّه احتمالٌ ضعيفٌ بالنِّسبة لما شاهدوه .

السَّمعُ :

(والسَّمعُ) : القوَّةُ التي تُدْرَكُ بها الأصواتُ بآلة الأُذُن .

---

(١) « ديوانه » (٣٧٤) .

(٢) الكاشح المُتَقَوِّف : هو المُتَقَوِّل بالباطل .

(٣) يوسُف : ٨١ .

البَصَرُ :

(والبَصَرُ) : القوّةُ التي تُدْرَكُ بها الأشخاصُ والألوانُ بآلة العين، وقُدِّم السَّمع على البصر، لأنَّ به إدراكَ العلوم، وتعلُّمَ النُّطق، فلا يَقْرأُ ولا يَكْتُبُ إلّا من كان ذا سمعٍ وقتاً من حياتِه .

الفؤادُ :

(والفؤاد) : القلبُ، والمُرادُ به هنا العقلُ من حيثُ اعتقادُه لشيء ما .

وإطلاقُ لفظ (الفؤاد) والقلبِ على العقل مجازٌ مشهورٌ .

و (كان) تُفيدُ ثبوتَ خبرِها لاسمِها، وكونُها على صورة الماضي لا يدلُّ على انقضاءِ ذلك الارتباطِ .

ومثلُ هذا التَّركيبِ يفيدُ في استعمال استحقاقِ الاسم للخبر؛ فالجوارحُ مستحقَّةٌ للسُّؤال، ويكونُ ذلك بالفعل يومَ القيامة .

(والمسؤول) : المُوجَّهُ إليه السُّؤالُ ليجيبَ .

(وأولئك) : إشارةٌ إلى هذه الثَّلاثة، وضميرُ (كان) عائدٌ على (كُلّ)، وضميرُ (عنه) عائدٌ على (ما)، وضميرُ (مسؤولاً) عائدٌ على ما عاد عليه ضميرُ (كان) .

والتَّقديرُ : كلُّ واحدٍ من هذه الثَّلاثة : السَّمعِ، والبصرِ، والفؤادِ، كان مسؤولاً عمَّا ليس لك به علمٌ .

العقلُ ميّزةُ الإنسان وأداةُ علمه :

فضل الإنسان بعقله :

يمتازُ الحيوانُ عن الجماد بالإدراك، ويمتازُ الإنسانُ عن سائر الحيوان بالعقل، وعقلُه هو القوَّةُ الرُّوحيَّةُ التي يكونُ بها التَّفكيرُ .

وتفكيرهُ هو نَظَرُهُ في معلوماتِهِ التي أدرك حقائقَها، وأدرك نِسَبَ بعضها لبعضٍ إيجاباً وسلباً، وارتباطَ بعضِها ببعضٍ نفياً وثُبوتاً، وترتيبَ تلك المعلومات بمقتضى ذلك الارتباط على صورةٍ مخصوصةٍ، ليتوصَّلَ بها إلى إدراك أمرٍ مجهولٍ .

فالتَّفكيرُ : اكتشافُ المجهولاتِ من طريق المعلوماتِ، والمُفَكِّرُ مكتشفٌ ما دام مُفَكِّراً .

ولمَّا امتاز الإنسانُ عن سائر الحيوان بالعقل والتَّفكير؛ امتاز عنه بالتنقُّلِ والتحوُّلِ في أطوار حياتِهِ، ونُظُم معيشتِه بمكتشفاتِه ومستنبطاتِه : فَمِن المشيِ على الأقدام، إلى التَّحليقِ في الجوِّ - مثلاً - وبقي الحيوانُ على الحال التي خُلق عليها دون أيِّ انتقال .

فضلُ المسلمين على المدنيَّة :

وَبِقَدْرِ ما تكثُرُ معلوماتُ الإنسان، ويصحُّ إدراكُه لحقائقها وَلِنِسَبِها، ويستقيمُ تَنظيمهُ لها : تكثُرُ اكتشافاتُه واستنباطاتُه في عالَمَي المحسوسِ والمعقولِ، وقِسْمَي العلوم والآداب .

وهذا كما كان العربُ والمسلمون أيَّامَ - بل قُرونَ - مدنيَّتهم : عرَّبوا كُتُبَ الأُمَم إلى ما عندهم، ونَظَروا وصحَّحوا واستدركوا واكتشفوا؛ فأَحْيَوا عصورَ علم مَن كانوا قبلَهم، وأناروا بالعلم عَصْرَهم، ومهَّدوا الطَّريقَ، ووضعوا الأسُسَ لِما جاءَ بعدَهم؛ فأدُّوا لنوع الإنسانِ بالعلم والمدنيَّة أعظمَ خدمةٍ تؤدِّيها له أمَّةٌ في حالها وماضيها ومُستقبلِها .

استفادَةُ الغَرْبِ من العَرَبِ :

وكما نرى الغَربَ في مَدَنِيَّتِهِ اليومَ : ترجم كُتُبَ المسلمين فعرف علومَ الأممِ الخاليةِ التي حَفِظَتْها العربيَّةُ وأدَّتها بأمانةٍ .

وعرف علومَ المسلمين ومكتشفاتِهم، فجاء هو أيضاً بمكتشفاتِه العجيبةِ التي هي ثمرةُ علومِ الإنسانيَّةِ من أيَّامها الأولى إلى عَهْدِه وثمرة تفكيره، ونظره فيها .

المُكتشفاتُ تتوالى بالتَّفكير :

وقد كانت مكتشفاتُه أكثَر مِن مكتشفاتِ جميع مَن تقدَّمه – كما كانت مكتشفاتُ صدر هذا القرن أكثرَ من مُكتشفات عَجُز القرن الماضي – لِتَكاثُرِ المعلومات؛ فإنَّ المكتشفاتِ تُضَمُّ إلى المعلومات، فتكثُرُ المعلوماتُ، فيكثر ما يَعقُبُها من المكتشفاتِ على نسبةِ كثرتها .

وهكذا يكون كلُّ قرنٍ – ما دام التَّفكيرُ عَمَّالاً – أكثرَ معلوماتٍ ومكتشفاتٍ مِن الذي قبلَه .

فإذا قلَّت معلوماتُه قلَّت اكتشافاتُه، وهذا كما كان النَّوعُ الإنسانيُّ في أطواره الأولى .

أثرُ الإهْمالِ والجهلِ :

وإذا كَثُرَت معلوماتُه وأهملَ النَّظرَ فيها : بقِي حيثُ هو جامداً، ثم لا يلبثُ أنْ يتلاشى من ذهنِه تلك المعلوماتُ المهملةُ حتى تَقِلَّ أو تَضمحلَّ؛ لأنَّ المعلوماتِ إذا لم تُتَعاهَد بالنَّظر زالت من المحافظةِ شيئاً فشيئاً، وهذا هو

طَوْرُ الجمودِ الذي يُصيب الأُمَمَ المتعلِّمةَ في أيّامها الأخيرةِ، عندما تتوافرُ الأسبابُ العِمْرانيَّةُ القاضيةُ - بسُنَّة اللّه - بسقوطِها .

وإذا لم يصحَّ إدراكُه للحقائق، أو لِنِسَبِها، أو لم يستقمْ تنظيمهُ لها، كان ما يتوصَّلُ إليه بنظره خطأً في خطأ وفساداً في فَسادٍ، ولا ينشأُ عن هذين إلاّ الضَّرَرُ في المحسوس، والضَّلالُ في المعقول، وفي هذين هلاكُ الفردِ والنَّوعِ جُزئيّاً وكليّاً من قريبٍ أو من بعيدٍ .

وهذا هو طَوْرُ انحطاط الأُمَم الانحطاطَ التَّامَّ، وذلك عندما يرتفعُ منها العلمُ، ويفشو الجهلُ، وتنتشرُ فيها الفوضى بأنواعها، فتتَّخذُ رُؤوساً جُهَّالاً لأُمورِ دينها وأُمورِ دنياها، فيقودونها بغيرِ علمٍ، فيُضِلُّون ويَضِلُّون[1]**، ويُهلِكون ويَهلَكون، ويُفسِدون ولا يُصلِحون .**

وما أكثرَ هذا - على أخذِه في الزَّوال بإذْنِ اللّه - في أُمَم الشَّرقِ والإسلامِ اليومَ !

○○○○○

العلمُ وحده الإمامُ المُتَّبعُ في الحياة في الأقوال والأفعال والاعتقادات :

ارتباطاتُ السُّلوك بالتَّفكير :

سلوكُ الإنسان في الحياة مرتبطٌ بتفكيره ارتباطاً وثيقاً : يستقيمُ باستقامتِه،

---

(١) وقد روى البخاري (١ / ١٧٤)، ومُسلم (٢٦٧٣)، عَن عبداللّه بن عَمْرو بن العاص، أنَّ رَسولَ اللّه ﷺ قال :

« إنَّ اللّهَ لا يَقبضُ العلمَ انتزاعاً، ولكنْ بقَبضهُ بِمَوتِ العُلماء، فإذا لم يَبقَ عالمٌ اتَّخذَ النَّاسُ رُؤوساً جُهَّالاً، فاستَفتَوْهمُ، فأفتَوا بغَير علمٍ؛ فَضَلُّوا وأَضَلُّوا » .

ويَعْوَجُّ باعوجاجِهِ، ويُثْمِرُ بإثمارِهِ، ويَعقُمُ بِعَقْمِه؛ لأنَّ أفعالَه ناشئةٌ عن اعتقاداته، وأقوالَه إعرابٌ عن تلك الاعتقادات، واعتقاداتِه ثمرةُ إدراكِه الحاصلِ عن تفكيره ونَظَرِهِ .

مراتبُ الإدراك :

وهذه الإدراكاتُ الحاصلةُ عن التَّفكير والنَّظر ليست على درجةٍ واحدةٍ في القوَّةِ والضَّعفِ؛ فمنها ما هو قويٌّ معتبرٌ، ومنها ما هو ضعيفٌ ساقطٌ عن الاعتبار :

فالأوَّلُ : **العلمُ**؛ وهو إدراكُ أمرٍ على وجهٍ لا يُحتَمَلُ أن يكونَ ذلك الأمرُ على وجهٍ من الوجوه سواه، وهو علمُ الاعتبار .

ويليهِ **الظَّنُّ**، وهو إدراكُ الأمر على وجهٍ هو أرجحُ الوجوهِ المُحْتَمَلَةِ، وهو مُعْتَبَرٌ عندما تتبيَّن قوَّةُ رجحانِه فيما لا يُمكن فيه إلاّ ذاك، وهذه هي الحالةُ التي يُطْلَقُ عليه فيها لفظُ (العلم) مَجازاً[1] .

والثَّاني : **الوَهَمُ**، وهو إدراكُ الأمرِ على الوجهِ المَرْجوحِ .

والشَّكُّ : وهو إدراكُ الأمر على الوجهين، أو وجوهٍ مُتساويةٍ في الاحتمال، وكلا هذين لا يُعَوَّلُ عليه .

العلمُ ضابطُ كُلِّ شيء :

ولمَّا كان الإنسانُ – بما فُطر عليه من الضَّعف والاستعجال – كثيراً ما

---

(١) إطلاقُ المَجاز مِمَّا يَنبَغي التأنِّي فيه والتوقِّي منه، لأنَّهُ بابٌ يَلِجُ منه المُحْدِثونَ في الدِّين لِتَسويغ إحداثِهِم، ويَفتَحُهُ على مِصراعَيه مُنحَرِفو العَقيدة لِتَمشيةِ وتَمريرِ انحرافاتِهم !! ويُنظَر « الصَّواعق المُرسلة » لابن القَيِّم، في بيان ذلك ونَقدِهِ .

يبني أقوالَهُ وأفعالَهُ واعتقاداتِه على شكوكِهِ وأوهامِه، وعلى ظنونِه حيث لا يكتفِي بالظَّنِّ، وفي هذا البناءِ والضَّررِ والضَّلالِ ... بيَّن اللَّهُ تعالى لعباده في مُحْكَم كتابه أنَّه لا يجوزُ لهم، ولا يصحُّ منهم البناءُ لأقوالِهم، وأعمالِهم، واعتقاداتِهم، إلاّ على إدراكٍ واحدٍ وهو العلمُ، فقال تعالى :

﴿ وَلا تَقفُ ما لَيسَ لَكَ بِهِ عِلمٌ ﴾، أي: لا تتَّبعْ ما لا عِلمَ لك به، فلا يكُن منك اتِّباعٌ بالقول، أو بالفعل، أو بالقلب، لِما لا تعلمُ؛ فنهانا عن أن نعتقدَ إلاّ عن علمٍ، أو نفعلَ إلاّ عن علمٍ، أو نقول إلاّ عن علمٍ .

العلمُ ضابطُ ما ترى :

فما كلُّ ما نسمعهُ، وما كلُّ ما نراه نطوي عليه عَقْد قلوبنا، بل علينا أن ننظرَ فيه، ونفكّرَ، فإذا عرفناه عن بيِّنةٍ اعتقدناه، وإلَّا تركناه حيثُ هو؛ في دائرةِ الشكوكِ والأوهامِ، أو الظُّنونِ التي لا تُعتَبَرُ .

وما نسمعُ :

ولا كلُّ ما نسمعُه أو نراه أو نتخيَّلُه نقولهُ؛ **فكفى بالمرء كَذِباً أن يحدِّث بكل ما سمع**، كما جاء في « الصَّحيح »[1] .

بل علينا أنْ نَعرِضَه على مَحَكِّ الفكر؛ فإنْ صِرْنا منه على علمٍ قلناه، مُراعين في آدابِ القَول الشرعيَّة، ومُقتضيات الزَّمانِ، والمكانِ، والحالِ، فقد أُمرنا أن نحدِّث النَّاس، بما يفهمون[2]، – وما حُدِّث قومٌ بحديثٍ لا

---

(١) رواه الإمامُ مُسلم في مقدِّمة « صحيحه » (١ / ١١) مِن حديثِ أبي هُرَيرَة مَرفوعاً .

(٢) كما رواه البخاري في « صحيحه » (١ / ١٩٩)، عَن عليٍّ رضي اللَّه عنه موقوفاً .

تبلغُهُ عقولُهم إلاّ كان عليهم فتنةً[1] - وإلاّ طرحناهُ .

وما نفعلُ :

ولا كُلُّ فعلٍ ظهر لنا نفعلُه، بل حتى نعلمَ حُكم اللَّه تعالى فيه، لنكونَ على بيِّنةٍ من خيرهِ وشرِّه، ونفعه وضُرِّه .

فما أَمَرَ اللَّهُ تعالى إلاّ بما هو خيرٌ وصلاحٌ لعبادِه، وما نهى تعالى إلاّ عمَّا هو شرٌّ وفسادٌ لهم، أو مُؤْذٍ إلى ذلك .

وإذا كان من المباحاتِ نَظَرْنا في نتائجِه وعواقبِه ووازنَّا بينهما، فإذا علمنا بعدَ هذا كُلِّه من أمر ذلك الفعلِ ما يقتضي فعلَه فعلناه، وإلاّ تركناه .

وإثْرَ ذلك :

فلا تكونُ عقائدُنا - إذا تمسَّكنا بهذا الأصلِ الإسلاميِّ العظيمِ - **إلاّ حقّاً .**

ولا تكونُ أقوالُنا إلاّ صِدقاً .

ولا تكونُ أفعالُنا إلاّ سَداداً .

أُسُّ البلاء :

وَلَعَمْرِ اللَّهِ إنَّه ما دخل الضَّلالُ في عقائد النَّاس، ولا جرى الباطلُ والزُّورُ على ألسنتهم، ولا كان الفسادُ والشَّرُّ في أفعالهم، إلاّ بإهْمالهم، أو تساهُلِهم في هذا الأصلِ العظيمِ .

---

(١) كما رواه مُسلم في مقدِّمة « صحيحه » (١ / ١١)، عَن ابن مَسعود موقوفاً . وفي سنده انقطاعٌ .

المعنى :

نُهينا عن أن نتَّبع ما ليس لنا به علمٌ، فالذي نتَّبعُه هو ما لنا به علمٌ؛ أي: لنا به علمٌ يقتضي اتِّباعَه؛ بأن يكونَ من **عقائدِ الحقِّ، وأقوالِ الصِّدقِ، وأفعالِ السَّداد** :

فأمَّا ما كان من عقائدِ الحقّ في أمر الدِّين، أو في أمر الدُّنيا، فلا حَظْر في اعتقادِ شيء منه ؛

وأمَّا ما كان من أفعالِ السَّداد فكذلك .

ليس كلُّ صدقٍ يقال :

وأمَّا ما كان من أقوال الصِّدقِ ففيه تفصيلٌ : إذ ليس كلُّ قولٍ صادقٍ يُقال .

فالنَّقائصُ الشخصيَّةُ في الإنسان لا تُقال في غَيْبَتِه؛ لأنَّها غِيبةٌ محرَّمةٌ، ولا يُجابَه بها في حُضورِهِ لأنَّها أذاةٌ؛ إلاّ إذا وُوجِهَ بها على وجهِ النَّصيحةِ بشروطها المُعتبرة[1]، التي من أوَّلها ألاّ تكونَ في المَلأ .

وهكذا يحدثُ في مثلِ هذه الأصولِ الكُلِّيَّةِ عندما يتفقَّهُ فيها، أن ينظرَ فيما جاء من الآياتِ والأحاديثِ ممَّا في البيان لها، والتَّفصيلِ في مفاهيمها .

○ ○ ○ ○ ○

---

(١) وللشَّوكاني رسالةٌ لطيفةٌ في تَحقيق هذه المَسألة اسمها « رفع الرِّيبة عَمَّا يَجوزُ وما لا يَجوزُ مِن الغيبَة »، وهي مطبوعةٌ مراراً .

تفريعٌ :

الفرعُ الأوَّلُ :

مَن اتَّبع ما ليس له به علمٌ **فاعتقدَ الباطلَ في أمر الدِّين، أو في حقِّ النَّاس، أو قالَ الباطلَ كذلك فيهما، أو فَعَلَ المحظورَ**؛ فهو آثمٌ من جهتين :

١ - اتِّباعُه ما ليس به علمٌ .

٢ - واعتقادُه أو قولهُ للباطل وفعلُه للمحظور .

وَمَن اعتقد حقًّاً عن غيرِ علم، أو قالَ في النَّاس صدقاً عن غير علمٍ، أو فَعَلَ غيرَ محظورٍ عن غير علم فإنَّه - مع ذلك - آثِمٌ من جهةٍ واحدةٍ، وهي اتِّباعُه ما ليس به علمٌ، ومخالفتُه لمقتضى هذا النَّهي .

الفرعُ الثَّاني :

حُكْمُ المُقَلِّد :

المُقلِّد في العقائِد: الذي لا دليلَ عنده أصلاً، وإنَّما يقولُ: سمعتُ النَّاسَ يقولون فقلتُ، هذا آثِمٌ لاتِّباعِه ما ليس له به علمٌ، فأمَّا إذا كان عندَه دليلٌ إجماليٌّ؛ كاستدلالِهِ بوجود المخلوقِ على وجودِ خالقِه: فقد خَرَجَ من الإثم، لتحصيلِ هذا الاستدلالِ له العِلمَ .

والمقلِّدُ في الفروع دون علم بأدلَّتها مُتَّبعٌ لمُفتيهِ فيها، يَصدُقُ عليه باعتبار الأدلَّة التي يجهلُها أنَّه مُتَّبعٌ ما ليس له به علمٌ، ولكنَّه له علمٌ من ناحيةٍ أخرى وهي علمُه بأنَّ التَّقليدَ هو حُكمُ اللَّه تعالى في حَقِّ مثلِه

من العوامّ[1]، بما أمر تعالى من سؤال أهل العلم[2]، وما رَفَعَ عَن العاجزِ من الإصْرِ[3]، وهو من العامَّةِ العاجزين عن إدراكِ أدلَّة الأحكامِ .

نصيحةٌ على هذا القرىء :

واجبُ العلماء :

أدلَّةُ العقائدِ مبسوطةٌ في القرآن العظيم بغايةِ البيان، ونهاية التَّيسير، وأدلَّةُ الأحكام أصولُها مذكورةٌ كلُّها فيه، وبيانُها وتفاصيلُها في سنَّة النَّبي ﷺ الذي أُرسِلَ ليبيِّن للنَّاس ما نُزِّل إليهم .

فحقٌّ على أهل العلم أن يَقُوموا بتعليم العامَّة لعقائِدها الدِّينيَّة، وأدلَّةِ تلك العقائدِ من القرآن العظيم[4]؛ إذ يجبُ على كُلِّ مكلَّف أن يكونَ في كُل عقيدةٍ من عقائدِه الدِّينيَّةِ على علمٍ .

الدَّليلُ من الكتاب والسُّـــنّـــة :

ولن يجدَ العامِّيُّ الأدلَّةَ لعقائدَ سهلةٍ قريبةٍ إلاّ في كتاب اللَّه، فهو الذي

---

(١) لكن دون أن يَتَّخِذَ التَّقليدَ تَدَيُّناً، يَتعصَّبُ به، ويَتَحزَّبُ لمن معه، دونما حُجَّةٍ يَفهمُها، أو بُرهانٍ يَستَوعِبُهُ .

يُراجَع تَفصيلُ ذلك في كتاب « بِدعَة التعصُّب المَذهَبي » (ص ٢٣٧) للأخ الشيخ مُحمَّد عيد عَبَّاسي، كان اللَّه له .

(٢) ﴿ فَاسألوا أهلَ الذِّكرِ إنْ كُنتُم لا تَعلَمونَ ﴾ [النَّحل : ٤٣] .

(٣) ﴿ لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفساً إلاّ وُسعَها ﴾ [البقرة : ٢٨٦] .

(٤) وبالتَّالي مِن سُنَّة النَّبيّ الكريم ﷺ، إذ قَد جاءَت أوامرُ القُرآنِ المُتَتاليةُ باتِّباعهِ ﷺ، والاستجابة لأمره، والاهتداءِ بسُنَّتِهِ .

وانظر « مِفتاح الجنَّة في الاحتجاج بالسُّنَّة » للسُّيوطي .

يجبُ على أهل العلم أنْ يرجعوا في تعليم العقائدِ للمسلمين إليه .

أمَّا الإعراضُ عن أدلَّة القرآن والذَّهابُ مع أدلَّة المتكلِّمين الصَّعبةِ ذات العباراتِ الاصطلاحيَّة[1] ، فإنَّه من الهجر لِكتابِ اللَّه، وتصعيبُ طريقِ العلم إلى عبادهِ وهم في أشدّ الحاجة إليه .

وقد كان من نتيجةِ هذا ما نراه اليومَ في عامَّة المسلمين من الجَهلِ بعقائِد الإسلام وحقائِقه .

ومما ينبغي لأهل العلم أيضاً – إذا أَفْتَوْا أو أَرْشَدوا – أن يَذكُروا أدلَّةَ القرآنِ والسنَّةِ لفتاويهم ومواعظهم[2] ، لِيُقَرِّبوا المسلمينَ إلى أَصْل دينهم، ويُذيقوهم حلاوتَه، ويُعرِّفوهمُ منزلتَه، ويجعلوه منهم دائماً على ذُكرٍ، ويُنيلوهم العِلمَ والحكمَةَ من قريبٍ، ويكونَ لفتواهم ومواعِظِهم رسوخٌ من القلوب، وأَثرٌ في النُّفوس .

فَإلى القرآنِ والسنَّةِ – أيُّها العلماءُ – إن كنتم للخير تُريدون .

الفرعُ الثَّالث :

حكمُ المجتهدِ :

المجتهدُ إذا أفتى مُستنداً إلى ما يُفيد الظَّنَّ من الأخبار الآحاد[3] ، أو

---

(١) فليتأمَّل هذا الكلامَ دُعاةُ النَّظريَّات المُعاصِرة، وأصحابُ الفَلسَفات الحاضِرَة، الذين أسَرَتهُم القوالب الكلاميَّة، والمُحسِّناتُ اللَّفظيَّة !!

(٢) لا أن تكون المَواعظُ مُجَرَّد قصصٍ خاوِيَةٍ من ضياءِ الأدلَّة، أو كلامٍ (عاطفيٍّ) خالٍ من بهاءِ الكتاب والسُّنَّة .

(٣) مِن المُهمِّ بيانُهُ هنا أنَّ مسألةَ إفادَة أخبار الآحاد الظنَّ – في أصلِها – (ظنِّيَّة)! فلا يُعَوَّلُ عليها فيما يَدَّعيه (البَعضُ) مِن عَدَم الاستدلالِ بها في العَقيدة، دون الأحكام ! =

الأقيسةِ أو النُّصوصِ الأخرى الظَّنيَّة الدَّلالة - هل هو متَّبعٌ لغير العلمِ ؟

الجوابُ: لا؛ بل هو متَّبعٌ العلمَ، وذلك من ثلاثةِ وجوهٍ :

الأوَّلُ : أنَّ كُلَّ دليلٍ يكونُ ظنيَّاً بمفردِه؛ يصيرُ يقيناً إذا عُرض على كُلِّيَّات الشرع ومقاصدِه، وشهدت له بالصَّوابِ، وهذا هو شأنُ المجتهدين في الأدلَّة الفرديَّة .

الوجهُ الثَّاني : أنَّ المجتهدَ يعتمدُ في الأخذِ بالأدلَّةِ الظنيَّةِ لما له من العلمِ بالأدلَّةِ الشرعيَّةِ الدَّالَّةِ على اعتبارها .

الوجهُ الثَّالثُ : أنَّ تلك الأدلَّةَ بمفردها تُفيدُ الظنَّ القويَّ، الذي يكونُ جَزْماً ويسمَّى - كما تقدَّم - علماً، فما اتَّبع المجتهدُ إلّا العلمَ .

الفرعُ الرَّابعُ :

الاستدلالُ بالحديثِ الضَّعيفِ :

لا نعتمدُ في إثباتِ العقائدِ والأحكامِ[1] على ما يُنْسَبُ للنَّبيِّ ﷺ من الحديث الضَّعيف؛ لأنَّه ليسَ لنا علمٌ به .

فإذا كان الحكمُ ثابتاً بالحديثِ الصَّحيح، مثلُ قيام الليل، ثم وَجَدنا حديثاً في فضلِ قيام الليل بذكر ثوابٍ عليه مِمَّا يُرَغِّبُ فيه : جازَ عند الأكثرِ أن نَذكُرَهُ مع التَّنبيهِ على ضعفهِ الذي لم يَكُن شديداً على وجهِ التَّرغيبِ .

ولو لم يكُن الحكمُ قد ثبت لَمَا جاز الالتفاتُ إليه ، وهذا هو معنى

= وفي « الصَّواعق المُرسَلَة » للعلاَّمَةِ ابن القَيِّم تَحريرٌ بَديعٌ في هذه المَسألة المُهمَّة .

(٢) دون تَفريقٍ بينَ عَقيدَةٍ وأحكامٍ كما هو ظاهرٌ؛ إذ الكُلُّ شرعٌ .

وفي رسالتي « التَّعريف بأحكام العَمَل بالحَديث الضَّعيف » زيادَةُ بيانٍ .

قولِهم: (الحديثُ الضَّعيفُ يُعْمَلُ به في فضائلِ الأعمالِ)، أي: في ذكرِ فضائلِها المُرغِّبة فيها لا في أصلِ ثبوتها .

فما لم يثبتْ بالدَّليلِ الصَّحيحِ في نفسِه، لا يثبتُ بما جاء من الحديثِ الضَّعيفِ في ذكر فضائِله، باتّفاقٍ من أهل العلمِ أجمعين[1].

الفرعُ الخامسُ :

الغَيْبِيَّاتُ :

أحوالُ ما بعد الموت كُلُّها من الغيب، فلا نقولُ فيها إلّا ما كان لنا به علمٌ: بما جاء في القرآنِ العظيم، أو ثبت في الحديثِ الصَّحيحِ .

وقد كَثُرت في تفاصيلِها الأَخبارُ من الروايات مِمَّا ليس بثابتٍ، فلا يجوزُ الالتفاتُ إلى شيءٍ من ذلك .

ومثلُ هذا كُلُّ ما كان من عالَمِ الغيبِ مثل الملائكةِ والجنِّ، والعرشِ، والكُرسيّ، واللَّوحِ، والقلمِ، وأشراطِ السَّاعةِ، وما لم يَصِلْ إليه علمُ البَشَر .

○○○○○

---

(١) وفي كتابي الجديد « علم أصول البدَع » تَفصيلٌ جيِّدٌ حَولَ هذه المَسألة، فانظر (ص ١٥٥ - ١٧٤) منه؛ فصل : البدع وَصِلَتُها بما لا يَصِحُّ من الحَديث .

وكلام المُصنِّف هنا - على وجازَتِه - جامعٌ مانعٌ .

١٤ - سؤالُ الجوارح يومَ الهول الأكبر

﴿ إنَّ السَّمْعَ والبَصَرَ والفُؤادَ كُلُّ أولئِكَ كانَ عَنْهُ مَسئولاً ﴾ .

سؤالُ الجوارحِ :

مَن قال ما لم يسمعْ ؛ سُئل يومَ القيامة سمعُه فَشَهِدَ عليه .

وَمَن قال : رأيتُ ، ولم يَرَ ، سُئل بصرُه فَشَهِدَ عليه .

وَمَن قال : عرفتُ ، ولم يعرفْ ، أو اعْتَقَدَ ما لم يعلم ، سُئل فؤادُه فشهدَ عليه ؛ لأنَّه في هذه الأحوالِ الثَّلاثةِ قد اتَّبع ما ليس له به علمٌ ، وهذه الشهادةُ كما قال تعالى: ﴿ يومَ تَشهَدُ عَلَيهِم ألسِنَتُهُم وَأيديهِم وأرجلُهم بِما كانوا يَعمَلون ﴾[1] .

هذه الثَّلاثةُ تُسأَلُ على وجوهٍ :

منها ما تقدَّم ، - وهو الذي يرتبطُ به هذا الكلامُ بما تقدَّم من النَّهي - .

ومنها سؤالُ السَّمع : لِمَ سمع ما لا يَحِلُّ ؟ ولِمَ لَمْ يسمع ما يجبُ ؟

وسؤالُ البصر : لِمَ رأى ما لا يَحِلُّ ؟ وعن جميع أعمال البَصَرِ ، مِن نَظَر البُغض والاحتقار ونحو ذلك ؟

وسؤالُ الفؤاد : عَمَّا اعتقد ؟ وعَمَّا قَصَد ؟ وجميعِ أعمال القلوب ؟

---

(١) النُّور : ٢٤ .

فوائدُ ختام الآية :

فختامُ هذه الآيةِ :

تأكيدٌ للنَّهي السَّابق .

وتفصيلٌ لطرق العلم، وتنبيهٌ على لُزوم حفظِها واحدةً واحدةً .

وترهيبٌ للإنسان من اتِّباع ما لم يعلم بما يؤولُ إليه أمرُهُ من فضيحةٍ يومَ القيامةِ، وخِزْيٍ بشهادةِ جوارحِه عليه .

فاللَّهَ نسألُ : أن يجعلَنا مُتَّبعين للعلم في جميعِ ما نعملُ، ويُثبِّتنا بالقول الثَّابتِ في الحياةِ الدُّنيا وفي الآخرةِ، إنَّه يهدي من يشاءُ إلى صراطٍ مستقيمٍ .

○○○○○

١٥ - آية الأخلاق

﴿ وَلا تَمْشِ في الأرضِ مَرَحاً إنَّكَ لَنْ تَخرِقَ الأرْضَ وَلَن تَبلُغَ الجِبالَ طولاً * كُلُّ ذلِكَ كانَ سَيِّئُهُ عِندَ رَبِّكَ مَكروهاً * ذلِكَ مِمَّا أَوْحَى إلَيْكَ رَبُّكَ من الحِكمَةِ ولا تَجْعَل مَعَ اللَّهِ إلهاً آخَرَ فَتُلقى في جَهَنَّم مَلوماً مَدحوراً ﴾ .

المفرداتُ والتَّراكيبُ :

(المَرَح) : مِشيَةٌ فيها خِفَّةٌ ونشاطٌ واختيالٌ، ناشئةٌ عن شدَّةِ فرحٍ بالنَّفس .

تقولُ العَرَبُ : أَمْرَحَ الفرسُ فَمَرِحَ، فهو فَرَسٌ مَرِحٌ ومِمْراحٌ، إذا شَبِعَ فأخذ يمشي بخفَّةٍ ونشاطٍ واختيالٍ، ويقال : مَرِحَ الرجلُ؛ إذا اختالَ في مِشيَتِهِ ونَظَرَ في عِطْفَيهِ، ولا يكونُ ذلك إلّا لفرحهِ بنفسِهِ وإعجابِه بها .

(وخَرَقَ الأرضَ) : ثَقَبها .

(والطُّول) : ارتفاعُ القامة .

اللُّغة :

نَصَبَ (مرحاً) بِـ (تَمش)؛ لأنَّه منضمِّنٌ له تضمُّنَ الكُلِّيِّ لجزئيهِ؛

إذ المرحُ جزئيٌّ من جزئيّات المشي؛ فكأنَّه قال : لا تمرح مَرَحاً، ونظيرُه قولُ الشاعر:

يُعجِبهُ السُّخونُ والبرودُ والتَّمرُ حُبّاً ما له مزيدُ

فَنَصَبَ (حبّاً) بِـ (يُعْجِب)؛ لأنَّ الإعجابَ متضمِّنٌ للحبِّ .

أو نُصب على أنَّه حالٌ كَـ (جاءَني زيدٌ ركضاً) .

ونُصِبَ (طُولاً) على أنَّه تمييزٌ، أي: من جهةِ الطُّول، والتَّقديرُ: ولن يبلُغَ طولَ الجبال .

المعنى :

حبُّ النَّفسِ سببُ العُجْب :

حبُّ الإنسانِ لنفسِه غريزةٌ فيه، وذلك يحملُه على الإعجابِ والفرحِ بها، وبكُلِّ ما يصدرُ عنها، ويستخفُّه ذلك حتى يترُكَه يمشي بين النَّاس مُختالاً مُتبختراً، وهذه هي مِشيَةُ المَرَحِ التي نهى اللَّهُ تَعالى في هذه الآية عنها .

ولمَّا كانت هي فَرعاً عن الإعجابِ بالنَّفس والفَرَحِ بها، فالنَّهيُ مُنصَبٌّ على أصلِها كما انصبَّ عليها .

لطيفةٌ في الدَّواء :

ولمَّا كانت هذه العلَّةُ ناشئةً عن علَّة العُجبِ، أعقب اللَّهُ تعالى بيانَ الدَّاءِ الذي نهى، بذكر الدَّواء الذي يَقْلَعُهُ من أصلِه، فقال تعالى :

﴿ إنَّكَ لَنْ تَخْرِقَ الأرْضَ وَلَن تَبْلُغَ الجِبالَ طولاً ﴾ ، فذكَّر الإنسانَ بضعفِهِ بين مخلوقين عظيمين من فوقِهِ ومن تحتِه، فإذا ضَرَبَ برجليه الأرضَ

في مرحه فهو لا يستطيعُ خَرقَها، وإذا تطاوَلَ بعنُقِه في اختياله فهو لن يَبْلُغَ طولَ الجبال، فقد أحاط به العَجزُ من ناحيتيهِ .

وَذِكرُ الإنسانِ لضعفِه وعجزِهِ أنجعُ دواءٍ لمرضِ إعجابِه بنفسِه .

نعم؛ الإنسانُ أعظمُ مِن الأرضِ والجبالِ بعقلِه، ولكنَّه لو سارَ على نورِ عقلِه لما مشى في الأرض مَرَحاً، لأنَّ عقلَه يُبَصِّرُهُ بِعيوبِ نفسِه، ونقائصِ بشريَّتهِ، فلا يدعهُ يُعجَبُ، فلا يكونُ من المَرِحين، فما مَرِحَ إلاّ وهو محرومٌ من نورِ العقلِ مفتونٌ بمادَّة الجسم، فَذُكِّر بضعفِ هذا الجسمِ وصغارته .

العُجبُ أصلُ الهلاك :

الإنسانُ بأخلاقه :

إذا أُعجب المرءُ بنفسِه عَمِيَ عن نقائصها، فلا يسعى في إزالتها، ولَهى عن الفضائلِ فلا يسعى في اكتسابها؛ فعاش ولا أخلاقَ له، مُصَدِّراً لكل شرّ، بعيداً عن كُلِّ خير .

وعن العُجْب بالنَّفس ينشأُ الكِبْرُ على النَّاس، والاحتقارُ لهم، ومن احتقر النَّاسَ لم يرَ لهم حقّاً، ولم يعتقدْ لهم حُرْمَةً، ولم يُراقب فيهم إلاًّ ولا ذمَّةً، وكان عليهم - مثلَ ما كان على نفسِه - أظلمَ الظَّالمين .

هلاكُ إبليس لِعُجْبِهِ :

وإبليسُ اللَّعين - نعوذُ باللَّهِ تعالى منه - كان أصلُ هلاكه، من عُجبِه بنفسه، وأنَّه خُلق من النَّار، وأنَّه خيرٌ من آدمَ، فتكبَّر عليه، فكانَ من الظَّالمين الهالكين .

تركُ العُجب شرطٌ في حُسن وكمال الأخلاق:

تربيةُ النُّفوس تكونُ بالتخلية عن الرَّذائل، والتَّحلية بالفضائلِ.

والعُجْبُ هو أساسُ الرَّذائل، فأوَّلُ التَّركِ تركُهُ.

وهو المانعُ من اكتساب الفضائل، فشرطُ وجودِها تركُه كذلك.

ومن لم يكُن مُعجَباً بنفسِه، كان بمدرجهِ التخلُّقِ بمحاسنِ الأخلاقِ، والتنزُّهِ عن نقائصها، لأنَّ الإنسانَ مجبولٌ على محبَّة الكمالِ وكراهةِ النَّقص، فإذا سَلِمَ من العُجب فإنَّ تلك الجِبلَّةَ تدعوهُ إلى ذلك التخلُّق والتنزُّه، **فإذا نُبِّهَ على نَقصِهِ لم تأخُذه العِزَّة، وإذا رَغِبَ في الكمال كانت له إليه هَزَّة، فلا يزالُ بين التَّذكيرات الإلهيَّة، والجِبلَّةِ الإنسانيَّة الخَلْقِيَّة**، يتهذَّبُ، ويتشذَّبُ، حتى يَبلُغَ ما قُدِّر له من كمال.

ولهذه المعاني التي تَتَّصلُ بتفسير هذه الآيةِ الكريمةِ – وهي أصولٌ في علم الأخلاقِ – عَنْوَنَّا عليها بآيةِ الأخلاقِ.

○○○○○

١٦ - تأكيدُ الأوامر والنّواهي إيجازاً

﴿ كُلُّ ذلِكَ كانَ سَيِّئُهُ عِنْدَ رَبِّكَ مَكروهاً ﴾ .

المناسبة :

إنَّ الغايةَ التي يسعى إليها كلُّ عاقلٍ هي السَّعادةُ الحقَّةُ، وإنَّ التَّكاليفَ الإسلاميَّةَ كلَّها شُرعت لِسَوْقِهِ إليها؛ ولمَّا كانت أصولُها قد تضمَّنتها الآياتُ السَّابقةُ أمراً ونَهياً بطريق الإطْنابِ والتَّفصيلِ؛ أُعيد الحديثُ عنها في هذه الآية بِطريق الإيجازِ والإجمالِ، قصداً للتأكيد وتقريرِ هذه الأصولِ العظيمةِ في النُّفوس، مع اشتمالِ هذه الآيةِ الموجزةِ على ما لم يشتمل عليه ما تقدَّمَها، وهذا من بديعِ التَّأكيدِ، لاشتمالِهِ على السَّابق مع شيءٍ جديدٍ .

المفرداتُ والتَّراكيبُ :

(السَّيِّئُ) : هو القبيحُ، والقبائحُ المنهيُّ عنها فيما تقدَّم قبيحةٌ لذاتها، ولنهيِ اللَّه تعالى عنها .

(والمكروهُ) : هو المبغوضُ المسخوط عليه، وهو ضدُّ المحبوبِ المرضيِّ عنه .

والمحاسنُ محبوبةٌ للَّه، أَمَر بها ويُثيب عليها، ويرضى على فاعِلها،

والمقابحُ مبغوضةٌ له تعالى، نهى عنها، ويعاقبُ عليها، ويسخطُ على مُرتكبها.

وليس المكروهُ بمعنى عَدَم المُرادِ، لأنَّه لا يكونُ في مُلكه تعالى ما لا يريدُ؛ ﴿ وَما تَشاءُونَ إلاَّ أَنْ يَشاءَ اللَّهُ ﴾[1].

وليس بمعنى المنهيِّ عنه نهياً غيرَ جازمٍ؛ لأنَّ ذلك اصطلاحٌ فقهيٌّ حادثٌ بعد نُزولِ القرآن، والقرآنُ لا يُفَسَّرُ بالاصطلاحات الحادثة.

توجيهُ القراءاتِ :

(ذلك) : إشارةٌ إلى جميع ما تقدَّم من المأموراتِ والمنهيَّاتِ على قراءة (سَيِّئُهُ) فالمكروهُ هو سَيِّىءُ ما تقدَّم، وهو القبائحُ المنهيُّ عنها.

أو إشارةٌ إلى خُصوص القبائحِ على قراءةِ : (سَيِّئَةً)[2].

و (مَكْروهاً) : خبرُ كان على القراءةِ الأولى، وخبرٌ ثانٍ على القراءةِ الثَّانية.

وتقديرُ الكلام على القراءة الأولى :

كلُّ ذلك المذكورِ كان سَيِّئُهُ - وهو المنهيَّاتُ - مكروهاً عند ربِّك، ومفهومُه : أنَّ حُسْنَهُ - وهوِ المأموراتُ - محبوبٌ عنده.

وعلى الثَّانية :

كلّ ذلك المنهيِّ عنه كان سَيِّئُهُ مكروهاً عند ربِّك، ومفهومُه : أنَّ المأمورَ به حَسَنٌ عندَه.

---

(١) الإنسان : ٣٠.

(٢) انظر « حجَّة القراءات » (ص ٤٠٣) لابن زنجلة.

المعنى :

عرَّف تعالى عبادَه في هذه الآيةِ بمنطوقها ومفهومِها - على ما تقدَّم في التَّقريرِ - أنَّ ما أمرهم به هو الحَسَنُ المحبوبُ، وأنَّ ما نهاهم عنه هو القبيحُ المبغوضُ .

فَعَلِموا من ذلك أنَّ أوامرَ الشَّرعِ ونواهيَه هي على مُقتضى العقلِ الصَّحيحِ والفطرةِ السَّليمةِ، وأنَّه لا يأمرُ بقبيحٍ ولا ينهى عن حَسَن .

وفي عِلمِهم بهذا ما يحملُهم على الامتثالِ ويُرَغِّبُهم فيه، فإنَّ الحَسَنَ تميلُ إليه النُّفوسُ، والقبيحَ تنفُرُ منه .

وفي قولِهِ تعالى : ﴿ عِنْدَ ربِّكَ ﴾ غايةُ التَّرغيبِ في الحَسَنِ، والتَّنفيرِ من القبيحِ، فإنَّ الحَسَنَ جدَّ الحَسَن ما كان حَسَناً عند اللَّه تعالى، والقبيحَ جدَّ القبيحِ ما كان قبيحاً عندَه .

وفي اسم الرَّبِّ تنبيهٌ على أنَّ العلمَ بالحَسَنِ والقبيحِ على وجه التَّفصيلِ والتَّدقيقِ - حتى يكونَ المأمورُ به حَسَناً قطعاً، والمنهيُّ عنه قبيحاً قطعاً - إنَّما هو له تعالى، وأنَّ أوامرَه ونواهيَه - تعالى - الجاريةَ على مقتضى ذلك هي من مُقتضى ربوبيَّتِهِ - تعالى - وتدبيرِهِ لخلقِهِ .

مكانةُ هذه الأصول علماً وعملاً :

﴿ ذلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ من الحِكْمَةِ ﴾ .

المناسبة :

لمَّا بُيِّنت الأصولُ تمامَ البيان، وقُرِّرت غايةَ التَّقرير؛ جاءت هذه الآيةُ للتَّنويه بِها لحثِّ العبادِ على تحصيل ما فيها من علمٍ، والتَّحلِّي بما دعت إليه

من عَمَل .

المفرداتُ والتَّراكيبُ :

(الحكمةُ) : هي العلمُ الصَّحيحُ، والعملُ المُتْقَنُ المبنيُّ على ذلك العلمِ .

وقال مالك بن أَنَس رضي اللَّهُ عنه: « وهي الفقهُ في دين اللَّه، والعملُ به » .

والقرآنُ حكمةٌ لدلالتِهِ على ذلك كُلِّه .

(ذلك) : إشارةٌ إلى ما تضمَّنته الآياتُ المتقدِّمةُ من قولِهِ تعالى : ﴿ لا تَجْعَل مَعَ اللَّهِ إلهاً آخَر ﴾ .

و (مِن) في: ﴿ مِمَّا ﴾ تبعيضيَّةٌ، و (مِن) في: ﴿ مِنَ الحِكْمَةِ ﴾ بيانيَّةٌ، مجرورُها بيّن المُبهم، وهو ما في قولِهِ : ﴿ مِمَّا ﴾ ، والتَّقديرُ : ذلك الذي تقدَّم بعضُ الحكمةِ التي أوحاها إليك ربُّكَ .

المعنى :

هذا ضربٌ آخَرُ من تأْكيدِ العمل بما تقدَّم، والتَّرغيبِ فيه؛ فبيَّن تعالى أنَّ ما تضمَّنته الآياتُ المتقدِّمةُ كلَّه حكمةٌ، فالمتحقِّق بما فيها من علم، والمتحلِّي بما حثَّت عليه من أعمال، هو الحكيمُ الذي كَمُل من جهته العِلْمِيَّةِ وجهته العَمَليَّة، وتلك أعلى رُتَب الكمال للإنسانِ .

وفي ذِكْرِ أنَّها بعضٌ من كُلٍّ: تنبيهٌ على جلالةِ كُلِّها، وهو عمومُ ما أوحى اللَّهُ تعالى إلى نبيِّه ﷺ، وتنبيهٌ أيضاً على أنَّ شرحَ هذه الأصول فيما أفادَتْه من عِلْمٍ وعَمَلٍ، والتفقُّهَ فيها : يُرْجَعُ فيه إلى الوحيِ، ويُعتمد في ذلك على بيانِه .

وفيه بيانُ أنَّ الوَحي هو المرجعُ الوحيدُ[1] لبيان دينِ اللَّه تعالى وشرعِهِ، وما أنزلَه لعبادِهِ من الحكمةِ، وذلك الوحيُ هو القرآنُ العظيمُ، وسنَّةُ النَّبيِّ ﷺ، الذي أُرسل لِيُبيِّن للنَّاس ما نُزِّلَ إليهم[2].

○○○○○

---

(١) وليس كما تفعلُه كثيرٌ من (الدُّول) التي تَحكُم بغَير ما أنزَلَ اللَّهُ، إذ تنصُّ في قوانينها على أنَّ (الإسلام) مرجعٌ ومصدَرٌ من مراجع ومصادر قوانين هذه الدَّولة أو تلكَ !! تَمويهاً وَتَدليساً، وخداعاً وَتَلبيساً !!

وبالتَّالي : فَبَقيَّة المصادر .. هي .. القانون الفَرَنسي .. وشريعة حَمُورابي .. و .. !! ولا قُوَّةَ إلاّ باللَّه .

(٢) كما قاله اللَّه سبحانه في سورة النَّحل : ٤٤ .

١٧ - ختام الآيات

﴿ولا تَجْعَل مَعَ اللَّهِ إلهاً آخَرَ فتُلقى في جَهَنَّم مَلوماً مَدْحوراً ﴾ .

المناسبةُ :

لمَّا كانت هذه الآياتُ في أُصول الهدايةِ، وأساسُ الهدايةِ وشرطُها هو التَّوحيدُ: خُتمت الآياتُ بالنَّهي عن الشِّرْكِ كما بدأَتْ به .

المفرداتُ والتَّراكيبُ :

(الإلقاءُ) : هو الطَّرحُ .
(والمَلومُ) : هو الذي يُقال له : لِمَ فَعَلْتَ القبيحَ ؟ وما حَمَلَك عليه ؟ ونحو هذا ...
(والمَدْحُور) : المُبْعَد .
وانْتَصَبا على الحال .

المعنى :

نهى تعالى عن الشِّرْكِ، وأن يُعبد معه سواه، فالعبادةُ بالقلبِ واللسانِ والجوارحِ لا تكونُ إلاّ له .

وكما حذَّر في فاتحةِ الآياتِ بقُعود المشركِ في الدُّنيا مذموماً بالشِّرك الذي ارتكبه مَخْذُولاً لا ناصرَ له – كذلك حذَّر هنا بمآل المُشركِ في آخرتِه، بإلقائِه في جهنَّم، ملوماً على ما قدَّم، مطروداً مبعداً في دركات الجحيم .

○○○○○

نظرةٌ عامّةٌ في الآيات المُتقدّمة :

الحاصلُ :

قد تضمَّنت هذه الآياتُ – على قِلَّتها – **الأصولَ** التي عليها تتوقَّفُ حياةُ النَّوعِ البشريِّ وسعادتُه :

مِن **حِفْظِ النُّفوسِ والعقولِ،** : ﴿ ولا تَقْفُ ما لَيسَ لَكَ بهِ عِلمٌ .. ﴾ .

والأنسابِ، والأموالِ، والحقوقِ، ﴿ وَأَوْفُوا بِالعَهدِ .. ﴾، ﴿ وَأَوْفُوا الكَيْلَ .. ﴾ .

والأَعْراض : ﴿ ولا تَقْرَبوا الزِّنا .. ﴾، ﴿ ولا تَقْفُ .. ﴾ .

والدِّينِ الذي هو عُمدةُ ذلك كلِّه، وفي حفظهِ حفظٌ لجميعها .

البدءُ والختامُ :

وفي **افتتاحِ** الآياتِ بقولهِ تعالى : ﴿ ولا تَجْعَل مَعَ اللَّهِ إلهاً آخَرَ فَتَقعُدَ مَذموماً مَخذولاً ﴾، وخَتْمِها بقوله تعالى : ﴿ ولا تَجْعَل مَعَ اللَّهِ إلهاً آخَرَ فَتُلقى في جَهَنَّم مَلوماً مَدْحوراً ﴾، بيانٌ من اللَّه تعالى لخلقِه، بأنَّ الدِّينَ هو أصلُ هذه الكلماتِ كلها، وهو سياجُ وقايتِها، وسورُ حفظِها، وأنَّ التَّوحيدَ هو

مَلاكُ الأعمالِ وقِوامُها، ومنه بدايتُها وإليه نهايتُها[1] .

كذلك المسلمُ المُوفَّقُ يبتدىءُ حياتَه بكلمةِ التَّوحيدِ حتى يموتَ عليها . فاللَّهَ نسألُ - كما منَّ علينا بها في البدايةِ - أن يَمُنَّ عَلَينا بها في النِّهاية، اللّهمَّ هذا لنا ، وللمسلمين أجمعين .

[تمَّ الكتابُ[2]]

○○○○○

(١) فهو الذي يَجبُ أن تَتوجَّه جهودُ (الدُّعاة) إليه، وتَنصَبُّ عليه (اهتماماتُهم)، وتَترَكَّز عليه (مُحاضراتُهم) وتَوجيهاتهم، اقتِداءً بنَبيِّهم ﷺ، واتِّساءً برسولهم ﷺ الذي مكث أكثر من عشر سنوات في مكَّة يعمِّق مفاهيم العَقيدة بعامَّةٍ، وأُصولَ التَّوحيد بِخاصَّة، حتى استقام ذلك لأصحابه، فَسَلِمَ لهم تَوحيدُهمُ، وَصَفَت لهم عقائدُهمُ .. فصاروا قوَّةً لا تُقهَر ..

فَليَكونوا (هم) أُسوَتُنا، حتى نَصيرَ مثلهم، فيَنصُرَنا اللَّه - سبحانه - كما نَصَرَهمُ .

أمَّا أن يَأتي (البَعضُ) لِيَختزِلَ السنواتِ النَبويَّةَ العَشرةَ، بِعَشر دقائقَ (ذِهنيَّة)! يَدَّعي فيها أنَّها كافيةٌ لتَعلُّم التَّوحيد وتَعليمِهِ : فهذا انحرافٌ ظاهرٌ، أعاذَنا اللَّهُ وإيَّاكُم منه .

وفي رسالتي « وَعد التَّمكين بين كَيدِ الكافرين ويَقين المُؤمنين » زيادةُ بيانٍ .

(٢) وبِهِ كَمُلَ التَّعليقُ عليه، وضَبطُ نصوصِهِ، وتَخريجُ أحاديثِهِ .

والحَمدُ للَّه أوَّلاً وآخِراً، ظاهِراً وباطِناً .

فهرس الكتاب

○○○○○